الاتجاهات المعاصرة

فى

تنمية المجتمعات المحلية



الأستاذ الدكتور

أحمد مصطفى خاطر

أستاذ تنظيم المجتمع

المعهد العالى للخدمة الإجتماعية

بالإسكندرية

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الفتاح محمد

أستاذ تنظيم المجتمع

المعهد العالى للخدمة الإجتماعية

بالإسكندرية

2010



الاتجاهات المعاصرة
في تنمية المجتمعات المحلية

الأستاذ الدكتور

أحمد مصطفى خاطر

أستاذ تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

الإسكندرية

الأستاذ الدكتور

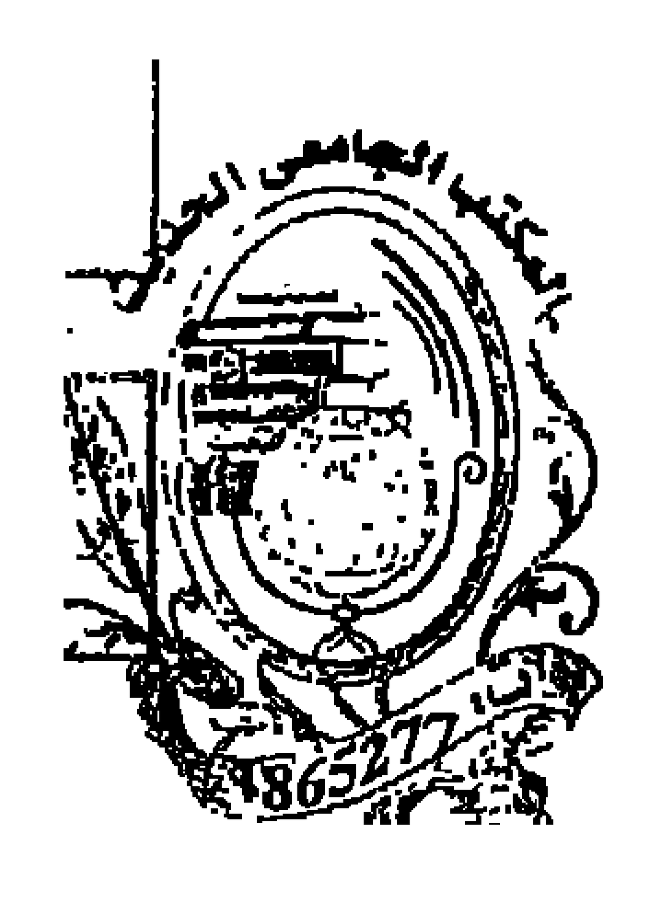
محمد عبد الفتاح محمد

أستاذ تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

الإسكندرية

2010



بسم الله الرحمن الرحيم

رَب أشرَح لِي صَدرِي، ويَسرلِي أمرِي، وَأحلُل عُقدةً من لِسانِي، يَفقهوا قَولِي.

"من الآية ٢٥ – ٢٨ سورة طه"

مقدمة

تكشف أدبيات وأطروحات التنمية أنها أصبحت أحدى القــضايا المحوريــة التي نالت اهتمام دول العالم الثالث وتباينت مداخلها وأساليبها وكيفية حدوثها، ولقد حظيت هذه القضية بهذا الاهتمام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتــي تزايــدت معها حركة الاستقلال الوطني لهذه الدول وظهور الحاجة الملحة إلى التنمية بهدف انتقالها إلى مجتمع أفضل وأكثر كفاءة، وتطوير مجتمعاتها، وتحسين نوعية الحيــاة وتحقيق الرفاة الاجتماعي من خلال تنمية قدرات شعوبها وتحملها مسئولياتها وفي إشباع رغباتها، والسعي نحو تعظيم إبداعاتها حتى يمكنها تضيق الفجوة بينها وبين المجتمعات الغربية المتقدمة.

ولقد أصبحت التنمية بالنسبة لتلك الدول هي قضية محوريــة ومــصيرية تعكس عزم وتصميم شعوبها وتطلعهم لمستقبل أفضل، وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن التطورات التكنولوجية وزيادة الموارد والناتج القومي والــدخل القــومي لا تحدث التغيرات المأمولة وحدها لتلك الــدول دون مراعــاة للجوانــب والأبعــاد الاجتماعية والسلوك الإنساني والقيم السائدة في المجتمع وبالتــالي أعتبــر التغيــر الاجتماعي تابعًا للتغيرات الاقتصادية وأن تكامــل التنميــة الاقتــصادية والتنميــة الاجتماعية قضية حضارية تتطلبها الظروف والأوضاع القائمة بتلك الدول.

وباعتبار قضية التنمية هي التحدي الأساسي الذي يواجه الدول النامية فــي سياقها الدائم والخروج من دائرة التخلف الخبيثة التي عانت منها ردحًا طويلاً مــن الزمن، الأمر الذي دفع مهنة الخدمة الاجتماعية إلى أن تعطي الأولوية لممارســتها المهنية للأخذ بالاتجاه التنموي بالدول النامية بصفة عامــة والمجتمــع المــصري خاصة.

ويتناول كتابنا هذا قضايا التنمية المختلفة نظريًا وتطبيقيًا من خلال فصوله المتعاقبة. فيتناول الفصل الأول الإطار النظري المرجعي لتنمية المجتمع المحلي من حيث التحليل العلمي للتنمية، ومدخل دراسة المجتمع المحلي وكيفية تحديد الحاجات المجتمعية.

أما الفصل الثاني فقد خصص للمدخل النظري لتنمية المجتمع المحلي مفهومها وخصائصها، وأهدافها ومبادئها، ونماذجها واستراتيجياتها.

والفصل الثالث يركز على قضية مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي من حيث أهدافها، وعلاقة تنظيم المجتمع بتنمية المجتمع المحلي، وأهم متطلباتها، وسماتها ودوافعها، وأهم معوقاتها، واستراتيجياتها.

ويعرض الفصل الرابع القيم الاجتماعية وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي، ومفهوم القيم من منظورات متعددة، وعلاقة العلم بموضوع القيم، والاهتمام بالقيم في بحوث الخدمة الاجتماعية، وطبيعة القيم ومكونات نسق القيم وتقسيماتها.

وتتناول الفصول التالية تطبيقات للتنمية بأنماط المجتمعات المحلية المختلفة حيث يناقش الفصل الخامس تنمية المجتمع الريفي المحلي، فيعرض تعريفات التنمية الريفية، وأهم مشكلات المجتمع الريفي المحلي، ومبادئ التنمية الريفية، وأهم مشروعاتها، ومعوقاتها، وأهم منظماتها.

أما الفصل السادس فيعرض لتنمية المجتمعات المحلية الزراعية المستصلحة حيث ينافس المجتمعات المحلية المستصلحة لتوطين العمالة الزراعية مبرراتها وأهدافها وخصائصها، وفي الجزء الثاني من الفصل فيعرض المجتمعات المحليات المستصلحة للخريجين تطور المشروع وأهدافه، وأهم مشكلات هذه المجتمعات، وتنميتها.

والفصل السابع يتناول تنمية المجتمع الحضري المحلي من حيث تحديد تعريفات المجتمع الحضري وأهم مشكلاته، ثم يناقش تنمية المجتمع الحضري المحلي مقدماتها وأهدافها وبرامجها ومشروعاتها.

وأخيرًا يناقش الفصل الثامن تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي مفهومه، والوسائل الملائمة للتقييم، ونموذج خطة تقييم برنامج.

ولقد قام الأستاذ الدكتور أحمد مصطفى خاطر بإعداد الفصول الأول والثالث والرابع والثامن، أما الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح محمد فقد قام بإعداد الفصول الثاني والخامس والسادس والسابع، وذلك بصورة متكاملة ومتناغمة.

ويأمل المؤلفان أن يكون هذا الجهد العلمي المتواضع لبنه تضاف إلى الأساس المعرفي لدراسات وكتابات الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، وأن يكون جهدًا مفيدًا ونافعًا للباحثين والمهتمين بقضايا التنمية وللزملاء الممارسين المهنيين في مجال تنمية المجتمعات المحلية عامة، ولطلاب الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة.

ونرجو من الله عز وجل أن يكون قد وفقنا فيما استهدفناه في كتابنا هذا.

والله ولي التوفيق

أ. د/ أحمد مصطفى خاطر. **أ. د/ محمد عبد الفتاح محمد**

الإسكندرية يناير ٢٠١٠

الفصل الأول

الإطار النظري المرجعي لتنمية المجتمع المحلي

مقدمة:

أولاً: التحليل العلمي لتنمية المجتمع المحلي.

ثانيًا: مدخل دراسة المجتمع المحلي.

ثالثًا: تحديد الحاجات المجتمعية.

الإطار النظري المرجعي لتنمية المجتمع المحلي

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى معالجة قضية تنمية المجتمع المحلي على نحو يكشف عن أهم أبعادها. وقد يبدو أن موضوع تنمية المجتمع المحلي قد كثرت فيه الكتابات، ولكن الذي نود أن نبرزه هو أن المعالجة التي ينطوي عليها هذا الفصل تطرح تصورًا محددًا لتنمية المجتمع المحلي باعتباره عملية اجتماعية مقصودة، ترتكز على بعدين رئيسيين هما: القيم، والمشاركة، اللذان يتركز البحث العلمي في الكشف عن فعاليتهما في عملية التنمية الريفية.

ومن الضروري أن نبدأ بمناقشة مفهوم تنمية المجتمع وتحليل العلاقة بينه وبين المفاهيم الأخرى المرتبطة به، فلقد تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية الاجتماعية نتيجة لاختلاف الاهتمامات والاتجاهات العلمية. فقد تكون التنمية أسلوبًا للعمل الاجتماعي يرتكز أساسًا على أحداث التغير الاجتماعي المقصود من خلال الأعداد والتنفيذ لمشروعات والبرامج الإنمائية[1]، كما يمكن النظر إليها باعتبارها حركة Movement أو أداة Instrument أو مدخلاً Approach أو عملية Process أو منهجًا وطريقة عملية Method[2].

ومعنى ذلك أن التنمية عملية دينامية مقصودة تتم من خلال التدخل الإداري بغرض التحكم وتوجيه التغير الاجتماعي والاقتصادي عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع بدرجة تسمح لهم بالاستخدام

---

(1) Arthur Dunham, Community Development, (in) Social Work Year Book, Russell Kurtz, (ed), N.A.S.W., N.Y., 1960, pp. 178-186.

(2) G.R., Madan, Changing Patterns of Indian-Village. S. Chand & Co., Dethi. 1964. pp. 53-78.

الأفضل للموارد المتاحة، وذلك من خلال فرص المشاركة الفاصلة لتحقيق الأهداف المجتمعية.

أي أن التغييرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحـدث نتيجـة التغيـر الإداري لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئـة بهـدف زيادة قدرة المجتمع على النمو وإشباع احتياجات أفراده وجماعاته بطريقة مناسـبة لتحديد الأهداف وتعبئة الموارد واختيار أفضل البدائل للوصول إلى هذه الأهداف.

وهناك اتفاق على أن العنصر البشري هو محور الاهتمام الذي توجه إليـه عمليات التنمية، وعن طريقه أيضًا تتم وتتحقق أهداف التغيرات الاجتماعية الشاملة في بناء المجتمع.

وإذا أردنا أن نحدد مضمون تنمية المجتمع من منظور بنائي، فلابد وأن نأخـذ في الاعتبار نمو المجتمعات والمنظمات في المجتمع، والتي تؤدي بدورها إلـى خلـق وظائف جديدة للوحدات البنائية والتي تؤدي إلى نمو هذه الأنساق. وهذا يتفق ومعطيات برامج التنمية التي نحاول أن نطبقها في المجتمع، ورغم تعدد المداخل لأحداث التنمية، فإنها جميعًا تهدف إلى تحقيق زيادة فعالية الأنساق الفرعية داخل المجتمع، أو استحداث بعض الوحدات البنائية (مواقع أو مراكز جديدة) في البناء الاجتمـاعي للمجتمـع بمـا يسمح ومقابلة وإشباع الاحتياجات المتعددة لجماعات المجتمع[1].

أن العائد النهائي لبرامج تنمية المجتمع (بوصفها عمليات مخططة وموجهه) والذي يحظي باهتمام العاملين بالخدمة الاجتماعية، يتحدد في تغيير نسق القيم لدى جماعات المجتمع بما يسهم ويؤدي إلى زيادة انتمائيتهم ومشاركتهم في المجتمع مما يعود عليهم وعلى المجتمع بالعائد المناسب.

---

[1] Alvin L.Bertrand, Social Organization, (A General Systems and Role Theory perspective), F.A. Davis Company, Philadelphia, 1977, pp. 158-159.

ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لأن كلاهما يسهم في الآخر ويدعمه، ذلك لأن نتائج التنمية الاقتصادية تتيح الفرصة لقيام العديد من البرامج لصالح التنمية الاجتماعية، وفي نفس الوقت نجد أن نتائج التنمية الاجتماعية، توفر المناخ المناسب لنجاح خطة التنمية الاقتصادية من حيث توفير الأيدي العاملة المدربة والقادرة بحكم اتجاهاتها وأنماط سلوكها على المساهمة بفاعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أولاً: التحليل العلمي لتنمية المجتمع المحلي

ويمكن أن نحدد ثلاثة اتجاهات لتناول علم الاجتماع لميدان التنمية الاجتماعية[1]:

الاتجاه الأول:

يدرس علم الاجتماع الوضع القائم في المجتمع في ضوء إيديولوجية معينة ثم يقترح إدخال التغييرات البنائية في المجتمع وفقًا للإيديولوجية التي يأخذ بها.

الاتجاه الثاني:

ويتمثل في المناداة بتعديل بعض جوانب البناء الاجتماعي دون المناداة بتعديل البناء الاجتماعي بأكمله.

الاتجاه الثالث:

ويتمثل في محاولة التوصل إلى نظرية علمية تتضمن تفسيرًا علميًا لأسباب التخلف، وعوامل التغير وعوائقه والعمليات المصاحبة له.

---

[1] د.عبد الباسط محمد حسن – التنمية الاجتماعية – معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – القاهرة – ١٩٧٠ص ص ٢٦-٢٨.

إن تنمية المجتمع تمثل مدخلاً لأحداث التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي. وقد بدأ ظهور مفهوم تنمية المجتمع المحلي على المسرح الدولي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وكان أول ظهور لمفهوم تنمية المجتمع في مؤتمر أشردج Ashridge للتنمية الاجتماعية الذي عقد في أول أغسطس عام ١٩٥٤ لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الانجليزية. وقد عرفت تنمية المجتمع في هذا المؤتمر على أنها حركة، الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع – وبناء على مبادرة المجتمع كلما أمكن ذلك، أو عن طريق الاستثارة لخلق الاستجابة من قبل المجتمع[١].

وتشترك كافة التعاريف في تأكيد على أن تنمية المجتمع تقوم على أساس من تضافر الجهود الأهلية والحكومية بما يحقق في النهاية أحداث التغير المرغوب والرفاهية لأفراد المجتمع وجماعاته. ويتمثل ذلك في التعريف الآتي[٢].

"تنمية المجتمع هي إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون، وتكفل مشاركة القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادية في تخطط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى".

وعلى ذلك فان تنمية المجتمع تحتاج إلى تكثيف الجهود من قبل العديد من المهن واستخدام الطرق والأساليب العلمية التي من بينها طريقة تنظيم المجتمع حيث أن مصطلح تنمية المجتمع كما يذهب كلينارد Clinard ويؤكد فكرة أساسية مؤداها أن مفهوم التنمية أشمل بكثير من مفهوم تنظيم المجتمع[٣].

---

[1] Lowry Nelson, (et al). Community Structure and Chang, Macmillan, N.Y., 1964, P414.

[٢] د. الفاروق زكي يونس – تنمية المجتمع في للدول النامية – القاهرة الحديثة، ١٩٦٧.

[3] Marshall B. Clinard. Slums and Community Debelop-ment. (Experments in Self-Helps) Free press. N.Y., 1966. PP 133-134.

- بينما يحاول دانهام Dunham أن يقيم وجها للمقارنة مؤكدًا أوجه الشبه بين تنظيم المجتمع من ناحية وتنمية المجتمع من ناحية أخرى. ويحدد أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما على الوجه التالي:

- تهدف تنمية المجتمع إلى إشباع الحاجات الأساسية ولذلك تحقق أهدافًا ذات عائد ملموس، بينما طريقة تنظيم المجتمع تهدف في المقام الأول، إلى التعامل مع الإنسان، وهذا لا ينفي قيامها ببعض البرامج والأنشطة ذات العائد الملموس كوسيلة لخلق المناخ المناسب لأحداث التغيرات الاجتماعية.

- تتم برامج تنمية المجتمع غالبًا على المستوى المحلي، بينما تمارس طريق تنظيم المجتمع في عدة مستويات (تنمية المجتمع المحلي - التخطيط الاجتماعي وهو على المستوى القومي غالبًا، والعمل الاجتماعي مع بعض الجماعات ذات الأهداف الخاصة).

- تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيق أهدافها من خلال كافة الأجهزة والمنظمات في المجتمع، بينما تنظيم المجتمع يحقق أهدافه التنموية من خلا المنظمات المتخصصة الأولية (دور الخدمة الاجتماعية له الصدارة) والثانوية (والتي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي كعضو فريق يساهم في تحقيق أهداف هذه المنظمات).

- تنمى التخصصات المشاركة في برامج تنمية المجتمع إلى العديد من المهن المختلفة - بينما طريقة تنظيم المجتمع تتحد إسهاماتها على أساس أنها أحدى الطرق الأساسية في الخدمة الاجتماعية.

- وقد تتشابه الأدوات والوسائل التي تستخدمها كافة المهن المشاركة في برامج تنمية المجتمع، إلا أن هذا لا يفقد كل تخصص أهدافه الخاصة، حيث أن هذه الأدوات والوسائل تتحدد وفقًا لطبيعة الإستراتيجية أو التكتيك التي يلجأ إليه كل تخصص على حده.

تقوم برامج التنمية من خلال المبادأة من قبل المجتمع، أما تنظيم المجتمع يمكن أن تستخدم إستراتيجية الضغط بجانب إستراتيجية الإقناع.

- تستخدم التنمية وتعتمد على إستراتيجية الإقناع، بينما طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تستخدم إستراتيجية الضغط بجانب إستراتيجية الإقناع.

- تعتبر المشاركة قاسمًا مشتركًا في كل من التنمية وطريقة تنظيم المجتمع وأن الهدف الأول لتنمية المجتمع هو تحقيق التغير في الاتجاهات والعلاقات والسلوك بين الناس في المجتمع المحلي. وكذلك تركز تنمية المجتمع على المواطنين الذين يتأثرون بمشكلة معينة من خلال تنظيمهم للمشاركة في تنمية مواردهم، والعمل وفق مبدأ المساعدة الذاتية في المجتمع لتنمية القيادة المحلية، وتصميم برامج لتنمية مجتمع الجيرة أو المجتمع المحلي، أو أي صورة من صور المجتمع التي يمكن أن تنفذ فيه برامج تنمية المجتمع، بمعنى أنه يمكن النظر إلى التنمية على أنها التنظيم الهادف الذي يضم جماعات من المجتمع يتأثرون بمشكلات مشتركة ومن خلال هذا التنظيم يمكن تنمية الموارد المجتمعية والعمل وفق مبدأ المساعدة الذاتية [1].

وننتهي من ذلك إلى أننا يمكن أن نعتبر المساعدة الذاتية إستراتيجية أساسية لتنمية المجتمع وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية لكي يتحقق الإقناع من خلال الممارسة لأن تجميع الجهود أمر مرغوب فيه وله تأثير في تحسين الظروف المجتمعية.

وهناك جوانب يجب مراعاتها في تنمية المجتمع، والتي أوردها لنا دولكو Dolco وهي [2]:

---

[1] Tony Tripodi. (et, al). Socual Workers At Work (An Introduction to Social Work Practice), F.E. Peacockm Itasca, IIIinois, 1972. pp. 111-112.

[2] Robert Perlman & Amold Gurin, Community Organization and Social Plauning, Op. Cit, P. 107.

- أن الإنسان لا يمكن أن يقوم أو يبذل الجهد ما لم يتأكد بأن إسهاماته سوف تؤثر في اتجاهات التغيير.

- أن مشاركة الإنسان مع الآخرين توفر له معرفة حقائق جديدة من شأنها أن تساعد على إقناعه بجدوى التغيير بشرط أن يوفر له سبل الاتصال المناسبة مع ذوي الخبرات المختلفة والمتنوعة.

- أن الجماهير يمكن أن يستثيرها الفقر أو الشعور بالحاجة والمشكلات الأخرى ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار أن من هم في مقتبل العمر لديهم الرغبة أكثر للعمل وتحقيق التقدم لأنفسهم وللآخرين بشرط توفر العائد المناسب من وراء هذا العمل.

- يشترط لقيام جماعات المجتمع بالجهد لتحقيق أهداف مجتمعية، الدراية السابقة والشعور بالمشكلات ووضوح الأهداف لديهم لمقابلة هذه المشكلات.

- لا يكفي أن يعرف الناس مشكلاتهم والأهداف التي يمكن أن تقابل هذه المشكلات، بل يجب أن يتعودوا على العمل الجماعي المنظم وعلى التخطيط الديموقراطي الصحيح.

وفي ضوء هذا التصور نجد أن عناصر أساسية يجب أن تتوفر لتنمية المجتمع ألا وهي:

- استثارة الشعور بالمشكلات وإمكانية تناولها بالحل.

- إيجاد مسار لتحقيق المساعدة الذاتية.

- استخدام الخبرة لبلورة الشعور الجديد والدافعية وتعزيز ذلك من خلال التنظيم.

لذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند العمل مع جماعات المجتمع المحلي ويمكن ملاحظة ذلك أيضًا في نموذج الممارسة الذي أورده جاك روثمان Jack Rothman من حيث أن التغيير في المجتمع يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في المشاركة لدى المجتمع المحلي في مستوى تحديد الأهداف والقيام بعمل حيالها.

ومن خلال هذه النظرة نجد أن تنمية المجتمع ليست مجالاً للعمل بقدر ما هي منهجًا أو أسلوبًا في التعامل يقوم على تدريب المواطنين على كيفية تناولهم المشاكل التي يعيشونها بالحل، وتنمية الثقة بالنفس عن طريق التأثير في السلوك الفردي من خلال الاشتراك في المنظمات الاجتماعية.

بينما يرى البعض أن تنمية المجتمع تعتبر طريقة علمية، وهي بذلك تقترب من التناول الفلسفي الذي يهتم بالغاية أكثر من التكتيك أو بالاثنين معًا، ولكن من خلال هذا التصور يصبح من الصعب علينا أن نحدد تمامًا إذ كانت طبيعة العمل تهتم بالوسائل أو الغايات. ويمكن أن نحسم الأمر بالاحتكام إلى التعريف الإجرائي والعملي لتنمية المجتمع، والذي وضعته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦[1] والذي يحدد تنمية المجتمع بالتالي:

"عملية بواسطتها يمكن تعبئة جهود المواطنين بجانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وربط المستوى المحلي بالمستوى القومي ومساعدة المواطنين على المساهمة في تقدم الأمة".

وتتضمن تنمية المجتمع أهدافًا عملية وبرامج، فهي كعملية تهدف إلى تعليم المواطنين واستثارة ودعم المساعدة الذاتية وتنمية القيادة وغرس روح الانتمائية وخلق المناخ المناسب لممارسة الديموقراطية، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر في معدل

---

(1) S.K. Khinduka, Community Development, (Potenial and Li, itations), Columbia University Press, 1969, pp. 15-29.

النزعة إلى التجديد والابتكار والتطلع إلى تحقيق التقدم في مستويات الحياة بما يتمشى ومستوى الطموح.

وتتعدد الأنشطة التي تشتمل عليها برامج تنمية المجتمع، والتي تهدف إلى تغيير أو تعديل إيديولوجية المجتمع، وهذا ما يؤكد ارتباط تنمية المجتمع بالقيم لأن الإيديولوجية تعني الأهداف غير المادية، كما تعني في نفس الوقت أحداث التغيرات في قيم أفراد وجماعات المجتمع[1].

وتتعد جوانب وأهداف تنمية المجتمع حيث تتضمن أهدافًا إنشائية ووقائية وعلاجية. وتسعى الأهداف الإنشائية والوقائية إلى تحقيق تطلعات جماعات المجتمع من خلال أحداث التغير الاجتماعي المقصود بينما تهدف الجوانب العلاجَية إلى سد الثغرات في برامج الرعاية الاجتماعية، ومعالجة القصور في الخدمات، بعكس ما يراه البعض من أن التنمية المجتمع عملية تكيف اجتماعي وثقافي يلجأ إليه المجتمع لمواجهة التغيرات التي طرأت عليه والظروف الجديدة وبخاصة علاقته بالمجتمع القومي [2].

وتنمية المجتمع ترتبط دائمًا وأبدًا بالمستوى المحلي كالقرية أو مستوى الجيرة أو المدينة أو جماعة من الناس تربطهم الاهتمام المجتمعي، ويحكم أنها تتضمن مجموعة تسهيلات وتوجيهات لتحقيق التغير الاجتماعي في اتجاه رفاهية المجتمع ومن خلال دعم الجهود الذاتية.

ويعني هذا أن وحدة العمل في تنمية المجتمع لا تتحدد وفقًا لكثافة سكانية أو نظرة طائفية ولكنها تتحدد وفقًا لمعيار جغرافي وإن كانت تتصف بأنها صغيرة

---

[1] د. على حسن – التنمية نظريًا وتطبيقيًا – الهيئة العامة للكتاب – ١٩٩٧. ص ص ٢٤-٢٧.

[2] Elizabeth Ferguson, Social Work, (An Introduction,) Lippincott Company, N.N., 1975, p. 477 .

الحجم نسبيًا وعلى علاقة بالمجتمع القومي ولها سماتها الخاصة بها [1].

وان كانت تهتم برامج تنمية المجتمع بالمجتمعات المحلية إلا أنها في نفس الوقت نسعى إلى أحداث التكامل بين برامج التنمية في المحليات عن طريق الإطار التنظيمي الذي يتضمن العديد من المستويات والتي من بينها:

- المستوى القومي حيث توجد وزارة متخصصة أو هيئة عادة تقوم بعملية صياغة أهداف التنمية القومية وتحديد إطار العمل للمحليات بما يسمح بتوظيف الجهود الذاتية وتضافرها مع الجهود الحكومية بشكل يحقق التكامل لإحداث التغير.

- مستوى المحافظات (وهي تقابل الولايات أو الأقاليم بالنسبة لبعض المجتمعات) وتتحدد مسئولياتها على أساس توزيع الأعباء على المناطق التي سوف تنفذ بها مشروعات التنمية وتحديد هيئة الأشراف والمتابعة وعقد الدورات التدريبية للعاملين في المشروعات.

- مستوى المناطق (وهي مجموعة قرى) تشترك فيما بينها في مشروع تنموي تحت إشراف هيئة أو فريق يعمل على تنسيق الجهود فيما بينها.

- مستوى القرية وفي هذا المستوى تتحدد المشروعات ويغلب الطابع التنفيذي على المشاركين في المشروع والاهتمام بالمبادأة لتحقيق مشاركة القيادات المجتمعية.

ثانيًا: مدخل دراسة المجتمع المحلي

ويؤكد S.C.Dube على أن التنمية هي كل مركب يستهدف التأثير على البناء الاجتماعي في المجتمع من خلال مداخل خاصة تتفق والمعطيات الثقافية، كما

---

[1] S. C. Dube, India's Changing Villagesm (Human – Factors in Community Development), Routledge and Kegan paul, London, 1958, pp. 14-15.

يحدد لنا Sanders أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري للتنمية [1] هي:

١- التنمية بوصفها عملية As a Process:

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل Action oriented approach ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائمًا، ولكن لخلاف في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة. وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

٢- التنمية باعتبارها برنامجًا As a Program:

ويمكن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف ويذهب "ساندرز" إلى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة مع التركيز على البرنامج وليس على الجماهير.

٣- التنمية بوصفها حركة AS a Movement:

لا يمكن التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيري وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصرًا إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم، على أن التنمية كحركة يمكن ان تصاغ صياغة نظامية.

والمحاولة التي يقدمها "ساندرز" تعبر عن فصل تعسفي لمكونات التنمية لأن التنمية تتضمن كل ذلك، وهذه الأجزاء لا يمكن أن ننظر إليها كل على حدة فهي مكونات لمركب واحد وهي بذلك تتكامل بنائيًا وظيفيًا في ضوء الإطار العام

---

[1] د. نبيل محمد توفيق السمالوطي: علم الاجتماع التنمية – دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة العامة للكتاب، اسكندرية، ١٩٧٤، ص ١١١.

لاحتياجات المجتمع وأولوياته وبتأثير ثقافة المجتمع وإمكانياته ولكن قد يفيد هذا التقسيم من حيث توزيع الاختصاصات على فريق العمل من ممثلي المهن المختلفة المشاركة في خطة التنمية.

من خلال استعراض كافة التعاريف في تنمية المجتمع نجد أنها وكما يرى ميزيرو J.D.Mezirow تتضمن جهودًا منظمة تجعل من الممكن ومن خلال التدريب والتعليم لقطاع كبير من الأفراد المشاركة في حل مشكلات المجتمع بأسلوب ديموقراطي، كما أن بوستن Richard W. Poston قد وضع تعريفًا عام ١٩٥٨م لتنمية المجتمع يوضح من خلاله أنها ليست مجرد جهودًا عفوية، ولكنها بناء منظم من المعرفة التي تطبق بفاعلية مع المجتمع، ومن خلال وظائفه العامة والتكامل فيما بينها بهدف تحقيق المساعدة المنظمة القائمة على التخطيط والتنفيذ بغرض تحقيق الرفاهية للإنسان كعضو منتج في المجتمع.

ولكن التنمية ليست مجرد جهود مجتمعية، كما أنها لا ترقى إلى مستوى العلم (كبناء منظم للمعرفة ويتبنى هذا الاتجاه كل من Lowrd Nelson & Charles E. Rawsay & Coolie Verner (أي لها هدفها وبداية ونهاية وتشتمل على عدة خطوات متتالية ومتعاقبة تؤدي إلى نتيجة).

فهي عملية تعليمية تهدف إلى القيام بإجراءات من شأنها مساعدة المجتمع على تحقيق الأهداف بأسلوب ديموقراطي بشرط أن يكون للقيادات دور فعال واكتساب الخبرة وليسوا مجرد مؤيدين بطريقة حيادية في سبيل أحداث التغير الاجتماعي المقصود.

ورغم اختلاف الإطار النظري لتنمية المجتمع إلا أن هناك تأكيدًا على أنها تقوم على أكتاف الجماعات المجتمعية بإتباع منهج علمي ومن خلال عملية يمر بها المجتمع لإحداث هذا التغير الاجتماعي المقصود.

ومع تعدد المداخل النظرية لتنمية المجتمع المحلي، إلا انها جميعًا لا تقوم على الإكراه أو الديكتاتورية بحكم أن تنمية المجتمع تقوم على الجهود الطوعية التي يقدمها أفراد وجماعات المجتمع باختيارهم دون إجبار رغبة منهم في المشاركة لإحداث التغير وهذا يتطلب بالضرورة اقتناعهم بجدوى هذا التغيير.

ومع الاعتراف بأهمية الجهود التطوعية، الا أن هناك تساؤلات عديدة من أهمها مدى أمكانية الاعتماد عليها تمامًا دون الجهود الحكومية لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع، أو من خلال الخطط القومية، وخاصة المرتبط منها بالاقتصاد القومي. أي إلى أي مدى يمكن أن تترك حرية اتخاذ القرارات بأسلوب ديموقراطي بالنسبة للمجتمع المحلي؟ وعلى أي درجة أو مدى يمكن أن تترك للقيادات المجتمعية التي تشعر بمشكلات مجتمعها ان تصبح مسئولية عن تحقيق الاستثارة الداخلية؟ أي أننا بحاجة إلى إيجاد نوع من الاستثارة الخارجية يقوم بها الأخصائي الاجتماعي؟

ولذلك يجب ان توضع عدة ضوابط للممارسة في برامج التنمية بينها:

- إيجاد نوع من الاستثارة لتحقيق المشاركة بفاعلية للإسهام في تحقيق أهداف برامج التنمية.

- أن يعمل مع هذه المجتمعات أخصائيون اجتماعيون.

- الاعتراف بقيادات المجتمع ومسئولياتهم عن برامج التنمية.

وكل هذه الضوابط من شأنها أن توفر المناخ الديموقراطي المناسب الذي يسمح لكافة المواطنين لتنمية قدراتهم من خلال المنظمات الاجتماعية التي ينتمون إليها، وفي نفس الوقت احترام معتقدات وقدرات الآخرين، وبذلك نضمن قيام التنمية على دعامات ثلاث هي الديموقراطية، القيادة، التنظيم، وهذه الدعامات تضمن استفادة جماعات المجتمع من الإمكانيات والموارد المتاحة بأقصى درجة ممكنة، مع تنسيق

الجهود الذاتية، والضغط على المنظمات القائمة لإحداث التغير في سياسات المنظمات القائمة في المجتمع وخاصة التي تعمل على توفير برامج الرعاية الاجتماعية(١).

ولا نتوقع من جماعات المجتمع الاستجابة الايجابية مباشرة للعمل معًا لإحداث التغير المرغوب من خلال المساعدة الذاتية في برامج تنمية المجتمع وذلك للعديد من الأسباب والتي يمكن أن يكون من أهمها عدم الإحساس بالمشكلات والقناعة والرضا، وعدم تعدي الطموح مستويات المعيشة السائدة، أو تعارض منجزات التغيير مع المصالح الشخصية لبعض جماعات المجتمع. ولذلك يفضل البعض أن يعتبر برامج تنمية المجتمع على أنها مجرد تسهيلات تقوم بعض الهيئات على توفيرها لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لكافة المجتمع، ولا يغيب عنا أهمية التعامل مع معوقات المساعدة الذاتية في برامج تنمية المجتمع.

ولذلك يفضل البعض أن تبدأ هذه البرامج عن طريق أستثارة عدم الرضا عند جماعات المجتمع وقياداته الطبيعية وذوي النفوذ، ويلي ذلك التخطيط المتكامل بين منظمات المجتمع، ثم البدء بالعمل نحو تغيير الاتجاهات بما يتمشى وتهيئة المناخ الملائم لمواكبة منجزات التغيير ويتم كل ذلك عن طريق المشاركة الكاملة من قبل قيادات المجتمع، وبشرط ان يكون هناك اتفاقًا بين الأهداف الخاصة بتنمية المجتمع المحلي ومؤشرات التنمية على المستوى القومي(٢).

٤- أهمية الأطر الثقافية في تنمية المجتمع المحلي:

أن تجارب تنمية المجتمع في الدول النامية – وخاصة في محاولات أحداث التغير التكنولوجي – قد نبهت الأذهان إلى أهمية العوامل الثقافية في تقبل المجتمع

---

(1) Eleen, Younghusband, Community Work and Social Change, Longman Groups, London, 1969, pp. 69-79

(2) Jocl M. Halpern, The Changing Vouage Community, Prentic-Hall of India pases Lemeted New Delhi, 1969, pp. 45-48.

أو رفضه برامج ومنجزات التنمية. ولذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أهمية التأثير الثقافي لبرامج ومشروعات التنمية.

ويحوي الإطار الثقافي للمجتمع العادات والتقاليد والعرف السائد بالإضافة إلى قيم المجتمع واتجاهاته. وتؤكد الخبرات المستمدة من تنفيذ خطة التنمية الخمسية الأولى في الهند (Dube 1958) بأن العادات في المجتمع تؤثر في تقبل أساليب الزراعة الحديثة أو رفضها، بينما التقاليد تؤثر في تحديد أعمال نمطية معينة تخص الرجل وأخرى خاصة بالمرأة. أما العرف فليس هناك من دلالة أكثر من استحالة قيام مشروعات للتنمية في الهند لاستثمار الثروة الحيوانية (تعليب اللحوم) نظرًا لأن بعض طوائف المجتمع تقدس الأبقار.

وتؤثر الاتجاهات والقيم في تقييم الناتج الفعلي للتغير ولذلك يجب على العاملين في مشروعات التنمية أن يأخذوا في الإعتبار نظرة المجتمع بالنسبة للتغيير، وهل يعتبرون التغير ضرورة ويرغبون فيه، وهل يثق الناس في العاملين ببرامج التنمية؟ أم أنهم يشتككون في نواياهم؟

كل هذا يؤكد أهمية تفهم نسق القيم في المجتمع (ونقصد بتلك القيم ما يفضله الناس ويعتبرونه ذا أثر في حياتهم بحيث يكون دافعًا لسلوكهم وهدفًا من أهداف نشاطهم).

ومن أمثلة القيم الاجتماعية في المجتمع المحلي المصري مراعاة الخواطر والمجاملة والتأثر بالعلاقات الشخصية، فليس بكاف أن تقدم ما يطلبه الواجب فقط ولكن لابد من المغالاة في ذلك. وأيضًا استرضاء القادم عليهم محاولين تفادي المواقف التي تثير العنف أو المشادة، كما أنهم يألفون الصناعات الريفية اليدوية[1].

---

[1] د. حامد عمار- أسس العمل الميداني ومفاهيمه – مطبوعات مركز تنمية المجتمع – سرس الليان – ١٩٦٣- ص ص ٢٢-٢٥.

وفي ضوء القيم التقليدية المستخلصة من الدراسات الميدانية للريف المصري، نجد أن هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام أحداث التغير الاجتماعي المقصود. ولذلك يجب علينا أن نحاول التخطيط لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي بما يتناسب وهذا الإطار القيمي حيث أنه يصعب أحداث أي محاولات للتغيير عن طريق ما يتعارض مع معطيات هذه القيم.

وقد تكون المحاولة عن طريق التدرج في إحداث التغير، ويمكن أن نسترشد بالإطار الذي يتضمن أربعة مراحل كنموذج للانتقال والتدرج:

- مرحلة الانطلاق:

أنتقال المهجر وأسرته وعائلته من مجتمعه القديم إلى مجتمع جديد.

- مرحلة التحديد:

ونتوقع فيها وجود قلاقل في نمط العلاقات نتيجة العزم على الارتحال والهجرة.

- مرحلة التفكك:

يضطرب أطار العلاقات الاجتماعية الذي كان له صفة الثبات النسبي بفعل وطأة التحديات المستمرة، واستمرار التحديدات دون أن تكمل توافقها بعضها مع الآخر ومع العناصر القديمة يؤدي باستمرار إلى عدم تكامل أجزاء النسق الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى حيرة واضطراب وعدم تمكن الأفراد داخل الجماعات من رسم انماط سلوكهم بناء على نموذج معين (وهذه المرحلة تحتاج إلى عناية شديدة لترشيد القرارات وضمان استمرار التغيير والمساعدة في التغلب على العقبات).

- مرحلة التماسك وإعادة التنظيم:

وتأتي هذه المرحلة كنتيجة طبيعية لإعادة التكيف مع ظروف المجتمع

الجديد واستيعاب معطيات الحياة الاجتماعية الجديدة[1].

وفق هذا التصور يمكن أن نخلص إلى أن تنمية المجتمع المحلي لا يجب أن تهتم في المقام الأول بعلاج المشكلات المجتمعية، ولكن عملية تحديد المشكلات وتوضيحها هو الهدف الأساسي لعمليات تنمية المجتمع الريفي، وفي هذا الموقف نجد أننا أمام اختبار صعب – تراكم المشكلات من ناحية، ومقابلة آثار التغير الاجتماعي من ناحية أخرى – ويصبح لزامًا علينا أن نسعى إلى تغيير البناء الاجتماعي ومسار القوة، أو عادة بناء أنماط التفاعل التي تعتبر بمثابة وسيط لتحقيق المبادأة التي تسهم في شعور المجتمع بمشكلاته ومن ثم المبادرة أو التقدم نحو تناولها بالعلاج، وتصبح المفاضلة بين تناول المشكلات بالعلاج أولاً، أو أحداث التعديل في البناء الاجتماعي ومسار القوة يتوقف على نوعية الإستراتيجية المناسبة للعمل مع المجتمع، ولا يمكن أن نتصور أن هناك حلولاً متوفرة تضمن استخدام إستراتيجية معينة، إذا أخذنا في الاعتبار الفروق الفردية بين المجتمعات المحلية، ولكن يمكن أن نحصر الإستراتيجية بين بديلين: أما إسترلتيجية حكومية أو أهلية، وهي إستراتيجية تتفق في الغالب مع البناء الاجتماعي القائم، أو إستراتيجية تؤدي إلى تعديل البناء الاجتماعي ومسار القوة، ويصبح تناول مشكلات المجتمع بالحل نتيجة طبيعية لذلك، وتؤمن هذه الإستراتيجية في المقام الأول بالجهود الذاتية، وحق تقرير المصير، حيث أن الاهتمام هنا ينصب على العملاء وتحطي الاهتمامات الفردية، وتحقيق المشاركة والتعاون لما فيه من مواجهة المشكلات العامة، وتكون عملية التنظيم نفسها بها تتضمنه من تعليم للقيادات أكثر أهمية من النتائج الملموسة نفسها [2].

---

[1] د. محمد عاطف غيث – التغير الاجتماعي والتخطيط – دار المعارف – ١٩٦٦– ص ص ٧٣-٧٤

[2] Joan Levin Ecklein & Arnold A. Lauffer, Community Organizers and Social Planners, John Wiley & Sons, N. Y., 1972, PP. 11-12.

وتبعا لذلك التفضيل لإستراتيجية تعديل البناء الاجتماعي للمجتمع نجـد أن الأهمية المستقبلية لتنمية المجتمع المحلي تتحدد وفقاً للآتي:

- ان المجتمع يفتقد إلى التنظيم بطريقة تساعد على أن يقابـل المـشكلات الكبيرة التي تواجهه.

- ان دور الأخصائي الاجتماعي يتحدد مباشرة تجاه الجماعات التي يعمل معها لكي يساعدهم على تحديد أهدافهم وتنمية المهارات لديهم وتغيير القـيم بمّـا يتناسب وتحقيق الأهداف.

- يجب على الممارسين أن يضمنوا المشاركة من قبل المجتمع وخاصة في مرحلة تحديد المشكلات الاجتماعية للمجتمع.

وبذلك فان هذه الإستراتيجية ترفض الأدوار الجديدة للمـنظم الاجتمـاعي المدافع أو المناضـل (Advocate Role) وتحبـذ دور المـساعدة Enabler أو المسهل Catalyst للمساعدة الذاتية [1].

بمعنى ان دور الخدمة الاجتماعية أو غيرها من المهن التي تعمل في برامج تنمية المجتمع المحلي مسئولة مسئولية كاملة عن تهيئـة الظـروف الاجتماعيـة الملائمة لإحداث التنمية، وذلك عن طريق تشجيع اعتماد السكان الـريفيين علـى أنفسهم بصفة أساسية، لأن ذلك انسب وأكثر ملائمة لظروف الدول الناميـة التـي تتصف بندرة الموارد المتاحة، لأن هذا يؤكد دعم الجهود الذاتية التي ترفع جـزءًا من العبء عن كاهل الدولة. كما يجب أن تسير برامج تنمية المجتمع الريفي مـن الناحية الاجتماعية والاقتصادية في خطوط متوازية ووفقـا لترتيـب احتياجـات المجتمع، وهذا بالتالي يتطلب صياغة برامج متعددة الأغـراض وان يـتم تغييـر

[1] Fred M. Cox, (et, al), Community Action, Planning Develop ment, (A Case Book), F. E. peacock Publishers, Itaascam Illinois 1974, pp. 79-80.

اتجاهات المواطنين من خلال الأهداف المادية الملموسة والتي تحققها المشروعات الاقتصادية، كما يتطلب الأمر الاعتراف بالقيادة المحلية وتشجيعها وتدريبها، كما لا يغيب عن الذهن أهمية المشاركة من جانب المرأة والشباب لأن ذلك سوف يكون لـه انعكاس على برامج تنمية المجتمع بوصفه توظيفات أمثل للموارد البشرية المتاحة[1].

وانطلاقًا من الموافقة على الإستراتيجية القائمة على المساعدة الذاتية نجـد أن أهم معوقات تنمية المجتمع المحلي سوف تتحدد أساسًا في الجوانب الاجتماعيـة من الثقافة وعلى وجه الخصوص "القيم" ذلك لأنها الإطار المرجعي الذي يستمد منه الناس أحكامهم، وعلى سبيل المثال فان ارتباط المواطنين بالأرض وعدم التفـريط فيها كقيمة تؤدي إلى الحد من الهجرة إلى المناطق المستصلحة، كمـا أن المكانـة والمرتبة الاجتماعية تؤدي إلى قبول عمل معين ورفض أعمال أخـرى، ويتعلـق الرفض أو القبول بالقيم السائدة في المجتمع، وخاصة بالنسبة للجماعـات القرابيـة التي ينتمي إليها والتي يستمد منها مكانته الاجتماعية.

وتصبح المشكلة الأساسية التي تواجه العاملين في مجال تنميـة المجتمـع المحلي تكمن في أحداث تغييرات عميقة في نسق القيم الاجتماعية، وبناء التوقعات ومستويات التطلعات والاهتمامات، والنموذج العلمي الذي يسيطر على تفكير أبناء المجتمع.

ولذلك فإن مفهوم رأس المال البشري Human Capital لـدى الـبعض أساسه الاعتراف بجدوى التأثير القوي للجوانب البشرية في تحقيق أهـداف تنميـة المجتمع المحلي، ويتوقف على إسهام هذا العنصر الفعال وأحجامـه مـدى نجـاح برامج التنمية في تحقيق أهدافها.

---

[1] د. مختار حمزة – تنمية المجتمع – دراسة نظرية منشورة – معهد التخطيط القومي – القاهرة – ص ص ٨-٩.

أن أصعب تحدي يواجه من يعمل في تنمية المجتمع المحلي هو محاولة تغيير نسق القيم في المجتمع، وهذا ما يضفي الأهمية على موضوع الدراسة الحالية التي نحاول أن تستوضح العلاقة بين القيم وتنمية المجتمع المحلي.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن عن موقف برامج التنمية من نسق القيم السائدة في المجتمع خاصة وإذا أردنا تحقيق الأهداف بمعدل سرعة مرتفع أو أن الوقت يلعب دورًا حاسمًا بالنسبة للإنجازات، هل علينا أن نقبل نسق القيم ونخطط برامج التنمية وفقًا له؟ أم نبدأ أولاً بالتغيير المادي الذي قد يؤدي إلى تغيير نسق القيم ذلك عن طريق نماذج تنموية مطوعة وفقًا لظروف المجتمع المحلي؟

تعتبر هذه القضية حيوية لأنها ترتبط بالتنمية الاقتصادية، كما ترتبط برغبة العديد من الدول النامية لتعويض ما فاتها من تقدم ومحاولة تضييق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة.

وهناك رأي[1] يؤكد على أنه من الأفضل تعديل نسق القيم في المجتمع ليتقبل أهداف التغير الاجتماعي المقصود، أما الاستثناء فهو السماح أحيانًا باستخدام النماذج التنموية مع الأخذ في الإعتبار أن ذلك يتطلب أما تطويع النموذج بما يتلاءم ويتوافق مع واقع المجتمع، والتركيز على أنماط السلوك السائد في المجتمع والمؤيد لمعطيات هذا النموذج مع تأهيل أفراد المجتمع لتقبل النموذج التنموي.

وقضية المفاضلة بين أحداث التغيير الجذري أو التحويلي في نسق القيم أو استخدام نماذج تنموية تتفق إلى حد ما مع نسق القيم السائدة في المجتمع لا يمكن حسمها إلا من خلال إطار قومي عام ويؤكد (Feldman 1969) أن معظم السياسات التنموية تتكون من إطار يضم المدخلين معًا.

---

[1] د. سالم عبد العزيز – العوامل المتحكمة في التنمية الاجتماعية – المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٨١، ص ص ٨-١٠.

وتجارب المجتمعات بالنسبة للمفاضلة بين المدخلين تمدنا بها الدراسات السابقة في المستعمرات البريطانية، في أفريقيا والهند (في فترة ما قبل الاستقلال).

حيث نجد (World Bank 1960) يصف المدخل الإصلاحي بأنه يهدف على زيادة الإنتاجية في المجتمع دون اللجوء إلى تغيير راديكالي في الأنساق التقليدية والشرعية في المجتمع، ومن خلال دعم النظم الاجتماعية القائمة. والمدخل الإصلاحي لا يعني الاهتمام بالزراعة فقط لأن فائض الإنتاج الزراعي سوف يوجه إلى الأسواق التقليدية التي يصعب عليها استيعابه مما يؤدي إلى تغيير في نسق التسويق، وظهور الحاجة إلى العديد من العمال المدربين، والمتخصصين في الميكنة الزراعية بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب الصحية والبيئية.

ونجد أن معظم المجتمعات النامية قد استخدمت المدخل الإصلاحي بعد الحصول على الاستقلال السياسي مباشر (Allan 1965) ويظهر ذلك في الخطة الخمسية الأولى للهند التي بدأت عام ١٩٥٢، ونفس الشيء بالنسبة لأفريقيا، بالإضافة إلى أعتمادهم على الخبرات المتخصصة من المجتمعات الخارجية Ruthenburg 1964[1].

ولكن نعتقد أن أحداث تغيير جذري في تنمية المجتمعات المحلية الريفية بالدول المتخلفة، هو الهدف النهائي لعمليات التنمية. وتحقيق هذا الهدف يحتاج إلى توافر معلومات منظمة عن الواقع المحلي والسلوك الفعلي لسكان هذه المجتمعات، على نحو يحقق توازنًا أو تلازمًا بين التنمية على المستوى القومي، والتنمية على المستوى المحلي. ومن هنا تظهر أهمية المدخل الذي تتبناه هذه الدراسة والمتمثل في رسم خريطة للقيم السائدة في مجتمعين ريفيين محليين وصلتها بالمشاركة في

[1] Norman Long. An Introduction to the Sociology of Rural Development, Ibid., pp. 144-184

عمليات التنمية المحلية.

وهذا من شأنه يجعلنا نفضل مدخل تغيير نسق القيم أولاً، من حيث أن قيم المجتمع عقبة أمام أهداف التنمية، على حين أن هذه القيم لو تطورت فأنها سوف تجعل أفراد المجتمع أنفسهم يمثلون قوة ضاغطة تطالب بالتنمية، ويصبحون أكثر قدرة على استيعاب منجزاتها[1]. وتهيئة المناخ في المجتمع لنقل قيم جديدة يعتبر بداية التعبئة الحقيقية من أجل التنمية، كما ينطوي ذلك على قدر من الثورية، لأنه إيذان بحدوث تحول جذري في مظاهر وجوانب حياة الناس المختلفة. لأن المرء في الثقافة الاستاتيكية كان يكتفي بطائفة محدودة، نسبيًا – من القيم وأساليب السلوم التي يؤمن بها ويتمسك بها وينسج حياته وفقًا لها، دون أن تتعرض لتغير أو تعديل يذكر، ويحس الفرد بأن تلك القيم تضمن له درجة عالية من وضوح الرؤية والتوقعات الآمنة والإحساس بالأمن والحماية[2].

كما تجمع الهيئات الدولية التي تشرف على برامج التنمية في الدول النامية على ثلاث ركائز من بينها الاهتمام بالعنصر البشري وتغيير الاتجاهات وهي:

– تهيئة المناخ الإداري الذي يسمح بتضافر الجهود الحكومية والأهلية بما يتناسب والسمات العامة لجماعات المجتمع.

– دعم الشعور بالمسئولية العامة للحد من المعوقات التي تقف أمام برامج التنمية.

– مساعدة بعض الأفراد والجماعات غير القادرة على استيعاب التغير لتعديل اتجاهاتهم.

---

(١) د. ابراهيم كاظم – التطور القيمي وتنمية المجتمعات الريفية – المجلة الاجتماعية القومية – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة سبتمبر ١٩٧٠. ص ٦.

(٢) د. محمد الجوهري – علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث – دار المعارف، ١٩٧٨، ص ص ١٧٨–١٧٩.

ويضيف هذا التصور بعدًا آخر بجانب الإيمان بأهمية العنصر البشري والمساعدة الذاتية من خلال إعادة بناء نسق القيم، ألا وهو الجانب العلاجي، من حيث أن إعادة نسق القيم يمثل الجانب الوقائي والإنشائي الذي يدعم التغيير، أم الجانب العلاجي فيتمثل في مساعدة من لا يستطيع أن يواكب التغيير، أي علاج العقبات التي تقف أمام التغيير من جهة، وعلاج المشكلات الناتجة عن التغيير نفسه من جهة أخرى[1].

بينما نجد أن من بين أبناء المجتمعات النائية من يؤكد من خلال تحليل برامج تنمية المجتمع المحلي في الدول النامية، أن كافة البرامج التي تطبق سواء في أفريقيا أو في آسيا أو غيرها من الدول اللاتينية، تتفق جميعها في أهمية خلق روح الانتماء إلى المجتمع وتشجيع الجهود الذاتية والمبادأة وتحسين الظروف المعيشية في القوى عن طريق الأولويات التي توضع بمعرفتهم، مع تغيير أسلوب التفكير والعمل لدى المواطنين [2].

وعلى ضوء تبني المدخل البنائي لأحداث التنمية في المجتمع المحلي، نجد أن المشاركين في برامج التنمية يمكن أن يتحددوا في أربعة مستويات حسب الأهمية كما وردت في دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية [3].

- القيادات المحلية Local Leaders ويجب أن تأخذ في الإعتبار عند تعليم هذه القيادات استخدام الديموقراطية لتحقيق انتماء أكبر عدد من المواطنين في برامج التنمية وذلك عن طريق برامج تدريبية خاصة وقبل أن نحدد مسئوليات

---

[1] Community Development and Community Organization, An Introduction Workshop, N.A.S.W . N.Y.. 1961, pp. 16-17.

[2] S.N. Behattachary, Community Development in Developing Countries, Academic pubishers, Calcutta, 1972, pp. 36-42.

[3] Irwin, T.. Sanders, Community Development, (inn). Social Sciences Encyclopedia, 1972. Op. pp. 171-174.

القيادات المحلية قد تلجأ إلى إعادة توزيع القوة في المجتمع، لأن بناء القـوة الـذي يسود في المجتمع من الضروري أن يؤثر في القـرارات خاصـة عنـد اختيـار إستراتيجية العمل، ونجد في الخدمة الاجتماعية، وعند تصميم نماذج الممارسة، قد أخذت في الاعتبار استراتيجيات العمل لأحداث التنمية في المجتمع المحلـي علـى أساس المتغيرات المتداخلة في العمل مع المجتمع فعلي سبيل المثال، إذا كانت القوة بين الصفوة، فان التدخل يجب أن يتضمن مناطق النفوذ في بناء القـوة، وتنظـيم وتحرير من لا يملك القوة في المجتمع، أما في المجتمعات التي تكون فيها مصادر القوة جمعية فان التدخل يجب أن يوجه إلى تعليم القيادات المختلفة مناطق نفـوذهم وتحقيق التوافق بينهم [1].

وفيما يلي تصور لدور الأطراف المتعددة في عملية التنمية بالنسبة للخدمة الاجتماعية:

- المنظم الاجتماعي:

وهو الذي يعمل على مستوى القرية كموجه للتفاعل ودعم العلاقـات بـين جماعات المجتمع بالإضافة إلى إيجاد الرابطة والتكامل بين التخصصات المختلفة، كما يقوم بعملية الاستثارة ودور المرشد ويحاول أن يأخذ الإعتبار أهداف جماعات المجتمع على أساس طبيعة ومحتوى التفاعل وهو أمر أساسي في المهنة.

وفي تنظيم المجتمع يمكن أن نحقق الاتفاق، عندما يبدأ كل من الأخـصائي والمجتمع (قياداته) الأعداد للتفاوض أو الاتفاق على الهدف النهائي للتعبير أنه أمر أساسي أن يوافق كل من الأخصائي وجماعات المجتمع على المتطلبات الأساسـية وخطوات العمل الإستراتيجية وأن إيجاد اتفاق واضح يمكن أن يحقق الإجماع على

---

[1] Thomas Meenghan, Clues to Community Power Structures. (in) S.W. Journal. Vol. 21 No. 2. March. 1967.pp 126-127.

النقاط الأساسية بما يحقق في النهاية التماسك بين المشاركين.

أن نظرية الممارسة تقوم أساسًا على تحديد وظائف ومسئوليات الأخصائي الاجتماعي، مع الإشارة إلى أدوار جماعات المجتمع ومسئولياتهم ولكن الإسهام الفعلي لكل من الأخصائي وجماعات المجتمع غير واضح، وخاصة من وجهة نظر جماعات المجتمع في ضوء أدوار الأخصائي الاجتماعي. أي أن مفهوم الاتفاق والتعاقد لا يركز فقط على أهمية ربط المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع، ولكن على تحديد الاختلاف في المسئوليات بين كل من الأخصائي الاجتماعي وجماعات المجتمع، أن التعاقد ليس معناه تشابه الأدوار ولكن اختلافها بشكل متساو من حيث المسئوليات ولضمان تحديد نمط المشاركة [1].

- الأخصائيون:

كالزراعيين والأطباء ورجال التعليم الوظيفي، وقبل أن يظهر الأخصائي الممارس على مستوى القرية كان أرباب هذه التخصصات يحاولون أحداث التغيير من خلال تخصصاتهم في العمل بالريف لكن بنمط فردي، بمعنى أنه في أحد الشهور يقوم رجل الصحة ببعض الجهود، ثم يتلوه الطبيب البيطري لمقاومة بعض أمراض الحيوانات، ولكن الآن ومن خلال برامج تنمية المجتمع نجد أن جماعات المجتمع تتوقع خطة شاملة لمختلف المجالات بداية بالمشروع الأكثر إلحاحًا وتوافرًا لظروف تحقيقه. ويعتبر الأخصائي الاجتماعي من ضمن فريق الأخصائيين، كما هو الحال في أثيوبيا مثلاً نجد أن المتخصصين يعملون بمشروعات التنمية طول الوقت (تفرغ كامل) وتبعية إدارية واحدة بدلاً من أن يتبع كل منهم الوزارة المتخصصة التي ينتمي إليها وظيفيًا.

---

[1] Anthony N. Maluccis & Willma D. Morlow. The Case for the Contract, (in0 Social Work Journal, Vil: 19. No. Januart 1974. pp 28-35.

- الشخص المسئول عن الإدارة في ضوء المشروع القومي للتنمية:

Person responsible for Keeping the administration machinery of national Program.

ويمكن أن يتحقق التنسيق على مستوى الولاية كما هو الحال في فنزويلا "تنظيم لتنمية المجتمع الإقليمي" ومن خلال البرامج فان الإجراءات الخاصة بالموارد المادية أو غير المادية يمكن التنسيق بينها وتوفيرها من خلال هذا الجهاز، عن طريق التدريب السريع والموسع، والتفاوض مع بقية الهيئات الحكومية، ووضع اميزانيات تفصيليًا لمدة خمس سنوات أو ثلاث سنوات، بالإضافة إلى ذلك القيام ببعض المسئوليات الرسمية لتوفير الادوات او الكتب الدراسية، أو العقاقير بحيث تكون تحت تصرف المجتمع.

وخلاصة القول أنه إذا لم تتوفر لمشروعات تنمية المجتمع وجود قيادات حكومية كيرزمانية متحمسة للمشروع وقادرة على التأثير في الجماهير، فإنه من الطبيعي أن تقابل هذه المشروعات بالعديد من التعقيدات البيروقراطية التي قد تؤدي إلى فشلها. رغم التراث الوفير في تناول موضوع تنمية المجتمع المحلي بالبحث والدراسة، فإنه مما لاشك فيه أن تنمية المجتمع في بداية الطريق بحيث يصعب التنبؤ بهويتها كتخصص مستقل أو اندماجها في ميدان آخر كالإدارة العامة، أو استصلاح الأراضي، أو الخدمة الاجتماعية، وشأنها شأن أي مهنة أخرى بدأت تتبلور نظريًا من خلال التطبيق في مجال تنمية المجتمع الريفية، ولها بعض المبادئ للعمل لتحقيق ممارسة فعالة، ومادام الحال هكذا حتى الآن، فأنه يجب أن نعترف لأن كل ممارسة ناجحة أو ناضجة في مجال تنمية المجتمع الريفي تقوم على معطيات كافة العلوم الاجتماعية الأخرى، وهذا يتضح من كافة مبادئ العمل في تنمية المجتمع، والتي تقوم على معطيات علم النفس ومعطيات الأنثروبولوجيا تهتم بالمحتوى الثقافي وكيفية أحداث تغييرات فيه.

ثالثا: تحديد الحاجات المجتمعية. Community Needs Assesment

أن عملية العمل المستمر لتحديد احتياجات المجتمعات المحلية تسبق بكثير ظهور مهنة الخدمة الاجتماعية، ولقد ظهرت هذه التسمية على مستوى المجتمع منذ بداية ظهور المجتمعات، ومن عدة زوايا منها... ما هي احتياجات المجتمع لحمايته من المرض، أو لحمايته من الغزو وهجوم الأعداء، وحمايته من الفقر والعوز. وخلال الحقبة التاريخية المتعاقبة كان هناك تقسيم للموارد المتاحة، وغير المتاحة لتلبية حاجات المواطنين، وهي القضية التي تفرض نفسها للآن وتحظى بمزيد من الاهتمام في الوقت الحالي.

ونجد في بداية اليهودية كان أعضاء المجتمع يتم تصنيفهم بمدى ما يمتلكونه من ثروة، وتكون بذلك الرعاية الاجتماعية بمثابة المناخ العام الذي تحدد في ضوئه احتياجات المجتمع، ومدى كفاية موارده ولكن بمجيء المسيحية والإسلام، أصبح تقسيم الناس حسب الثروات غير وارد، وظهر وحل مكان ذلك الإيمان بحقوق الإنسان، وظهر مفهوم الرعاية مسئولية المجتمع للحد من الطبقية وتوفير الرعاية لكافة المواطنين، وبذلك ظهرت الحاجة وتزايدت الضغوط لتعريف ماهية الحاجات وخاصة من منظور جماعات المجتمع نفسه. ولقد تعاظمت برامج ونشطة الرعاية الاجتماعية وبالتالي تزايدت الحاجة إلى وجود مقاييس اجتماعية وإدارية وإجراءات علمية للوقوف على الحاجات المجتمعية والعلاقات بين هذه الحاجات [1].

وتحديد الحاجات يمكن أن يبدأ بالتركيز على الجماعة، وذلك بوصفها مجتمع مصغر، ومن ثم التوسع ليكون تحديد الحاجات على مستوى أكبر ليشمل المجتمع كله، وهذه الشمولية تأخذ في الاعتبار مدخلاً ثلاثي الأبعاد لمفهوم "المجتمع" وهي:

---

[1] John, E. T., Community Needs assessment, (in), Encyclopedia of S.W., 19th , N.A.S.W., Op. Cit. pp. 563-569.

- المجتمع على المستوى الجغرافي المحلي Geographic Community.

- المجتمع كوحدة نشاط المجتمع الوظيفي Work Location.

- المجتمع كوحدة نسق اعتقاد وأحكام قيمية مشتركة Identification.

وبحكم أن التعريف بالمجتمعات على النحو السابق يشوبه قدر كبير من التداخل، لذلك نجد أن الخدمة الاجتماعية عندما تتصدى لتحديد حاجات المجتمع، تأخذ بأحد المستويات فقط حسب الحاجة لذلك.

تعريف الحاجة:

لقد عرفت الحاجة على أساس أنها "الفرق أو الهوة" Gap بين ما نراه من المستوى اللائق للإشباع وبين ما هو تحقق بالفعل[١] Siegel, Atkisson & Crarson 1987-1995 كما أنها تم تعريفها أيضًا بأنها الحاجات المعيارية، والتي تحدد وفقًا لمستويات القبول لدى المجتمع، أو بالحاجات المقارنة، وذلك بالنسبة للفروق الفردية والمكانات التي يحتلها الأفراد في المجتمع، أو الحاجات الشعورية التي تحدد وفقًا لتوقعات الفرد أو الجماعات ومستوى الإشباع المحقق، أو الحاجات المعلنة، والتي يمكن للفرد أن يحكم عليها من خلال الآخرين والتي تحتاج إلى علاج أو إشباع (Chambers, Wedel, & Rodwell 1992)[٢].

وهذه التعاريف في مجملها لا تفرق بين الحاجات والرغبات، ولذلك نجد ان تحديد الحاجات يفجر قضية أساسية وهي التعرف على الفروق القيمية بين المجتمعات عند تحديد حاجات المجتمع.

---

(1) Siegel, L., et al, Need Identification and Program Planning in the community Context, Itasca, Peacok, 1995.

(2) Chambers, D.E., Wedel &Rodwell. M., Evaluating Social Prorams, Needham Heights Allyn & Bacon, 1992.

وتحديد الحاجات يتطلب التعرف بأساليب القياس والحصر، والتقييم حسب نوعية الحاجات المراد تحديدها، وأيضًا أقامة نسق للأولويات لهذه الحاجات، لأنه من الصعب مقابلة كافة الحاجات في نفس الوقت، وكافة أنواع وأشكال تحديد الحاجات تستند على البعدين السابقين (أسلوب وأدوات القياس، والأولويات) ويمكن أن نعرف قياس الحاجات على النحو التالي:

"قياس الحاجات عملية منتظمة لجمع البيانات وتحليلها بوصفها مدخلات لنسق تحديد الحاجات في ضوء الموارد المتاحة من الإنتاج المادي والخدمي، وطبيعة العجز أو النقص استرشادًا بالمستويات المعيارية المقبولة، وكذلك تعهدات المجتمع بالنسبة للبرامج والأنشطة.

التطور التاريخي لتحديد حاجات المجتمع:

لقد ظهر مفهوم تحديد الحاجات المجتمعية عبر التاريخ، وفي الولايات المتحدة بدأ هذا المفهوم مع بدايات القرن العشرين، وذلك عند محاولة تحديد الاحتياجات في مجال الصناعة (Sinclair 1906)[١]، أما في مجال الانثرولولوجيا فأننا نجد أن هناك محاولة لتحديد الحاجات التنظيمية في نفس التاريخ (Axinn & Levin 1975)[٢]، ويعتبر المسح الاجتماعي الأول بهذا الخصوص والذي أجرى في بتسبورج (١٩١١ – ١٩١٩) مثالاً حيًا على هذه المحاولة في مجال تحديد الحاجات المجتمعية، وذلك على مستوى المدينة بأكملها (Tratnner 1984)[٣]، وخلال حقبة الثلاثينات وأثناء فترة الكساد العظيم تكونت لجنة في الولايات المتحدة لدراسة أحوال المجتمع وأجريت دراسة تتدرج تحت

---

[1] Sinclair, U., The Jungle, N.Y., Doubleday, Rage, 1906.

[2] Axin, J & Levin, H., Social Welfare: Ahistory of the American response to needs, N.Y., Dodd Mead, 1975.

[3] Trattner, I, Form Poor Law to welfare state, A History of Social welfare in Amprica, N.Y., Free Press. 1984.

مفهوم "تحديد حاجات المجتمع" (١٩٣٣)، وكان من نتاجها خروج كتاب بعنوان "الاتجاهات الاجتماعية المعاصرة في الولايات المتحدة الأمريكية" كما أن هناك مسح اجتماعي آخر تم انجازه في بتسبورج واكتمل في نهاية الثلاثينيات (Klein 1938)، ثم كانت الحرب العالمية الثانية التي عجلت بنمو اتجاه العلوم الاجتماعية نحو دراسة وتحليل عملية تحديد حاجات المجتمع.

مجالات جديدة لتحديد الحاجات:

من بداية الخمسينات بدأت تغزو مسألة تحديد حاجات المجتمع مجالات جديدة، وخاصة في مجالات التخطيط للخدمات الإنسانية (Buell 1952)[١]، وانتهت الدراسات في هذا المجال إلى أن هناك جماعات من الأسر أو المؤسسات تكون مهتمة بما يجب أن يكون عليه المجتمع، وطبيعة احتياجاته ومشكلاته، ومع بداية الستينات بدأت تتزايد مشروعات الرعاية الخاصة بالعمليات من خلال الأنشطة والخدمات الاجتماعية، وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحًا للوقوف والدراية بالحقائق عن حاجات المجتمع ومدى عجز الموارد عن مقابلة هذه الحاجات، واستخدام العقلانية والرشد في تحليل المداخل المختلفة لتحقيق أكبر عائد ممكن من وراء استخدام موارد المجتمع (Chambers et al., 1992)[٢].

ويعتبر تحديد الاحتياجات المجتمعية على المستوى المحلي من الضرورات لتحديد مدى الحاجة إلى توفير الدعم المادي من المستوى القومي أو الدولة، وترى الدولة في تحديد الحاجات المجتمعية أنها مؤشر لمدى تحقيق الإشباع أو مقابلة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المحليات (Bell, and Schuab 1977) وبالتالي على المؤسسات أن تبني هذه الاحتياجات المجتمعية وتضمنها

---

[1] Bull, B., Community Planning for human Services, N.Y., Columbia University Press, 1952.

[2] Chambers, d., 9et al), Evaluating Socual Needs., Op cit.

لخطط العمل والمشروعات الخاصة بها.

ومن الجدير بالذكر أن عملية تحديد الحاجات المجتمعية تستند على مجموعة متنوعة من المؤشرات أو الأدوات، والمثال على ذلك محاولة قياس "الفقر" والتي تمت في الستينات بمعرفة (Molly Orshansky) مدير برنامج الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضحت هذه الدراسة تعدد وتضافر العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الفقر سواء العوامل الاجتماعية أو السياسية أو عوامل التقنية [١]. ومن أوائل هذه العوامل تحدد ميزانية التغذية للأسرة (نموذج معياري)، واتخذت الأسرة المكونة من أربعة أفراد كحجم متوسط للأسر، وذلك في ضوء العادات الغذائية للأسرة الأمريكية، وتم تسعير أو تحديد تكلفة التغذية بمعرفة خبراء متخصصون سواء في أسعار السوق، أو خبراء اجتماعيون.

أما العامل الثاني، فكان علاقة ميزانية التغذية بالدخل لدى الأسرة، وكان المتوسط الذي أجمعت عليه الدراسة هو حوالي ٢٥٪ من الدخل لدى الأسرة يمكن أن يوجه إلى توفير الطعام في المتوسط، وتراوح الزيادة لتصل إلى أعلى معدلها في حدود ٣٣٪، بينما لدى الفقراء قد تصل ميزانية التغذية إلى ما يقرب من ٥٠٪ من ميزانية الأسرة، كما أن التحليل يجب أن يأخذ في الاعتبار تغيير حجم الأسرة عن المتوسط (أربعة أفراد)، أو أن الأسرة تعيش في مجتمع حضاري أو مجتمع ريفي (Orshansky 1993) [٢].

وإذا كان الاهتمام الآن لتحديد مستويات ظاهرة الفقر بدأ يتراجع، لكن تكشف الدراسات الخاصة به تعقد وتشابك الحاجات المجتمعية، وكذلك تعدد القرارات التي تحكم عملية قياس وتحديد مستويات المعيشة التي يتحدد في ضوئها

---

[1] Orchansky, M., Measuring Poverty, Public Welfare Journal, 51 (1), pp. 27-28.
[2] Orchansky, Ibid.

مستويات المعيشة المعيارية التي يقاس عليها درجة الإشباع في المجتمع. وربما شهدت حقبة الثمانينات بالذات ألقاء مزيد من الضوء على الدراسات المقارنة،وظهر في هذه الفترة في أمريكا برنامج خاص بالحاسوب يمكن من خلاله استطلاع رأي الأهالي بالنسبة للاحتياجات المجتمعية، ومقارنة بمستويات الحياة المناسبة في المجتمع، ومن ثم يمكن أظهار نتائج وتحديد احتياجات المجتمعات المحلية.

أبعاد أساسية في عملية تحديد الحاجات المجتمعية:

أن تحديد حاجات المجتمع لابد وأن تتزامل أو يصاحبها بعض المسئوليات الأخرى وأحد هذه العلاقات تكون بين كل من عمليتي تحديد الحاجات المجتمعية، والتقويم لأن المواءمة بينهما ضروري وهام لأن محاولة تحديد الحاجات، والسعي نحو تحقيق الإشباع المناسب لها، لا يتم من فراغ ويتبين في ضوء عمليات تقويمية متتالية. ذلك لأن تحديد الحاجات المجتمعية توجه البرامج نحو الهدف الصحيح المراد تحقيقه في المجتمع، بينما تقويم هذه البرامج يهتم بالتأكيد بمدى تحقيق الهدف. كما وأن تحديد الحاجات يقوم على سؤال مؤداه: ما هو واقع المجتمع ومشكلاته؟ وهذا بدوره يؤدي بنا إلى سؤال أعم وأشمل ما هو المطلوب عمله في ضوء هذا الواقع المجتمعي؟. أما في عملية التقويم يكون السؤال ماذا تم داخل المجتمع؟ وهل هذه البرامج التي تمت كانت بكفاءة وفاعلية؟. ومن خلال هذه العلاقة نجد أن عملية تحديد الحاجات المجتمعية والتقويم يمثلان موضوع واحد وعملية أشمل مشتركة تستهدف تحسين الأحوال الاجتماعية في المجتمع (Kaufman 1991)[1].

وهناك منظورًا آخر لابد وأن يأخذ في الاعتبار، ألا وهو كيف يمكن لنا أن نتعرف على احتياجات المواطنين؟ بعض الأساليب تستند في تشخيص الحاجات

---

[1] Kaufman, R., Toward Total quality "Plus" , Tya December, 1991. p p. 50-54.

المجتمعية من خلال الخبراء، ولكن في نفس الوقت لا يمكن أن نغفل رأى المواطنين أنفسهم (عملاء – مرضى – مستفيدين...) في تحديد احتياجاتهم وما هو الأمثل لإشباعها. وقد يختلف كل من رأى الخبراء ورأى المواطنون في تحديد الحاجات على المستوى القومي، وذلك لأن الخبراء ينظرون بموضوعية أما المواطنون فينظرون ويحكمون في ضوء ما يعايشونه بالفعل.

أما المنظور الأخير فإنه يظهر عند محاولة تحديد الحاجات على المستوى القومي، وذلك لأن المواطنين ربما يمكن أن يعبروا عن الاحتياجات الخاصة بهم أو بمجتمعهم المحلي ولكن ليس لديهم دراية بتحديد الحاجات على المستوى القومي لندرة المعرفة بظروف المجتمعات الأخرى أو أن تحديدهم للأولويات يمثل نمو المصلحة الشخصية.

الأبعاد السياسية والتكنولوجية في تحديد حاجات المجتمع:

أن تحديد حاجات المجتمع لابد وأن تأخذ في الإعتبار الأبعاد السياسية والتكنولوجية في المجتمع، وبالنسبة للبعد لسياسي يجب أن يكون تحديد حاجات المجتمع بأسلوب موضوعي وبطريقة تتفق والتوجهات السياسية، ولتحقيق الموضوعية يجب أن يشارك في تحديد هذه الحاجات أصحاب المشكلات أنفسهم، وبالتالي تصبح المشاركة هي حجر الزاوية في تحديد حاجات المواطنين، ونطلق على المشاركين في تحديد الحاجات مسمى: جماعات دعم القرار Stakeholders. ويتم تعريفهم على أنهم المواطنين الذين يتأثرون أو يستفيدون من البرامج والخدمات المجتمعية التي هي محل الدراسة أو التقويم، أو أنهم أصحاب القرار بالنسبة لتمويل هذه المشروعات، أو الذين يقومون على تنفيذ هذه البرامج، أو المجتمع الذي يقدم الدعم المادي ويستفيد في نفس الوقت من البرامج والأنشطة الخاصة بمقابلة احتياجات المجتمع، أو الذين يقومون بالبحث الاجتماعي لتحديد الاحتياجات أو تقديم

المعلومات عن المشروعات والمجتمع (Innes & Hotlinger, 1989)

وإذا كان تمثيل جماعات دعم القرار بند بشكل جيد وصحيح في كافة جوانب المشروعات فإن هذا يضمن توافر المؤشرات التكتيكية لدراسة حاجات المجتمع، وتكون هذه المؤشرات التكنيكية في طريقة تحديد حاجات المجتمع، أما بالطريقة الكمية أو الطريقة الكيفية لحصر وتحديد حاجات المجتمع، والطريقة الكمية معناها حصر هذه الحاجات، أما الطريقة الكيفية فهي التي من خلالها يمكن اكتشاف تأثير هذه الحاجات على المجتمع. وكلاً النموذجين لهم جوانب القوة والضعف وكل منهما يكمل أو يتمم الآخر. واذا كانت الجوانب سياسية ترجح طريقة على أخرى إلا أن جماعات دعم القرار هي لها الكلمة الأخيرة في تفضيل طريقة على أخرى، وفي أي أسلوب للبحث الاجتماعي لابد من الاهتمام بعامل الثبات والصدق في البيانات التي يتم توفيرها للتعبير عن المجتمع في زمن ما.

الطريقة الكمية في تحديد حاجات المجتمع Quantitative Measures:

أن قياس الحاجات من خلال الطريقة الكمية ترتكز أساسًا على أسلوب الحصر أو المؤشرات العددية للمشكلات والمواقف الاجتماعية، ويمكن لنا أن نقسم الطريقة الكمية في حصر حاجات المجتمع في ثلاثة أبعاد: (Siegel et al. 1995)[٢]

* منهج أو أسلوب تحديد دليل لمشكلات.
* أو منهج المسح الاجتماعي.
* أو أسلوب الاستعانة بجماعات المجتمع في أبداء الرأي.

ويمكن أن نوضح هذه الطريقة من خلال الجدول التالي:

---

[1] Innes, R., & Hotlinger, C., An Expanded Model of Community Assessment: Acase Study, Journal of community Pschology, 17, 1989, pp. 225-235

[2] Siegel, (et al), Ibid

الطريقة الكمية في تحديد أحتياجات المجتمع

الاسلوب	المتطلبات	المشاركون	الجهة المنفذة	مصدر المعلومات	توظيف المعلومات	مدى الحاجة للتدخل الخبراء	مدى الحاجة للمزيد من الموارد والزمن المتاح
مدخل المؤشرات المجتمعية	تحليل المؤشرات الخاصة بالرعاية والخدمات	المؤسسات الحكومية والأهلية	المجتمعات المحلية والمسئولين عن تخطيط الرعاية المحلية	الوثائق والسجلات ومؤسسات تخطيط البرامج	تطويع وتعديل البيانات السابقة عن المجتمع	متوسط إلى مرتفع	متوسط أو مكثف
مدخل المسح الاجتماعي	تحديد الخدمات والبرامج المطلوبة	مؤسسات الرعاية والخدمات	المؤسسات المحلية	السجلات العامة	تعديلات المعلومات السابقة	متوسط	متوسط
	تحليل الخدمات القائمة	المخططون	المخططون المحليون	التسجيلات والبحوث	توفير معلومات	منخفض	متوسط
	الموارد المتاحة الوقوف على رأي المواطنين	المتطوعون	المشرفون المحليون	مقابلات أو استبيانات	توفي بيانات جديدة وصحيحة	مرتفع	مكثف
مدخل جماعات المجتمع	مناقشة آراء الجماهير	المتطوعون والعملاء	المؤسسات المحلية	الاجتماعات والندوات		منخفض	متوسط
	تحديد الأسلوب المناسب لجماعات المجتمع بالنسبة للخدمات	مخططوا البرامج. المنفذون المتطوعون	كافة المستويات	المشروعات المحلية	التكامل بين المعلومات توفير بيانات جديدة	متوسط	نادر
	استخدام أسلوب "دلفي" في اتخاذ القرار	الخبراء	كافة المستويات	المشروعات المحلية	تنمية وتكامل نسق المعلومات	متوسط	متوسط
	انطباع أو ردود فعل المجتمع	المواطنون. الإخباريون العملاء	المؤسسات المحليه والمخططون	المشروعات المحليه	تنمية وتنسيق وتكامل نسق المعلومات	متوسط	نادر

ومن المجالات التي تستخدم فيها الطريقة الكمية في تحديد الاحتياجات، مجالات الرعاية الاجتماعية وخاصة الرعاية الصحية، والتي تتوفر لها مؤشرات حصر الحاجات والموارد المتاحة، وهي يستخدم فيها غالبًا طريقة الحصر أو التعداد.

أما طريقة المسح الاجتماعي والتي تقوم على تحليل متطلبات الرعاية، يمكن أن تسهم المؤسسات في تحديد الاحتياجات أو العجز في الإمكانيات من خلال عدة أبعاد منها المقابلات أو الاستبيانات الخاصة بالعملاء أو الممارسين.

أما المسوح الخاصة بالمواطنين (جماعات دعم القرار) فإن تحديد هذه الجماعات بأسلوب علمي هو الذي يضمن الصدق والثقة في النتائج التي نحصل عليها، وبحيث يكون رأى هذه الجماعات يأخذ في الاعتبار مدى الخدمات وتوفرها، بجانب تحديد العجز أو الندرة في بعض الخدمات أو البرامج الأخرى.

الطريقة الكيفية في تحديد حاجات المجتمع Qualitative Measures:

أن قياس حاجات المجتمع بالطريقة الكيفية تعتمد إلى حد بعيد على تنمية وتوظيف البيانات عن المشكلات وظروف المجتمع، ويعوق هذه الطريقة عدم وضوح الرؤية لعدم كفاية المعلومات أو تدخل المؤشرات والمتغيرات التي تعبر عن مشكلات المجتمع. ويستعين الدارسين لحاجات المجتمع بالطريقة الكيفية بالجماعات البؤرية (التي تمثل المجتمع)، والملاحظة بالمشاركة، أو مناقشة الإخباريين في المجتمع. وبسبب الدور الكبير الذي يلعبه المواطنون في منهج الطريقة الكيفية في تحديد حاجات المجتمع، لذلك فإن البعد السياسي له تأثير ودور كبير في مدى صدق وحقيقة البيانات الوصفية عن حاجات المجتمع، هل لنا أن نهتم برأي الصفوة في المجتمع أم نهتم برأي رجل الشارع، وفي الحقيقة فإنه يجب أن تأخذ كلا الرأين في الاعتبار لتحقيق التوازن، الذي يؤدي بنا إلى تحقيق المصداقية.

ومن أدوات وأساليب الطريقة الكيفية ما يلي:

* الاجتماعات العامة **Public Meeting:**

وهي اجتماعات مفتوحة، بحيث يمكن أن ينضم إليها أو يحضرها أي مهتم بموضوع تحديد حاجات المجتمع، وهدفها جمع الآراء والمقترحات، وتحديد البدائل لمقابلة مشكلات المجتمع، وتحديد مدى اتفاق أو اختلاف وجهات النظر في المواقف الاجتماعية التي يعبر عنها الحضور، ولكن يجب أن يأخذ في الاعتبار المنظمـــون لهذه الاجتماعات مدى الحاجة إلى تحقيق الانضباط، وعد التصادم بين المجتمعين، وامتصاص الانفعالات السلبية، وأتباع أسلوب النقد البناء.

* الجماعات البؤرية **Focus Groups :**

أن الجماعات البؤرية، هي جماعات ذات بناء خاص هادف، بحيث تستطيع أن تعبر بصدق عن حاجات المجتمع وأولوياته وأهدافه، وتحتاج هذه الجماعات إلى مزيد من الدعم والتشجيع لكي تستطيع أن تعبر بحرية وصدق عن المجتمع، كما أن لها دور في قياس ردود فعل المجتمع بالنسبة لأية حلول أو مداخل لتناول مشكلات المجتمع أو مقابلة احتياجاته، وعندما تتصدى بصدق وفاعلية للقيـــام بمـــسئولياتها كثيرًا ما نطلق عليها مسمي: جماعات الأوامر أو التعليمات Briefing Groups، وهي تحقق التواصل بشكل كبير مع المجتمع، وتضم هـــذه الجماعـــات الـــصفوة بالإضافة إلى ذوي النفوذ سواء من الناحية التنفيذية أو الشعبية. (قيادات تنفيذية أو قيادات أهلية).

* الجماعات الممثلة لمجتمع المشكلة **Representative Groups :**

وهي تعتبر جزء أو نوع من الجماعات البؤرية، وهي تمثل جماعـــة يـــتم اختيارها بطريقة عمدية لتمثل وجهة النظر المتأثرون بمشكلات معينة في المجتمع،

وبعض العلماء الاجتماعيون يسمون هذه الجماعة، بالجماعة الهادفة أو العينة العمدية Purposive Sample وهي تعد جماعة بؤرية تعكس قسم أو شريحة في المجتمع، وتصنيف أراء لها وزنها في دراسة حاجات المجتمع، وهي أقرب إلى أن تكون جماعة مرجعية للباحثين للتأكد من صدق البيانات المعلومات التي سبق جمعها، أو للتأكد على أو وجهات النظر لكافة جماعات المجتمع تم أخذها في الاعتبار (Vinter & Tropman 1929).

تقنيات حديثة في الطريقة الوصفية لتحديد حاجات المجتمع New Techniques:

أن استخدام الجماعات كبناءات لها كيان هادف في الدراسات الوصفية يتطلب مزيد من الضبط والضمانات لكي لا تحيد هذه الجماعات عن الهدف الذي قامت من أجله، أو يحدث لها نوع من التحيز أو أن تكون أرائها تمثل توجهات سياسية أو حزبية، ولذلك يجب بذل مزيد من الجهد في تحديد الأهداف وإجراءات العمل داخل هذه الجماعات (Chambets 1992).

ومن بين هذه الضمانات استخدام طريقة دلفي Delphi، وهي التي تعمد إلى استخدام الجماعات دون تحيز، وعلى مراحل متعددة، دون ضرورة التواجد المكاني، والاهتمام بجمع الآراء وردود الأفعال على مراحل، وتحقيق الاجماع وتحسين القرار.

الفصل الثاني

المدخل النظري لتنمية المجتمع المحلي

أولاً: تعريف تنمية المجتمع المحلي.

ثانيًا: خصائص تنمية المجتمعات المحلية.

ثالثًا: أهداف تنمية المجتمعات المحلية.

رابعًا: مبادئ تنمية المجتمعات المحلية.

خامسًا: نماذج تنمية المجتمعات المحلية.

سادسًا: استراتيجيات تنمية المجتمعات المحلية وتكتيكاتها.

المدخل النظري لتنمية المجتمع المحلي

مقدمة:

تعد قضية تنمية المجتمع المحلي من أكثر القضايا غموضًا وخلافًا بين علماء الفكر الاجتماعي، وقد يرجع ذلك إلى حداثة دارسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي والخدمة الإجتماعية من ناحية وإلى أختلاف المنطقات الفكرية الأيديولوجية التي تتناولها بالدراسة من ناحية أخرى، وينعكس هذا الخلاف على تصور الباحثين لمفهوم ومبادئ ومقومات وعمليات تنمية المجتمع المحلي.

ولما كان وضوح الإطار التصوري أساسًا جوهريًا لوضع برامج إنمائية تتم بالوضوح وبالفاعلية، ولما كانت هناك مواقف متعارضة بشأن هذه الأطر فإن الفصل الأول يعرض لأهم تلك الأطر والتعريفات التي طرحت في الفكر الاجتماعي العالمي والمحلي، ثم نعرض لأهداف تنمية المجتمعات المحلية والمبادئ التي ترتكز عليها جهود التنمية المحلية. ويتناول هذا الفصل المراحل والخطوات التي تتم بها عملية تنمية المجتمعات المحلية، ثم يعرض لأهم الأستراتيجيات المستخدمة خلال هذه المراحل والخطوات والتكتيكات المحققة لتلك الأستراتيجيات بإعتبارها الأساليب الفعالة لتطبيقها.

أولاً: تعريف تنمية المجتمع المحلي.

يعتبر مفهوم تنمية المجتمع المحلي من أبرز المفهومات التي أثير حولها العديد من الخلط، وعدم الوضوح لدى بعض الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية ومفهوماتها.

فقد عالجت الكثير من الكتابات قضية التنمية من خلال مداخل وتطورات تنمية المجتمع المحلي على الرغم مما يوجد من فروق جوهرية بين هذا المفهوم

ومفهوم التنمية الإجتماعية، سواء من حيث التوجهات السياسية والإقتصادية أو الممارسات العملية أو الأهداف، وهذا ما يدفعنا إلى تحديد مفهوم تنمية للمجتمع المحلي وخصائصه وأنواع الممارسات التي تترتب عليها، وتقدم التحليلات المناسبة لتوضيح المفهوم ومن أجل الاستخدام الملائم في الممارسات المهنية للأخصائي الاجتماعي والمشتغلين معه في هذا الحقل.

وقد ظهر المفهوم لأول مرة في إطار الأمم المتحدة عام ١٩٥٠، وكانت الخطة الخمسية الأولى في الهند قد لفتت أنظار العيدين على المستوى الدولي وزيارة عدد الدول النامية التي حصلت على استقلالها السياسي، بعد معاناتها ردحًا طويلاً من ميراث التخلف، ورواسب المرحلة الاستعمارية. وقد خصصت دائرة الشئون الإجتماعية بالأمم المتحدة قسم يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع. وفي عام ١٩٥٣ أقامت الأمم المتحدة نوعًا من التنسيق بين وكالاتها المتخصصة في موضوع تنمية المجتمع المحلي، وقد قدمت سكرتارية الأمم المتحدة تقريرًا هامًا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٥٥، عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن حدوثه من ممارسات تنمية المجتمع، وقد أتخذ قرارًا باعتبار تنمية المجتمع المحلي وسيلة هامة للتقدم الاجتماعي في البلدان النامية. وقد أستمر نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال عقد المؤتمرات وتقديم المساعدات أو الخبراء إلى الدول النامية حتى ثبتت فعالية هذا الأسلوب وأستقرت قواعده[1].

ولقد أستقر الأمر إلى إعتبار مفهوم تنمية المجتمع المحلي على أنه أسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية أساسًا، ويعتمد على مداخل العلوم الإجتماعية والإقتصادية لإحداث تغيير حضاري في أسلوب التفكير والعمل،

(1) محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، ١٩٦٣، ص ١٤٥.

والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب وتشجيع مشاركة أعضائها في التفكير والإعداد، ثم التنفيذ للمشروعات والبرامج الخاصة بتنمية المحلية في إطار الظروف المتاحة عمليا وإداريا، ضمانا لإقناعهم بها مما يحقق أستمرارها ودعمها وتطويرها.

وقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم تنمية للمجتمع المحلي، وكان أولها تلك التي صدرت عن مؤتمرات وهيئات دولية. وقد عرفت الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦ تنمية المجتمع المحلي بأنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محليًا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي بإعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغير".

ثم عرفت المفهوم عام ١٩٦٣ بانه "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي، وعلى ذلك فإن هذه المجموعة المركبة من العمليات تتكون من عنصرين أساسيين أولهما: مشاركة الناس أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين أحوالهم المعيشية وأكبر قدر ممكن من الاعتماد على مبادراتهم الذاتية، وثانيهما: تقدم المساعدات الفنية وغيرها من الخدمات الأخرى بطريقة تشجيع المبادأة والأعتماد على الجهود الذاتية والمساعدات المتبادلة، وجعلها أكثر فعالية، وهي تعبر عن نفسها في شكل برامج مجسمة لتحقيق أنواع كثيرة من التحسينات المحددة"[١].

---

[١] ابراهيم عبد الرحمن رجب، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر، مؤسسة الشرق الأدنى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١١.

وتعرف هيئة التنمية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية تنمية المجتمع المحلي بأنه "عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجمعية والفردية والتعرف على مشاكل حياتهم الجمعية، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات، وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، واستكمال هذه الموارد إذا لزم الأمر، عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي"[١].

ولم يقتصر الأمر في التعريف بتنمية المجتمع المحلي على جهود المؤتمرات والهيئات الدولية وحدها، بل ساهمت العديد من الجهود الفردية بنصيب وافر في تحديد هذا المفهوم، ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال أهم هذه المحاولات في:

يعرف "آرثر دينهام" تنمية المجتمع المحلي بأنها "الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتيسير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشئون المجتمع المحلي"[٢].

وقد عرف "موري روس" تنمية المجتمع بأنها "عملية يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقًا لأولويتها مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، والتعرف على الموارد الداخلية المتصلة بهذه الحاجات والأهداف، والقيام بالعمل إزائها، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع"[٣].

---

(١) الفاروق زكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ٢٨-٢٩.

(2) Arthaur Dunham, The New Community Organization, New York Cromell, 1970, p. 140.

(3) Murray Ross, Community Organization Theory and Princplesm Harger and Brothers, New York, 1955. p. 39.

ويعرف "كندوكا" تنمية المجتمع المحلي بأنها "تشتمل على عملية مركبة وبرنامج ذا أغراض عدة، فهي كعملية تهدف إلى أن يتعلم الناس وتحثهم على المساعدة الذاتية وتنمية قادة محليين إيجابيين، وتضع في أذهان الريفيين الشعور بالمواطنة وفي أذهان الحضاريين روح الشعور بالمدنية، وتدعم الديمقراطية لدى القاعدة العريضة من المواطنين في المجتمع، وهي كبرنامج ذو أغراض متعددة نجد أنها تشمل في المجتمعات الريفية الزراعية، الري، والصناعات الريفية.. والتعليم.. والصحة.. وبرامج المرأة وتدريب قادة القرية، أما تنمية المجتمع الحضري فتشمل على نفس الأنشطة ولكن بشكل أوسع[1].

وقد تعددت المحاولات العربية لتحديد المفهوم، حيث يعرفه الدكتور الفاروق زكي يونس بأنه "إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهلي، بموارده البشرية والمادية، وفي تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى[2].

ويعرفها الدكتور "عبد الباسط حسن" بأنها كمدخل تهدف إلى أحداث تغيرات إقتصادية وإجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع، والأعتماد على الجهود المحلية، والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع"[3].

---

[1] فاروق محمد العدلي، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٦٤.

[2] الفاروق زكي يونس، مرجع سابق، ص ٣٠.

[3] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣٧

وقد عرف الدكتوران "عبد المنعم شوقي، وعلى فؤاد": تنمية المجتمع المحلي بأنها "عملية تغيير مقصود، تتم نتيجة تخطيط وسياسة مرسومة بهدف الوصول إلى أهداف معينة في حدود الإطار العام لخطة الدولة"[١].

ويحدد الدكتور "سعد الدين إبراهيم" المفهوم بأنه "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن – سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع[٢].

ويحدد عناصر التعريف بما يلي:

(أ) أن التنمية عملية داخلية ذاتية، بمعنى ان كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

(ب) أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

(ج) أن التنمية ليست ذات طريق أو اتجاه واحد محدد مسبقًا، وإنما تتحدد طرقها واتجاهاتها، باختلاف الكيانات وباختلاف تنوع الإمكانيات الكمنة Potenials في داخل كل كيان.

وينطوي هذا التعريف على شرطين أولهما:

إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد أو المجتمع).

---

(١) عبد المنعم شوقي وعلى فؤاد، محاضرات في التنمية الريفية، مكتبة القاهرة الحديثة، (د. ت)، ص ٨٦.

(٢) سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، (في) استراتيجية التنمية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٧.

وثانيهما:

هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها.

من استعراضنا لهذه التعريفات يمكن استخلاص العناصر الأساسية لعملية تنمية المجتمع المحلي التالية:

١- أن المجتمع المحلي الذي يمكن أن يتخذ كوحدة للتنمية، يكون في المجتمع الريفي على مستوى القرية، وفي المجتمع الحضري على مستوى الحي (الجيرة) بالمدينة.

٢- تهدف تنمية المجتمع إلى تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية إلى الأفضل، على أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي لمشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة في تحقيق ذلك.

٣- أن مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية المحلية وخطواتها، هي فيصل نجاح أو فشل جهود التنمية، لذا يجب أن تتاح لها كل فرص النجاح من المناخ الديمقراطي، وتطبيق اللامركزية كلما أمكن إعطاء كل الضمانات للحرية والأمن والأمان.

٤- تهتم تنمية المجتمع بتنمية قدرات الطاقة البشرية، وذلك لتغيير المواطنين واتجاهاتهم وقيمهم، ومساندة مشروعاتهم الذاتية، إذا عجزت الموارد المحلية بالمساعدات الفنية والمادية من الجانب الحكومي وذلك لربط الخطط المحلية بالخطط القومية، وإيجاد التفاعل بين المجتمع المحلي، والمجتمع القومي الأكبر.

٥- أختيار وأعداد أخصائي تنمية المجتمعات ليتولى القيادة المهنية لعمليه

التنمية، ويكون لتدخله المهني سبيله لتحقيق شروط هذه العملية ومساعدة المجتمع على بلوغ أهدافه.

ثانيًا: خصائص تنمية المجتمعات المحلية.

من التعريفات السابق عرضها يمكن أن نحدد خصائص تنمية المجتمعات المحلية بما يلي[1]:

١- تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة من الناس، ومع ذلك ليس بالضرورة أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج المجتمعية.

٢- تركز تنمية المجتمع على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع أحتياجاته وليس على جانب معين منه أو التركيز على مشكلات بعينها فقط.

٣- تقوم تنمية المجتمع على فلسفة الجهود الذاتية.

٤- تتطلب تنمية المجتمع ضرورة توافر المساعدات الفنية والتي تكون في الغالب في شكل (عاملين - معدات - معونات مالية - استشارات فنية...) وذلك من الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية سواء من داخل الدولة أو خارجها.

٥- تتطلب تنمية المجتمع بالضرورة تعاون النظم المختلفة، ولذلك تتضمن محاولة كاملة لجعل الخدمات ذات فائدة، وذلك عن طريق معاونة التخصصات المختلفة في المجتمع (الزراعة - التعليم - تعليم الكبار - الإدارة - الصحية العامة...).

---

(1) Arthaur Dunham, Op. Cit. pp. 172- 173.

٦- تهتم تنمية المجتمع بكل من أهداف الإنجاز (وهي التي تركز على التنسيق والانسجام للأعمال لمقابلة الأحتياجات المعنية أو لحل مشكلات معينة. وأهداف العملية (وهي التي تهتم بمساعدة الناس على النمو بطريق معينة، وتعمل على تقوية المشاركة والتوجيه الذاتي والتعاون).

٧- تنمية المجتمع عملية تعليمية، لا تهتم بإنجاز المشروعات التي يحتاج إليها المجتمع فحسب ولكنها تهتم بصورة أكبر بتعلم الناس خطوات الإنجاز حتى يمكن الاعتماد على أنفسهم في إنجازها دون مساعدات من الجهات المسئولية.

٨- أن تنمية المجتمع تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل وهي لا تتم بطرق عشوائية فهي عملية أكثر منها برنامج.

٩- يجب أن تقوم برامج تنمية المجتمع على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع وأمالهم، ولا يجب أن يفرض عليهم برامج من خارج المجتمع، فتنمية المجتمع تتمسك بمبدأ حق تقرير المصير، فهي أساسًا تعتمد على الديمقراطية في فلسفتها، وهي تتمسك بأفكار قيام السكان أنفسهم بالضبط والتحكم في شئونهم وشئون مجتمعهم المحلي، وتقوم على إتاحة فرص الحرية للأفراد والجماعات، وتطبيق اللامركزية ومشاركة المواطنين على أوسع نطاق.

ثالثًا: أهداف تنمية المجتمعات المحلية.

تمثل التعريفات السابق ذكرها تحديدًا لأوصاف وخصائص عملية التنمية وليس أهدافها، ولذلك يجب تحديد أهداف تنمية المجتمعات المحلية باعتبارها من الأمور العامة للمخططين لتنمية المجتمع.

ويمكن أجمال أهداف تنمية المجتمعات المحلية في:

١- تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها، وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع، والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فاعلية وإيجابية.

٢- تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسين وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم، وعلى الأكثر أمكان تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

وبناءًا على ذلك يمكننا أن نحدد أهداف تنمية المجتمعات المحلية بأنها:

١- أهداف الإنجاز:

ويقصد بأهداف الإنجاز كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية، كردم البرك، وإقامة منشآت أو توفير المرافق والخدمات، وهي تمثل العائد المادي للتنمية المحلية.

وأهداف الإنجاز لا تقتصر على ما يمكن أن يقدمه المجتمع نفسه من إمكانيات مادية فحسب، بل يقترح أن يمتد ذلك إلى تسهيل حصول المجتمع على تحديدات مادية من شأنها أنها تمكن من استيعابها، تمكن بذلك من تغيير بيئته ورفع مستوى المعيشة به، وهي بالتالي تمثل تغيير يحدثه الإنسان في بيئته.

٢- الأهداف المعنوية:

وهي تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم لعملية التنمية المحلية، وهذه الأهداف على الرغم من

أنها غير ملموسة، إلا أنها محسوبة مسبقًا ويخطط إحداثها، وهي بالتالي عملية تغيير في الإنسان نفسه.

وتتم تحقيق هذه الأهداف المعنوية وفقًا لما يلي[1]:

(أ) اكتساب المواطنين الاتجاه إلى المبادأة لحل المشكلات لمجتمعية فالمواطنون قد يتعايشون مع بعض المشكلات التي يدركون ويحسون بضررها عليهم، وغير أنهم تقليديًا لا يتحركون لحل تلك المشكلات أما إذا اشتركوا في مشروعات للتنمية فإنهم يميلون تدريجيًا إلى نبذ أسلوب التعايش مع هذه المشكلات، والسلبية إزاءها، بل يتجهون إلى أخذ المبادأة للتصدي لها ومواجهتها.

(ب) أزدياد مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم، وبذلك يساعد المواطنون على إيجاد التنظيمات الذاتية التي تتخذ شكلاً يساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل إلى أهدافهم المرغوبة.

(ج) تعود المواطنين على تحمل المسئولية الإجتماعية، إذ أن مشاركتهم الفعالة من أجل تقديم المجتمع تساعد على الخروج من دائرة السعي من أجل تحقيق مصالحة فقط، إلى إدراك العديد من الاحتياجات التي لا تشبع إلا عن طريق المجتمع، وأن مصالحهم في مصلحة المجتمع.

(د) تدريب المواطنين على القيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلائم مع قدراتهم وإمكانياتهم.

(هـ) تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني إذ المناقشات التي تتم في الاجتماعات واللجان، والمشاركة في تتبع تنفيذ

---

[1] عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع: النظرية والتطبيق، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٩٦.

المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.

رابعًا: مبادئ تنمية المجتمعات المحلية.

تقوم فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على تحرير وتحريك طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الآمال الجمعية في حياة أفضل، وعلى أساس إشباع احتياجاتهم باعتمادهم على أنفسهم.

ومنذ أن طرحت تنمية المجتمع المحلي نفسها كطريقة تهدف لتحقيق هذه الفلسفة والمسئولون والخبراء يطبقون منهجًا، وبزيادة خبراتهم تجمع لديها بعض المبادئ التي تعد بمثابة ركائز أساسية لابد من تحقيقها ومراعاتها عند الأخذ بتنمية المجتمعات المحلية.

وقد قدم العديد من الخبراء مجموعة من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية تتمثل في تحديد "نلسون" وبعض زملائه في دراسة عن "بناء المجتمع وتغيره" مجموعة المبادئ التالية[1]:

١- أن المجتمع المحلي هو الوحدة الإجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنين من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية مشاركة فعالة.

٢- يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموًا متوازنًا.

٣- أن يتخلل العمل الديمقراطي جميع مراحل وخطوات التنمية المحلية.

٤- ضرورة وجود قنوات اتصالية فعالة ومستمرة بين المواطنين وقيادتهم.

٥- تمثل العملية التربوية الأهمية الأولى في برامج التنمية المحلية.

---

[1] Nelson and others, Community Stracture and change. 1960, pp. 441-442.

٦- مراعاة ضرورة أن يكون البناء التنظيمي بناءًا وظيفيًا وليس بناءًا بيروقراطيًا، بمعنى إمكانية تغييره وتعديله مع الظروف المغايرة.

ويركز "مارشال كلينارد" على مجموعة المبادئ التي توصل إليها بعد العديد من الدراسات الميدانية في[1]:

١- أهمية استخدام المدخل الجماعي Group Approach في مواجهة المشكلات الإجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية.

٢- يجب مراعاة الفروق بين المجتمعات المحلية

٣- استحداث تنظيم اجتماعي جديد قادر على التعبير عن مصالح مختلف فئات المجتمع، وعلى التخطيط لمشروعات التنمية المحلية.

٤- توظيف الجماعات التطوعية، والتلقائية في خدمة برامج التنمية.

٥- استحداث تغيرات عميقة في صورة الذات لدى أهالي المجتمعات للقضاء على الاتجاهات الانهزامية وانعدام القوة.

٦- ضرورة تقديم مساعدات من خارج المجتمع المحلي في المجالات المختلفة (الصحية والإجتماعية والتربوية...).

٧- ضرورة توفر حد أدنى من اللامركزية في بعض الوظائف الحكومية.

ويؤمن معظم المشتغلين في حقل تنمية المجتمع المحلي بمبادئها باعتبارها بمثابة فروض أساسية قامت على أساس تجميع وتحليل الخبرات العلمية المتراكمة على مر الزمن وعن طريق الممارسة العملية، وبالرغم من الاتفاق على هذه المبادئ إلا أن أساليب تطبيقها تختلف من مجتمع محلي إلى أخر وبحسب خبرات

---

(1) Marchal B. Clinard, slums and community development, The Free Press, Now York, 1966, pp. 24-36.

ومهارات الممارسين والموارد والإمكانيات المتاحة والمنظمات التي تمارس من خلالها.

وقبل أن نعرض هذه المبادئ بالتفصيل يمكننا أن نحدد مفهوم المبدأ بأنه "قاعدة أساسية لها صفة العمومية، يمكن أن يصل إليها الإنسان عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق أو باستخدام الطرق العلمية كالتجريب والقياس"[1].

١- التوازن:

وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقًا لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع أحتياجات تفرض وزنًا خاصًا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الإقتصادية فيها وزنًا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى والتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة أكبر وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع.

٢- التنسيق:

وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين، مما يقلل الحماس للعمل الجماعي ويبدد الطاقات مما يكون له أثر على فشل جهود التنمية.

---

[1] سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٨٨.

٣- الشمول:

ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلاً الاهتمام بقضية التعلم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

٤- اشتراك المواطنين Citizen Participation:

ويعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية، وتعني مشاركة كل من يعمل أن يسكن في المجتمع سواء أكان من المواطنين الرسميين العاملين في المجتمع، أو من قادة المجتمع الشعبيين أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط وتنفيذها بل وفي تقويمها أيضًا لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية، وأقرب إلى حاجات الناس، وأكثر تمشيًا مع الثقافة المحلية، فضلاً إلى أن اشتراك المواطنين في جهود التنمية يؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتًا وأعم فائدة.

وتمتاز المساعدة الذاتية بأنها تأكيد في ثقة الإنسان في نفسه، وهي التي تدفع المجتمع إلى الاستمرار في المشروع اللازم لنموه، وتحسين ظروفه من تلقاء نفسه حتى بعد ترك الخبراء الاجتماعيين له، فالواقع أن مساعدة الغير له وهي المساعدة الحقيقية التي يمكن أن تؤدي إلى التقدم[1].

٥- التقبل والتوجه Acceptance & Advise:

والذي يعني بــه تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي الذي يعمل فيه، وفقًا

---

[1] انظر: فاروق محمد العدالي، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨١.

لظروفه وخبراته وإمكانياته المحدودة، وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع، كما أن يجب أن يراعى الفروق الفردية بين أفراده وقيادته، والفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة، ويجب هنا أن نوضح أن هذا التقبل لا يعني تسليم أخصائي التنمية بكل القيم والمعايير التي قد تعوق تقدم المجتمع وتنميته، ويقاوم محاولات التغير الاجتماعي ويقف حجر عثرة في عمليات الإصلاح المعتمدة على المساعدة الذاتية، ولهذا فإن المواقف في هذه الحالة لا يظهر أخصائي التنمية أي استياء أو نقد للمواطنين حتى يمكنه كسب ثقتهم في إيقاظ الرغبة في المواطنين بعد ذلك للتغيير، أي تغيير اتجاهاتهم وقيمهم نحو التغيرات المراد إحداثها، وبمعنى آخر فإن توثيق العلاقة بالمواطنين يجعلهم يقبلون توجيهات أخصائي التنمية.

٦- الاستعانة بالخبراء **Export**:

تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة مما يستوجب تكاتف كافة جهود المسئولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين في كافة الجوانب كما أحتاج الأمر على ذلك فيستعين بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية..... وهكذا.

٧- التقويم **Evaluation**:

يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويجب أن تشمل التقويم على الناحيتين:

- مدى التغيير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع.
- مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العمليات من

مرافق ومشروعات، وخدمات.

خامسًا: نماذج تنمية المجتمعات المحلية.

تناولت العديد من الكتابات والدراسات في الفكر الاجتماعي نماذج تنمية المجتمعات المحلية والتي تعرض لخطوات ومراحل العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية، ونكتفي هنا بعرض بعض هذه النماذج كما يلي:

١- نموذج العمل الإنمائي عند "تايلور":

قدم "كارل تايلور" نموذجًا لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية في إحدى مقالاته عن تنمية المجتمع - البرنامج والمنهج وتمثلت هذه الخطوات في[1]:

(أ) المناقشة المنهجية للحاجات العامة:

وقد قصد "تايلور" بالمناقشات المنهجية ليس التركيز على الأحاديث العامة أو الشكاوي ولكن التركيز يقوم في هذه المرحلة على اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة، وتشخيص أسبابها الموضوعية، وهو لا يأمل أن تتم هذه المرحلة من خلال المجالس المجتمعية أو التوجيه الإداري من قبل الجهات العليا كما يحدث في بعض الدول النامية ولكنها تتم من خلال مجلس يتكون من ممثلي أسر وعائلات المجتمع المحلي.

(ب) التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية:

وهي مرحلة تعقب إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها، ويتم فيها رسم خطة محلية لمواجهاتها.

---

(1) Karl Tylor, Communtiy Development, Program and Mathod, (in) Iury Nelson, Community Structure and Change, p. 419.

ومما لا شك فيه أن عملية إجراء تخطيط محلي يبرز وينمي أعضاء وطاقات المجتمع المحلي وإمكانياتهم، وبالتالي يحولهم إلى عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي، وقد أثبتت هذه الخطط نجاحًا كبيرًا في تنفيذ العديد من المشروعات المجتمعية كبناء المدارس والمستشفيات وردم المستنقعات وزيادة الإنتاج الزراعي... الخ، فضلاً عن أن القيام بمثل هذه المشروعات يولد الشعور بالمسئولية الجماعية والثقة وعنصر المبادأة لدى أعضاء المجتمع المحلي.

(ج) تعبئة وتسخير الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية لجماعات المجتمع المحلي:

يرى "تايلور" أن هذه الخطوة لا تتم نتيجة للإعلام والدعاية والتثقف كما يرى بعض الباحثين، ولكنها نتيجة لنجاح المشروعات الأولى للجهود الذاتية في المجتمع المحلي، ما يولد الإيمان والإقناع من جانب أهالي المجتمع لقدرة العمل المحلي والجهود الذاتية على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم، فيدفع برغبة باقي جماعات المجتمع للمشاركة الإيجابية في القيام بمشروعات إنمائية أخرى تحقيقًا للمزيد من النجاح مواجهة المشكلات القائمة.

(د) تنمية الطموح المحلي:

وتعتبر هذه الخطوة نتيجة نجاح الخطوات السابقة، حيث أن النجاح يولد الشعور بالفخر الجماعي والاعتزاز، والذي يستثير الشعور بالولاء والانتماء والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي.

٢- نموذج العمل الإنمائي عند "وليام بيدل":

قدم "بيدل" نموذجًا ينظر إلى مراحل العمل الإنمائي من زاوية مسئول التغيير، ويتضح ذلك من خلال طبيعة لمرحلة الأولى التي يستهل بها نموذجه،

وتتمثل مراحل نموذج "بيدل" في[1]:

(أ) المرحلة الاستكشافية:

وتقوم هذه المرحلة بأن يتولى أخصائي التنمية محاولة اكتساب ثقة أهالي وقيادات المجتمع المحلي، وإقناعهم بدوره وبأهمية التغيير بالنسبة لهم، وبأهمية قدرتهم عليه، ومشروعية حالاتهم وضرورة مواجهة مشكلاتهم، ويرى "بيدل" أن ذلك يتم من خلال لقاءاته واجتماعاته معهم ومن خلال الدراسات المحلية التي يقوم بها خلال هذه المرحلة للحصول على المعلومات اللازمة عن المجتمع المحلي ومشكلاته وإمكانياته.

(ب) المرحلة النقاشية:

وتكون مهمة أخصائي التنمية في هذه المرحلة توجيه مناقشات الأهالي لمشكلاتهم المحلية بحيث يتم الوصول إلى اتخاذ القرار الجماعي الذي يتضمن الاتفاق على تنفيذ بعض الإجراءات الواضحة والقابلة للتنفيذ، ويراعي في هذه المرحلة إتاحة الفرصة أمام قيادات المجتمع المحلي للتعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل.

(ج) المرحلة التنظيمية

يقوم أخصائي التنمية بالعمل على تشكيل آلية إجتماعية يمكن من خلالها ممارسة كافة العمليات النقاشية والتخطيطية وفي العادة تكون هذه الآلية الإجتماعية بجماعات نقاشية غير رسمية ثم تتطور لتتخذ شكل لجنة أو مجلس أو لجان شعبية تخصصية.

---

[1] نبيل توفيق السمالوطي، علم اجتماع التنمية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

(د) مرحلة النشاط:

يتولى أخصائي التنمية مساعدة أعضاء المجتمع علـــى تنفيــذ القـــرارات الجماعية التي تم التوصل إليها والتي تخدم لصالح العام.

(هـ) مرحلة التقييم:

في هذه المرحلة يسهم أخصائي التنمية في زيادة قـــدرة قيـــادات المجتمـــع المحلي من خلال كافة العمليات التربوية، على معرفة الجوانب الإيجابية والـــسلبية لأنشطتهم وقراراتهم، وتدريبهم على ممارسة أساليب النقد الذاتي الموضوعي.

(و) مرحلة الاستمرار:

تتمثل وظيفة أخصائي التنمية في هذه المرحلة في جعل العمليـــة الإنمائيـــة عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلي بعد خروجه من الموقف الإنمائي.

ويشير "بيدل" إلى أن هذا النموذج في التنمية يؤكد على ديناميكيـــة عمليـــة التنمية والتي يتولى زمام العمل فيها أخصائي التنمية، وهي تختلف وفقـــا لطبيعـــة المجتمعات المحلية، وباختلاف خصائص الأهالي أنفسهم.

٣- نموذج العمل الإنمائي عند "رونالد لبيت":

قدم "لبيت" وزملائه "واطسون وستلي" نموذجًا للعمل الإنمائي على المستوى المحلي في دراسة عن "ديناميات التغيير المخطط" تتمثل خطواته في[1]:

(أ) أستثارة أهالي المجتمع المحلي:

تعني هذه المرحلة العمل على استثارة وعي الأهالي بالمشكلات والحاجات

---

[1] R, Lippit, Westly, Watson, the dynamics of planned Change, Harcourt, Brace and Company, New York pp. 134-140.

الموجودة بالمجتمع المحلي والتي تتطلب ضرورة مواجهتها بمعاونة أخصائي تنمية المجتمع.

(ب) إنشاء علاقات التغيير:

وهي تعني الوصول إلى علاقات الثقة بين كل من أخصائي التنمية وأهالي وقيادات المجتمع المحلي وبينهم وبين المسئولين التنفيذيين بالمجتمع المحلي.

(ج) إحداث التغيير:

هي مرحلة التحرك لإحداث التغيير من خلال الخطوات التالية:

- شرح وتشخيص مشكلات المجتمع المحلي من خلال العمل المشترك بين أخصائي التنمية وأهالي وقيادات المجتمع المحلي.
- تحديد ووضع خطة مواجهة مشكلات المجتمع المحلي.
- ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية قادرة على تحقيق أهداف الخطة.

(د) تعميم وتثبيت التغيير:

وهذه المرحلة تهتم بالتأكيد من تمثيل أهالي المجتمع المحلي للتجديدات المخططة ولأسلوب العمل الإنمائي، ومن قدرتهم على الاستمرار في استخدام هذا الأسلوب والاستفادة من عمليات التدريب في مجالات الممارسة ونقلها لمجالات عمل أخرى تحتاج إلى استخدام نفس العمليات.

(هـ) إنهاء علاقات التغيير:

ويؤكد "لبيت" وزملائه عن ضرورة عدم تحول القيادات المهنية إلى عناصر دائمة ومستقرة في الموقف الإنمائي، حيث أن دورهم يتمثل في توصيل قيادات المجتمع إلى مسئولية أخصائي التنمية والوصول بأهالي المجتمع المحلي إلى درجة الاعتماد على الذات والتي تعرف بالوصول إلى مرحلة النضج والقدرة على مواجهة

مشكلاتهم بأنفسهم في مرحلة لاحقة.

تعتبر النماذج السابقة عرضها من أهم ما طرح في الفكر الاجتماعي للعمل الإنمائي المحلي، وإن كان هناك العديد من النماذج المتشابهة والتي قدمها علماء الاجتماع والخدمة الإجتماعية، وبالرغم من أختلاف خطواتها إلا أن هذه النماذج تتفق في الأساسيات الآتية:

١- ضرورة حث واستثارة أعضاء المجتمع المحلي بمشكلات مجتمعه وتحويلهم إلى عناصر إيجابية تسهم في مواجهتها والتغلب عليها. وليس هذا فحسب وإنما العمل على دعم قدراتهم على الاستمرار الذاتي في ممارسة العمل الإنمائي المحلي.

٢- ضرورة توفر أخصائي تنمية المجتمعات، والذي يتولى القيام بتنفيذ هذه المراحل والخطوات.

٣- ضرورة توافر بناء تنظيمي قادر على إتاحة الفرصة أمام الجماهير للتعبير عن رأيهم، وتتم المشاركة في العمل التنموي من خلاله.

٤- ضرورة إخضاع هذه النماذج للتطبيق في المجتمعات المحلية المصرية لدراسة إمكانية الاستفادة منها ولإصدار تعميمات صادقة بشأنها.

سادسًا: استراتيجيات تنمية المجتمعات المحلية:

Community Development Strategies:

استخدام مفهوم استراتيجيات تنمية المجتمع للدلالة على نوع السلوك والتنظيمات التي توجه لها عمليات التغيير، وتحديد أسلوب التدخل لأحداث ذلك التغيير[1]:

---

[1] أحمد كمال أحمد وآخرون، طريقة تنظيم تنمية المجتمع، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ١٩٧٠ ص ٨٣.

وكلمة الإستراتيجية هي كلمة حديثة الاستخدام ومستعارة أساسًا من علوم الحرب والسياسة، وكانت تعني "فن استخدام القوات المسلحة لتحقيق الأهداف التي تحددها السياسة".

وهي تعني في مفهوم الاقتصادي "نمط توزيع الاستثمارات والموارد التي تحقق عملية التنمية".

ويستخدم مفهوم الإستراتيجية في مفهومًا التنموي للدلالة على "القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التندية الإقتصادية والإجتماعية، ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسًا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة"[1].

ويعرفها البعض بأنها "فن استخدام كل الموارد المتاحة في الدولة لتحقيق الأهداف العامة والعليا بها".

وهذه التعريفات للإستراتيجية تؤكد على أن الإستراتيجية تتضمن مجموعة من المسلمات الأساسية التي توضح وجهة النظر العامة التي يمثلها وكذا تفاصيل العمل بها والتي تعرف بالتكتيكات، والتكتيك هو الأسلوب المتبع لوضع الإستراتيجية موضع التنفيذ.

وانطلاقًا من هذا التحليل لمفهوم الإستراتيجية يمكننا تصنيفها إلى:

١- إستراتيجية المحافظة على الوضع القائم:

وتقوم على أساس أن النظام الحالي لتقديم الخدمات هو أفضل ما يمكن القيام

---

[1] مرزوق عبد الرحيم عارف، دراسة حول بعض قضايا التنمية الريفية بين النظرية والتطبيق، (في) صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع، دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية (د. ت)، ص ٣٥٧.

به في حدود الواقع كما يدركه – متخذي القرارات الذين يمثلون صفوة المجتمع في الغالب ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الأستراتيجية على زيـــادة كفـــاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها[١].

٢- أستراتيجيات إعادة صياغة المعايير التربوية:

تقوم هذه الأستراتيجية على أساس الفروض التي تدور حول الدافعية عنـــد الإنسان وهي يؤكد على أن أهم ما يحرك الإنسان في سلوكه وممارساته هو جهاز القيم ومجموعة المعاني والتصورات التي يكتسبها الفرد من ثقافته من خلال مختلف عمليات التنشئة الإجتماعية، ولذا يكون مجالات التغيير لا تتم وفقًا لتزويد الجماهير بالمعلومات والتبريرات العقلية فحسب ولكنها يجب أن تعتمد أساسًا على مجموعـــة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك وتغييـــر الأدوار والمراكز والعلاقات الإجتماعية التقليدية.

ويمكننا أن نحدد أن إعادة الصياغة التربوية للأفراد هي عملية تغيير فـــي المعايير والمعارف، والتصورات وهي تعتمد وفقًـــا لأنـــصار مدرســـة ديناميـــات الجماعية "كيرت ليفين، وبافيلاس" على مشاركة الإنسان والجمعـــة حتـــى تكـــون ناجحة، ومن أساليب تحقيق ذلك المناقشة الجماعية، وحلقات المناقـــشة الجماعيـــة، والتي يمكن من خلالها الوصول على اتخاذ القرارات الجماعية والتي تعد وســـيلة أساسية في إعادة صياغة البناء القيمي والمعياري القائم.

وبوجه عام يمكن القول بأن الهدف البعيد لهذه الاستراتيجيات يتمثـــل فـــي تنمية قدرة أهالي المجتمع على حل مشكلاتهم[٢].

---

(١) أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع، مدخل تنميـــة المجتمـــع المحلـــي، اســـتراتيجيات وأدوار المـــنظم الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية ١٩٨٤، ص ٢٤٣.

(٢) نبيل توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص ٢١٧

٣- إستراتيجية العملية الرشيدة:

وتقوم هذه الإستراتيجية على أساس بعض المسلمات التي ترى أن أهم ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية، ولذا تقوم خطط التغيير المخطط على أساس عمليات تبصير الناس بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الأسلوب العقلي في الإقناع والشرح.

ويرى كل من "تشن" و "بن" إلى أن هذه الاستراتيجيات تعتمد على نشر التعليم العام، وإجراء البحوث العلمية المتعلقة بحل مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها على الناس، ومن أنصار هذا الاتجاه كل من "روس" الذي يؤكد على أن أحد المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع يتعلق بحق المجتمع المحلي في تقرير مصير نفسه، وعدم فرض الحلول الجاهزة على أبناء المجتمع، وإنما يتم عرض أساليب الحل دون فرض.

كذلك يقرر "سلوكم" أن أبناء المجتمعات المحلية يرغبون في التغيير ومستعدون لنقله لتحسين أحوالهم إذا ما أتيحت لهم فرص معرفة السبيل إليه.

وتتضمن تكنيكات هذه الاستراتيجيات حفز الجماهير على تولي زمام المبادأة والسيطرة على شئون مجتمعهم المحلي والتخطيط لتغييره من خلال اللجان والمجالس المحلية، ويؤكد كل من "جودوين" و "واطسون" أن تجارب التنمية تشير إلى مقاومة الأهالي للتجديدات التي تفرض عليهم من الخارج بدعوى عدم مناسبتها للبيئة المحلية، وأن هذه المقاومة تقل إذا ما شارك الأهالي من خلال قادتهم في إتخاذ قرارات التغيير داخل التنظيمات المختلفة.

٤- أستراتيجيات القوة:

وتقوم هذه الأستراتيجيات على أستخدام الضغط سواء في شكله السياسي أو

الإداري أو الإقتصادي، وذلك بأصدار القوانين والتشريعات الملزمة في مجـالات التغيير المخطط مثل المجالات التربوية أو الصحية أو العمرانيـة أو الزراعيـة... الخ، ويقصد هنا باستخدام القوة هو أستخدام السلطة المشروعة القادرة على أصدار التشريعات والقوانين الملزمة والتي من شأنها القيام بـإجراء جـزاءات سياسـية وإقتصادية في استحداث التجديدات المتضمنة في برامج التغيير المخطط.

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجيات لا تنبثـق مـن الإطـار الثـوري الماركسي، بل يقف في مقابلته تمامًا حيث أنها لا تقوم على أساس أعادة صـياغة بناء القوة، ولكنها تعتمد على البناءات القائمة على أستحداث مجموعة التجديـدات، والتي لا تمس أسس التنظيم الاجتماعي القائم خاصة في مجال القوة والإقتصاد[١].

تكتيكات التغير المخطط Techniques:

تعتبر التكتيكات هي الأساليب الفعالة التي يمكـن مـن خلالهـا تطبيـق الاستراتيجيات، ويحدد التكتيك بأنه "الأسلوب الفني المرحلي أو الإجراءات التنفيذية للإستراتيجية".

وقد كان أغلب ما طرح في التراث السوسيولوجي والخدمة الإجتماعية من أساليب فنية لإستثارة التغير الاجتماعي في المجتمعات المحليـة المختلفـة يمكـن تصنيفه تحت فئة التكتيكات الفنية التربوية وذلك انطلاقًا من أن عملية التنمية ما هي إلا عملية تربوية تسهم في التغيير، ولا تفرض حلولاً جاهزة[٢].

وتتركز وظيفة التكتيكات التربوية في استثارة وعـي واهتمـام وإيجابيـة أعضاء المجتمع المحلي تجاه الحاجات والمشكلات التي تواجههم وأهـم تكتيكـات استثارة المجتمع المحلي هي:

---

(١) أنظر: نبيل توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص ص ٢١٨، ٢١٩.

(2) Murray Ross, op. Cit, 1955, p. 14.

(أ) تكتيك المسح الذاتي:

ويتمثل هذا الأسلوب في اشتراك قيادات المجتمع المحلي في إجراء الدراسات والمسوح المحلية التي تستهدف الوقوف على أسباب المشكلات الإجتماعية القائمة وهو أسلوب يسهم في تعريف هذه القيادات على مشكلات النسق من جانب ويقل من مقاومتهم لخطة العلاج من جانب آخر.

(ب) تكتيك توسيع الأفق:

ويقصد بهذه التكتيكات إكساب أعضاء المجتمع المحلي مجموعة من المعلومات التي تساهم في تعديل وتكوين الاتجاهات المعوقة لجهود التنمية. وتقوم هذه التكتيكات على تكتيكات فرعية مثل "تكتيك المحاضر Speech Audiece Technique وتكتيك المناقشة الجماعية Group Discussion Technique والذي يعتمد على الحوار الجماعي داخل الجماعات الصغيرة للوصول إلى القرار الجماعي، وتكتيك الفني Dramatic Technique وهو تقديم الأفكار والآراء المستهدف إحداثها في صور فنية محببة حتى تكون أكثر ملائمة خاصة بين جماهير الأنساق الإجتماعية المتخلفة التي تسودها نسبة مرتفعة من الأمية، وتقوم هذه التكتيكات على تكتيك ضمني هو ما يطلق عليه تكتيك التبرير Legitimisation وهو محاولة أقناع أعضاء النسق بأهمية ومشروعية التجديدات المطلوب استحداثها سواء أكانت تنظيمية أو قيمية أو سلوكية، ويشير البعض إلى أهمية اجتذاب القيادات المحلية ضماناً لوقوفها في وصف التجديدات المستحدثة لما لقادة الرأي من أهمية بالغة في تحقيق أهداف هذا التكتيك ولما يمارسه هؤلاء القادة من أثر أشعاعي قوي على باقي أعضاء المجتمع المحلي[1].

---

[1] أنظر: نبيل توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

(ج) تكتيك المشاركة في العمل التنموي:

ويتضمن هذا التكتيك حفز المواطنين على تولي زمام المبادرة والسيطرة على شئون مجتمعهم المحلى والتخطيط لتغييره من خلال اللجان والمجالس المحلية. وتشير تجارب تنمية المجتمع المحلي إلى مقاومة أعضاء المجتمع المحلي للتجديدات المفروضة من الخارج بدعوى عدم مناسبتها للبيئة المحلية وتقل المقاومة إذا ما شارك أهالي المجتمع من خلال قادتهم في أتخاذ قرارات التغيير داخل المنظمات المحلية.

الفصل الثالث

المشاركة في تنمية المجتمع المحلي

مقدمة:

أولاً: الأهداف العامة للمشاركة.

ثانيًا: علاقة تنظيم المجتمع بتنمية المجتمع المحلي.

ثالثًا: العناصر الأساسية لتنمية المجتمع المحلي.

رابعًا: متطلبات المشاركة.

خامسًا: سمات المشاركين.

سادسًا: دوافع المشاركة.

سابعًا: معوقات المشاركة.

ثامنًا: إستراتيجيات المشاركة.

"المشاركة" قيمة محورية في التنمية المحلية

مقدمة:

لقد ظهر مفهوم المشاركة PARTICIPATION لأول مرة ضمن مفاهيم أو لفظ التنمية في نهاية الخمسينات وذلك من خلال عمل المسئولين في مجالات التنمية نتيجة الاختلاف الكبير بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات المتخلفة وتوقعاتهم الشخصية والمهنية، وهذا بدوره أدى إلى تعليقهم أسباب فشل المشروعات التي خططوا لها أو صمموها إلى أن اهتمامات السكان بعيدة تمامًا عن تصورات المخططين والمنفذين لمشروعات التنمية، وانتهوا إلى أعتبار إستراتيجية المشاركة والمشاركين من قيادات المجتمع هي المتغير الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح أو فشل مشروعات التنمية. وخلال هذه الفترة لم تبقى الدول تتلقى المساعدات أو مشروعات التنمية أن تطبيقها لهذه المشروعات بعيدًا عن المشاركة لا يحقق الأهداف التنموية فقط ولكن أيضًا يمكن أن يضيف مشكلات جديدة.

وقد انتهى الأمر بالمخططين بإقناعهم بأن فشل العديد من المشروعات التنموية أو الخطط التنموية في المجتمعات النامية بسبب أستبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة هذه الخطط، وتأكدوا من أن المشروعات التي تشارك فيها المواطنين تكلفتها أقل من الناحية المالية، كما أنها تحقق الكثير بالنسبة للأهداف التي تتضمنها خطة هذه المشروعات. وكان من نتيجة ذلك التوصل إلى حقيقة يؤمن بها المخططون والمسئولين في المجتمعات غير الحكومية والممارسين ألا وهي أهمية تغيير نسق العلاقات من مكونات المشروعات التنموية في ضوء إنكاء روح المشاركة بين المواطنين. وأعتبرت إستراتيجية أساسية في البرامج التنموية على المستوى المحلي والقومي، وأصبح مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم أستقرارًا

وقبولاً بين المخططين والممارسين وخاصة في دول العالم الثالث بعد اعتراف المجتمعات المتقدمة بأهمية ذلك.

أولاً: الأهداف العامة للمشاركة.

هناك ستة عوامل تحدد دواعي اقتناع وإيمان الدول والمؤسسات بأهمية وجدوى المشاركة الجماهيرية في برامج التنمية المحلية.

١- المشاركة وسيلة لتقليل التكلفة:

أن الحكومات والمؤسسات التي تهتم بالإنتاج ضمن مشروعات التنمية تستخدم المشاركة لتقليل التكلفة أو تقليل المغامرة في توافر عوامل النجاح للمشروع. أي أن المشاركة يمكن أن تسهم بايجابية في رفع جزء من العبء عن كاهل لبعض المؤسسات أو القيام بالجهود الذاتية في المشروعات التنموية.

٢- المشاركة أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات:

المشاركة وسيلة لتقريب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير ومطالبهم من قبل الحكومة أو ممثلهم النيابيين. ومن واقع الإمكانيات الحقيقية. حيث نجد أن المشاركة تجعل القيادات الأهلية تلمس بنفسها واقع المجتمع وإمكانياته وأولوياته بحيث يؤدي إلى تقبل الضغط على ممثليهم السياسيين وفي نفس الوقت المزيد من التأييد لهم لأنهم سوف يتعرفون عن قرب على الأعباء والأهداف والمشكلات الخاصة بالمجتمع.

٣- المشاركة مطلب اقتصادي تنموي:

بدون المشاركة نجد جماعات المجتمع تطالب بالعائد السريع والمادي الملموس لمشروعات التنمية وخاصة المرتبطة بالاستهلاك. بينما مشاركة القيادات

وتفهمها للأوضاع يمكن أن يساعد في أن تعي الجماهير أهمية المشروعات الإنتاجية في التنمية وتأجيل بعض الحاجات المادية أو الإستهلاكية لصالح مستقبل المجتمع.

٤- المشاركة وسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات وتوظيف الموارد:

المشاركة تحول دون تأثير عوامل الفشل على مشروعات التنمية الجديدة في ضوء الإستفادة من الخبرات السابقة عن طريق:

- بيانات حقيقية من واقع المجتمع والتي لا تتوافر للأجهزة البيروقراطية أو التنموية.
- تحقيق أقامة نسق علاقات سليمة يراعي قيم ومعايير المجتمع.
- ضمان التعاون المشترك بين المستويات المختلفة المشتركة في مشروعات التنمية بداية من المستوى المحلي وحتى المستوى القومي.

٥- وسيلة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الإجتماعية:

أصبحت الآن الدول المانحة للقروض أو الهيئات الدولية على قناعة كاملة بأن الوسيلة المأمونة للاستخدام الأمثل لهذه المساعدات لابد وأن يكون من خلال القنوات التطوعية أو القائمة على المشاركة الأهلية بوصفها المستنيرة الحقيقية والتي سوف تكون على يقين من الاستخدام الأمثل لصالح الجماهير المحتاجة (وصول الدعم لمستحقيه).

٦- ضمان تحديد مجتمعات الحاجة أو المشكلة:

نظرًا لمعايشة المشاركين من أبناء المجتمع لمشكلاته لهم أدى في تحديد المحتاجين وحصر العدد وتوزيع الاستحقاقات.

وبصفة عامة أصبحت المشاركة كشعار عام أو مظلة تندرج تحتها برامج التخطيط والتنمية وضمان لاستمرارية هذه العمليات كما أصبحت كافة المنظمات أو الجماعات المشاركة في الجهود التنموية تلتف حول مدخل المشاركة بإعتباره الإستراتيجية المناسبة التي سوف تحقق آمال وطموحات المجتمع وفي المستوى المجتمعي أو على مستوى جماعات المجتمع. وهذا بإعتبار أن ضمان إحساس أو شعور المجتمع بمشكلاته أو وضع مبدأ حق تقرير المصير موضع التنفيذ لا يتم إلا من خلال مدخل المشاركة.

وقد ظهر مفهوم آخر يعبر عن أهمية المشاركة ألا وهو مفهوم Change agents (وسطاء التغيير) وأعتبرت الجمعيات الأهلية بمثابة الأداة المناسبة لتحقيق هذا المفهوم بإعتبارها وسيلة التمثيل الصحيح لجماعات المجتمع، وعلى أعتبار أن المتخصصين أو المهنيين ما هم ألا وسطاء للتغيير فقط. وأما التغيير نفسه فلا يتم إلا من خلال ممثلي المجتمع أنفسهم (المساعدة الذاتية) وهنا بدأ يظهر مفهوم آخر لأدوار المخطط الاجتماعي أو المتخصص في برامج التنمية ألا وهو مفهوم Catalyst بمعنى العامل المساعد.

المشاركة الفعالة على المستوى المحلي والقومي.

– في كافة المجتمعات على مستوى العالم نجد أن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو التغييرات أمرًا في غاية الصعوبة، وهذا التغير السريع يكون له التأثير الكبير على الإنسان وخاصة بالنسبة للأهداف والتوجيهات.

– أن التنمية في المجتمع لا تنصب على الحاجات المادية للإنسان فقط ولكنها أيضًا تنصب احتياجاته الغير مادية. وهكذا فإن النتيجة ليست إقتصادية فقط ولكنها لها جوانب إجتماعية أيضًا. ولذلك يجب أن نهتم بدعم العلاقة بين التنمية على المستوى المحلي والتنمية على المستوى القومي. ولقد أصبح من المتعارف

عليه الآن أن المواطنين يمكنهم أن يدعموا برامج التنمية القومية أو يمكن أن يحولوا دون تنفيذ أهداف هذه الخطة، لأنهم يملكون الأمر في النهاية لتقبل معطيات لتغير أو التمسك بنمط الحياة القديمة.

- وتوضح العلاقة الوثيقة بين المشاركة والتنمية للمجتمع المحلي من خلال التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة لماهية تنمية المجتمع.

العملية التي بواسطتها يتم تجميع جهود المواطنين وربطها بالجهود الحكومية في سبيل تحسين أحوال المجتمع من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وفي نفس الوقت أحداث التكامل بين المجتمعات المحلية بما يؤدى إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل.

ومعنى ذلك أن تنمية المجتمع تقوم على دعامتين: الأولى هي المشاركة من قبل المواطنين في تحسين ظروف الحياة عن طريق الجهود الذاتية، والأخرى تتمثل في التقدم التكنولوجي الذي يمكن أن يدعم التحديد من ناحية أخرى.

أي أنه ليس هناك مجالاً للشك في أهمية العنصر البشري في التنمية بالإضافة إلى التوظيف الأمثل لهذه الموارد البشرية، ونجد أن المهارات الإنسانية تحتل مكان الصدارة في المجتمعات المتقدمة أكثر من أهمية رأس المال، ولذلك فإن الرعاية الإجتماعية للإنسان من خلال التعليم والتدريب والاهتمام بالجوانب الصحية ليست عملية أساسية للتنمية، ولكنها أيضا من ضمن الأهداف الأولى لها، مع العلم بأن هناك علاقة متبادلة بين أهداف كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ونجاح أي من المجالات أو فشله ينعكس بالنجاح أو الفشل على المجالات الأخرى.

إسهامات التنمية على المستوى المحلي في التنمية القومية.

١- تقوم برامج تنمية المجتمع المحلي بتوفير الوسائل لسد الثغرات أو أقامة

المعابر بين التخصصات المختلفة المساهمة في برامج التنمية القومية.

٢- تحقق تنمية المجتمع التكامل بين الجوانب الإجتماعية والإقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للأستفادة من نتائج بـرامج التنمية القومية.

٣- في معظم الدول النامية يمكن أن تسهم التنمية المحلية في دعم التنميـة القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية القومية والحد من المعوقات التي قد تقف أمام هذه البرامج.

٤- توفر برامج تنمية المجتمع المحلي وسائل الاتـصال بـين المحليـات والتخطيط القومي، بما يسمح بالتأثير المتبادل، وهذا من شأنه أن يسمح بتعبئة الرأي المساند لبرامج التنمية القومية.

٥- تسهم برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية، مما يجعل الموارد القومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة، أو بمعنى آخـر أن التنمية المحلية ترفع جزء من العبء عن كاهل الدولة.

٦- توفر برامج التنمية المحلية المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية القومية، بما يسمح بالتوافق الإيجابي للتغير الإجتماعي المقصود الذي تهدف إليـه بـرامج التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الأمور من التسهيلات الأساسية لمتطلبات التنميـة الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع.

٧- تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤيـة الواقعـة لمـا يتناسب مع أحتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى القومي.

إسهامات التنمية القومية بالنسبة للتنمية على المستوى المحلي.

١- أن تضافر جهود المشاركة في المجتمعات المحلية، يمكن أن تدعمهما توفر الموارد الحكومية بحيث تكون أكثر فاعلية وتأثيرًا في تحقيق الأهداف، وبهذا تسهم امكانيات التنمية على المستوى القومي في نجاح برامج التنمية على المستوى المحلي.

٢- تحتاج برامج المجتمع المحلي إلى المعلومات والمهارات المرتبطة بالخدمات التكتيكية القومية لما فيه تحقيق الهداف المرتبطة برفاهية المواطن داخل الأسرة وفي نطاق المجتمع.

٣- تحتاج برامج تنمية المجتمع المحلي إلى جهود تنسيقية لمنع الأزدواجية والتضارب مع المحليات الأخرى، وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا في ضوء الخطة القومية لتنمية المجتمع.

٤- أن التنمية القومية عندما تقوم على تخطيط واقعي من شأنه أن يوفر البرامج والخدمات للمحليات، وهذا بدوره يوفر المناخ المناسب لنجاح خطط التنمية على المستوى المحلي عن طريق توظيف الموارد التي تقدمها الدولة.

٥- يمكن أن توفر الجهود الحكومية برامج التدريب المناسبة للقيادات المجتمعية التي تقوم بدورها للتصدي لقيادة برامج التنمية المحلية، وهذا يجعل توافر إمكانيات النجاح لبرامج تنمية المجتمع المحلي من خلال الإسهامات التي تقدمها الدولة.

٦- إن قيام الأجهزة القومية بالبحوث الأستطلاعية، يزيد فرص نجاح برامج التنمية المحلية، لأنها تسمح لها بالرؤية السليمة لمشكلاتها وأبعادها بما يؤدي إلى صياغة برامج تنموية محلية موائمة لمشكلات المجتمع الملحة.

٧- كثير ما تقدم أجهزة التنمية الحكومية المعونة الفنية أو المادية لتشجيع الجهود الذاتية المبذولة في تنمية المجتمع المحلي، وهذا يمثل بصورة صادقة تضافر الجهود الحكومية والأهلية في سبيل تحقيق الأهداف التنموية في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للحياة.

٨- يمكن أن تتولى الأجهزة القومية المتخصصة في التنمية القيام بالمشروعات الرائدة أو التجريبية لقيادة التغيير (القدوة)، لكي تجعل الأجهزة المحلية تأخذ تخلق الحوافز والاستثارة لبرامج التنمية في المجتمعات المحلية.

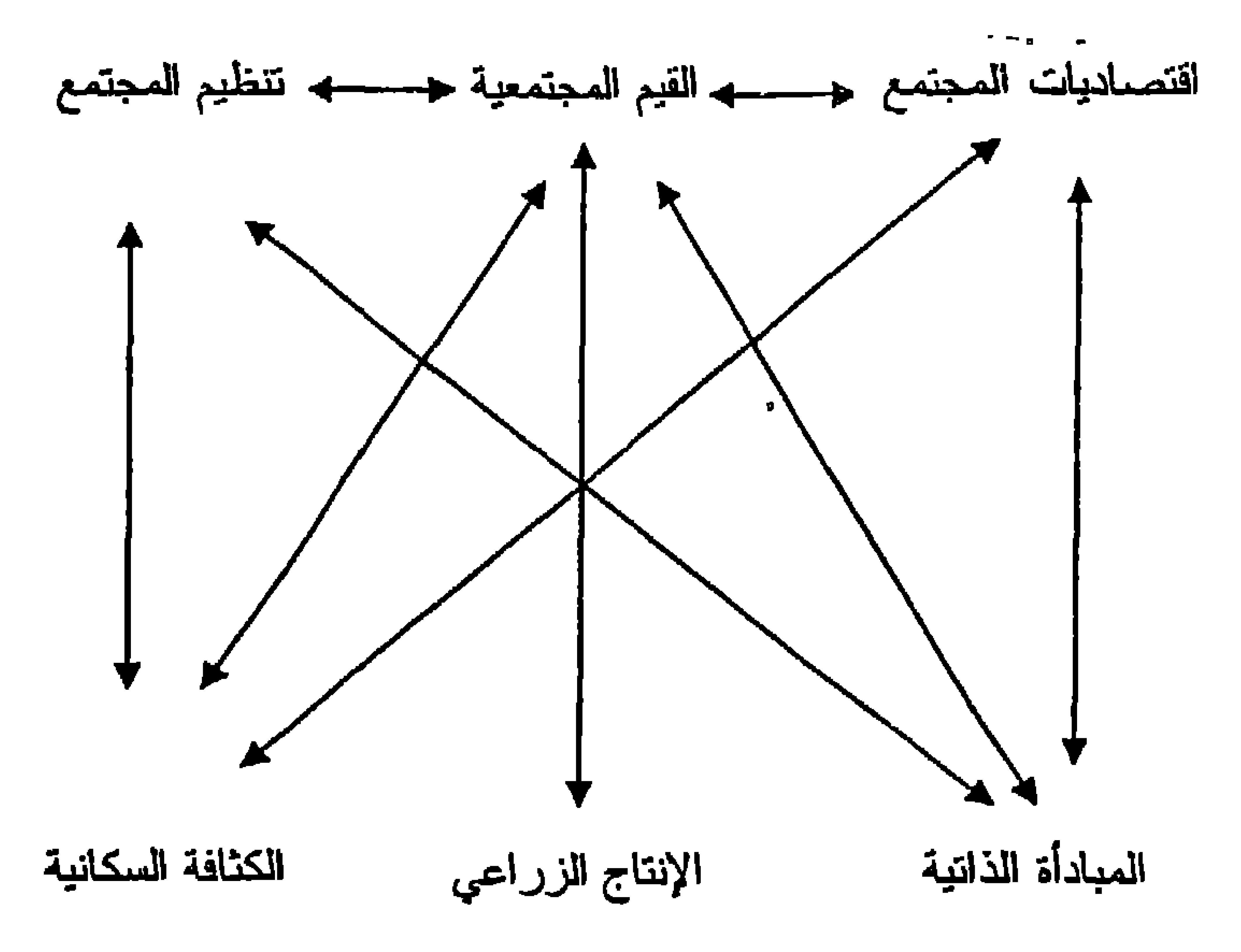
٩- توفر برامج التنمية القومية مراكز لتقديم المشورة أو الخبرة، بما يسمح بتحسين عملية المشاركة، ودعم الجهود التنسيقية بين المؤسسات الحكومية والأهلية على المستوى المحلي مما يعود بالنفع على المجتمع المحلي لتوظيف الموارد المتاحة بأحسن صورة ممكنة.

١٠- تحتاج برامج التنمية المحلية إلى عملية التقويم المتخصص باستخدام المقاييس العملية وتضع أجهزة التخطيط القومي الوسائل العلمية للقياس والتقييم، مما يمكن أن تستفيد بها المحليات لكي تحرز التقدم بصورة أفضل في التجارب التالية للتنمية المحلية.

وتلعب المشاركة أو الجهود الذاتية دورًا أساسيًا في برامج التنمية سواء على المستوى المحلي أو القومي، بوصفها العامل الأساسي أو الرئيسي في تحقيق الأهداف التنموية ويمكن أن نتصور ذلك من خلال عرض نموذج للتنمية على الوجه التالي[١]:

---

(1) According to Community Development and National Development. Department of Economic and Social Affairs. United Nations, N. Y., 1963.



في المجتمع ↔ بالنسبة للدولة النامية ↔ في المجتمع

ولو تفحصنا مكونات هذا النسق نجد أن الإنسان (ماله من دور مؤثر في دفع عملية التنمية) له دور الصدارة في قيادة وتوجيه التغير التنمية هي تغير اجتماعي مقصود) من منطق أن الإنسان هو الذي تقوم على أكتافه عملية الإنتاج في المجتمع، بالإضافة إلى أن الإنسان هو الذي يشارك في برامج التنمية بوحي من القيم السائدة في المجتمع، وفي نفس القوت نجد أن أهداف التنمية تستهدف في النهاية تحقيق الحياة المناسبة واللائقة بالإنسان، أي أن التنمية تقوم على أكتاف الإنسان وتستهدف في نفس الوقت.

ومن هنا تأتي أهمية عملية المشاركة في برامج تنظيم المجتمع بوصفه أسلوبًا ومنهاجًا علميًا لإحداث التغير الاجتماعي المقصود في إطار مهنة الخدمة الإجتماعية.

حتمية المشاركة وأهميتها في برامج التنمية:

تتضح حتمية المشاركة في برامج تنمية المجتمع من حيث النظر إلى تنمية المجتمع على أنها عملية تعليمية، تستهدف القيام بإجراءات من شأنها مساعدة الناس على تحقيق الأهداف بأسلوب ديمقراطي، وحيث تصبح القيادات المجتمعية عوامل بناءة في تعليم الخبرات وليسوا مجرد مشجعين لتحسين الظروف الإجتماعية ولأن الهدف العام للتنمية هو دعم المساعدة الذاتية.

وتواكب المشاركة في حياة المجتمع تطبيق الديمقراطية، لأن زيادة معدل المشاركة في المجتمع معناه زيادة الديمقراطية، وعملية النمو النفسي والاجتماعي لا يمكن أن تتم بمعزل عن عملية المشاركة، بوصفها الأسلوب الأمثل لدعم الانتمائية ولعدالة في المجتمع. وأهتمام الخدمة الإجتماعية بالمشاركة يعكس الوظيفة التاريخية للخدمة الإجتماعية، ولذلك يعمل الأخصائي الاجتماعي دائمًا على دعم المشاركة في كافة عمليات ومراحل ممارسة الخدمة الإجتماعية، لأن المشاركة توجه الممارسة وتقودها نحو إشباع المشاركة بوصفها السبيل الأمثل لتحقيق الوظائف الإجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع[1].

ثانيًا: علاقة تنظيم المجتمع بتنمية المجتمع المحلي.

أن علاقة تنظيم المجتمع بتنمية علاقة وثيقة جدًا، من منطق أن الاهتمام المشترك بينهما هو العمل مع الإنسان من خلال دعم المساعدة الذاتية، حيث نجد أن تنمية المجتمع هي:

"إحدى العمليات التي تدعم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع

---

[1] F Grosser-Participation and Prctice (in) Carel b. German, (ed). Social work Paractice. Columbia University Press N. Y. 1979.

الأهلي بموارد البشرية والمادية في تخطيط بـرامج التنميـة وتنفيـذها اسـتجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية مـن ناحيـة أخرى[١] بينما تتعدد الآراء حول العلاقة الشمولية بين كل مـن تنظـيم المجتمـع وتنميته، من حيث:

١- البعض يرى لتشابه من منطلق أن كلاهما يقوم على أساس فلسفي واحد مؤداه العمل على مساعدة الناس على الحياة بطريقة أفضل، والإيمان بحق تقريـر المصير والمساعدة الذاتية، بينما تتحدد نقطة الانطلاق بالنسبة للاختلاف من حيـث أن التنمية لها نظرة شمولية لجميع جوانب الحياة. أما تنظيم المجتمع مـا هـو إلا مواءمة بين الحاجات والموارد أو أن تنظيم المجتمع يقوم على جهود تطوعيـة، أم التنمية فهي حشد للجهود الحكومية الموجهة أو أن تنظيم المجتمـع يمـارس فـي المجتمع الصناعي بينما تنمية المجتمع في المجتمـع الجغرافـي[٢] بينمـا يحـدد Dunham أوجه الاختلاف في الآتي[٣]:

١- تتعامل تنمية المجتمع والحاجات الأساسية وخاصة التي لهـا مـردود اقتصادي أكثر من تنظيم المجتمع التي تهتم أولاً بالجوانب الإجتماعية.

٢- تهتم التنمية بإحداث التغير مباشرة، أما تنظيم المجتمع فيهتم بذلك عن طريق إحداث التغيير من خلال المنظمات الإجتماعية.

٣- تمارس نسبة المجتمع على مستوى المجتمـع المحلـي، بينمـا تـنظم المجتمع يمارس على عدة مستويات من بينها المحلي.

---

(١) الفاروق زكي يونس: تـ.ـية المجتمع في الدول النامية – القاهرة الحديثة ١٩٦ هر، ٢

(2) K.D. Gramgrade, Community Organization in India, Pombey Popular Prakahan, 1971 g p. 15-17.

(3) Arthur Gunham. The New Community Organization, Thomas Growd. N. Y. 1970.

٤- تتم ممارسة تنمية المجتمع بأسلوب ديمقراطي، بينما تنظيم المجتمع يلتزم بذلك إلى حد ما.

٥- تشارك كافة التخصصات في برامج تنمية المجتمع - أما طريقة تنظيم المجتمع فهي تمارس من خلال مهنة الخدمة الإجتماعية.

٦- برامج تنمية المجتمع نابعة من المجتمع نفسه - بينما برامج تنظيم المجتمع غالبًا ما تكون حكومية.

٧- تتحقق أهداف برامج تنمية المجتمع من خلال أستخدام أستراتيجية لوفاق بيمنا تنظيم المجتمع تستخدم كل من أستراتيجية الوفاق والصراع.

٨- تعتمد برامج تنمية المجتمع على المشاركة بمعدل يفوق كثيرًا أعتماد طريقة تنظيم المجتمع.

وإذا كانت هذه أوجه الاختلاف فإنه يمكن الرد عليه في ضوء تحديد أوجه التشابه:

١- إذا كانت طريقة تنظيم المجتمع تهتم بالجوانب الإجتماعية لأحداث التغير، فإن هذا لا يمكن أن يتم من فراغ ولكن من خلال دعم المشاركة في إطار مشروعات ذات عائد اقتصادي ملموس.

٢- أن القول بأن تنمية المجتمع تحدث التغير بطريقة مباشرة، وأن تنظيم المجتمع يحدث التغير من خلال تنظيمات إجتماعية، قول ينقصه الدقة العلمية من حيث أن مفهوم التغير لا يعني إلا أحد الأمور الثلاث.

- تغيير الأهمية النسبية للأنساق الإجتماعية في المجتمع.
- خلق أنساق إجتماعية جديدة.

- تغيير في عناصر الأنساق الإجتماعية، وعلاقتها ببعضها، كما يمكن إضافة عناصر جديدة إليها.

٣- أن تحديد مستوى الممارسة لكل من التنمية والتنظيم أمر يحتاج إلى الأهتمام بأمر معين، ألا وهو العلاقة بين المستوى المحلي والقومي في التنمية وأن مجهودات المحليات يجب أن تكون على أتساق مع الإطار القومي، وفي نفس الوقت البرامج القومية تأخذ في أعتبارها أحتياجات المحليات.

٤- نحن لا نستطيع أن ننكر أن كافة التخصصات لابد وأن تشارك في برامج تنمية المجتمع، ولكن لابد من وجود مهنة تتحدد مسئوليتها في ضوء سد الثغرات بين التخصصات المختلفة، وتكاد تنطبق مواصفتها المهنية التي تقوم بهذه المسئولية على الخدمة الإجتماعية "Edward Iindman".

٥- طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الإجتماعية، التي تستهدف إحداث التغير بوصفها الإستراتيجية المهنية أو الأسلوب العلمي الذي تستخدمه مهنة الخدمة الإجتماعية للعمل مع المجتمع لإحداث التغير الاجتماعي المقصود.

٦- أن نشأة تنظيم المجتمع من خلال جمعيات تنظيم الإحسان وحركة المحلات الإجتماعية، بالإضافة إلى الأهتمام بعمليات لتنسيق بين منظمات المجتمع، وبذلك لا يمكن أن نذهب إلى الأهتمام بعمليات التنسيق بين منظمات المجتمع، وبذلك أن نذهب إلى نعتها بأنها تمارس في الأجهزة الحكومية، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال التعريف بطريقة تنظيم المجتمع.

وسوف نرى أن كافة التعاريف تتضمن وظيفة التوظيف الأمثل للموارد الحكومية والأهلية في المجتمع.

٧- أن طريقة تنظيم المجتمع كإحدى طرق الخدمة الإجتماعية تعمل وتمارس مسئولياتها من خلال المعطيات الفلسفية لهذه المهنة، والتي تؤمن بقيمة الإنسان وحقه في تقرير مصيره وأن يعيش حياته بالطريقة التي يراها مناسبة وهذا أصدق تعبير عن الممارسة الحقيقية للديمقراطية.

٨- الإستراتيجيات والتكتيكات هي بمثابة أساليب عامة وتطبيقية لتحقيق الأهداف وأختلاف الأساليب لا يعني أختلاف المضمون أو الأهداف العامة، وتأخذ طريقة تنظيم المجتمع بأستراتيجية الوفاق في أغلب الأحيان، بينما في الأهداف التي يلعب فيها الوقت دورًا حاسمًا، أو للتغلب على بعض المعوقات المرتبطة بالمصالح الشخصية، نجد أن طريقة تنظيم المجتمع تأخذ بإستراتيجية الضغط، ولا أظن أن تنمية المجتمع يمكن أن تقف موقفًا مغايرًا تجاه هذه المواقف.

٩- المشاركة هي حجر الزاوية في ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، وبدونها لا تتحقق المساعدة وفقًا لفلسفة الخدمة الإجتماعية، والتي تقوم على مبدأ عام ألا وهو مساعدة المجتمع على أن تتحقق أهدافه.

١٠- أن الأدوات المستخدمة في كل من تنمية المجتمع، وتنظيم المجتمع متشابهة أو متطابقة تمامًا باعتبارها الوسيط الأمثل لتحقيق الأهداف المتشابهة.

١١- أن مبادئ تنظيم المجتمع تتشابه أيضًا مع مبادئ تنمية المجتمع، بوصفها تتحدد وتتشكل وفقًا للإطار المرجعي للمجتمع الذي يضم مجموعة القيم والأتجاهات، كما تزداد هذه المبادئ تحديد من خلال فهم القوي المجتمعة التي تؤثر على الأفراد والجماعات فيه.

١٢- أن الإدعاء بأن تنظيم المجتمع يختص بالمجتمعات الحضرية وتنمية المجتمع تختص بالمجتمعات الريفية يعتبر أمرًا غير علمي من حيث أن كلاهما

أسلوب لابد وأن يتناسب مع مقابلة مشكلات المجتمع بصرف النظر عن اقتصاديات هذا المجتمع. وربما يرجع الأمر في ذلك إلى أن تنظيم المجتمع عند الاعتراف بها كانت تمارس في مجتمع تصادف أن يكون اقتصاده صناعيًا أو مناخه الاجتماعي تغلب عليه السمة الحضرية، بينما تنمية المجتمع عندما حاولنا أن نستخدمها كانت وسيلة للأخذ بيد الدول النامية التي بالضرورة في أغلب الأحيان أن تعمل غالبية السكان بالزراعة ويقطنون مجتمعات ريفية.

١٣- معظم التناول لمحتوى طريقة تنظيم المجتمع في الوقت الحالي يؤكد على تنمية المجتمع المحلي كإحدى مسئوليات طريقة تنظيم المجتمع، ولكن تنمية المجتمع بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع تتم من خلال منظور الخدمة الإجتماعية، ولذلك كانت هناك بعض الآراء التي ترى أن كل من تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع وجهان لعملة واحدة، ولكن إذا تطلعنا إلى مصطلح التنمية الإجتماعية Social Development فإن الأمر يختلف حيث أن التنمية الإجتماعية أشمل كثيرًا من مصطلح تنظيم المجتمع[1].

ثالثًا: العناصر الأساسية لتنمية المجتمع المحلي.

إذا اعتبرنا أن تنمية المجتمع المحلي إحدى مسئوليات تنظيم المجتمع، وجب علينا أن نتعرف علي العناصر الأساسية أو الركائز التي تستند إليها ممارسة العمل مع المجتمع المحلي، وذلك لدعم الإطار المعرفي للأخصائي الاجتماعي عندما

---

[1] Community Organizatoin has three aspects:
- Communtiy Development.
- Social Action.
- Social Planning.

(Khinduka & Rothman & Bidle).

يتصدى للعمل مع المجتمعات المحلية، لتنمية المجتمع من خلال مقابلة وتلبية الإشباع لاحتياجات جماعاته من خلال المساعدة الذاتية[1].

١- يجب أن تهتم الجهود المبذولة في مجال التنمية بإشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع، كما يجب أن يكون المشروع الأول يتمشى مع ترتيب أولويات الأحتياجات لدى المواطنين في المجتمع.

٢- أن برامج التنمية تحتاج إلى التكامل والترابط بين الجهود في المجالات المختلفة، ولذلك يجب وضع برامج تتوفر فيها التوازن وتكون متعددة الأهداف.

٣- يجب الأهتمام بالتغيرات غير المادية التي تنصب على الاتجاهات والمعايير لدى الناس، وأن تتساوي الأهداف المادية التي يحققها المشروع مع الأهداف غير المادية.

٤- لما كانت برامج تنمية المجتمع تستهدف تحسين وزيادة معدل المشاركة في المجتمع، لذلك فإن الأمر يتطلب الاهتمام بدعم الإدارة المحلية وتوفير وسائل الاتصال المناسبة.

٥- يجب أن تكون من بين الموضوعات التي تحظى بالاهتمام "القيادة المحلية" وكيفية تدريبها لكي تستطيع أن تساهم بفاعلية في برامج تنمية المجتمع.

٦- لابد من أن تعكس برامج تنمية المجتمع الجهود المبذولة والتسهيلات التي يمكن توفيرها لتحقيق المشاركة من جانب المرأة والشباب، وأن يتحقق ذلك تدريجيًا وعلى المدى البعيد في المجتمعات التي تسود فيها القيم التقليدية.

٧- يجب أن يتوفر الدعم العادي لبرامج وأنشطة تنمية المجتمع وتلعب

---

(1) Marchal B. Clinard: Siurng and Community Development, Experments is Self-help. Free Press. N. Y. 1966.

الحكومة دورًا رئيسيًا لتوفير الدعم المادي الذي تتطلبه برامج التنمية لزيادة فعاليتها في برامج المساعدة الذاتية.

٨- لكي تسهم برامج تنمية المجتمع في دعم السياسيات القومية، يجب توطين السياسات تبعًا للمحليات، وتوفير التدريب المناسب للعاملين، وتقديم التسهيلات للمشروعات بالإضافة إلى البحوث التجريبية والتقويمية.

٩- يجب أن تتحلى صور التعاون وتضافر الجهود الأهلية والحكومية في برامج تنمية المجتمع بالإضافة إلى تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الملائمة لبرامج التنمية.

ومن خلال العرض الذي قدمناه لماهية التنمية وعلاقة تنمية المجتمع المحلي بطريقة تنظيم المجتمع، ومتطلبات البتنمية، يتأكد لنا أن المشاركة هي القيمة المحورية لبرامج الخدمة الإجتماعية. وكذلك يجب علينا أن نتفهم العوامل التي تأثر في المشاركة وماهية متطلباتها؟ وماهيتها؟ وما هي السمات المشتركة للمشاركين؟

رابعًا: متطلبات المشاركة.

١- دعم وتنمية الإحساس بالمسئولية وتشجيع القيادات على تحمل المسئولية.

٢- توظيف الجهود الحكومية والأهلية بفاعلية لمقابلة الاحتياجات المجتمعية.

٣- تنمية الميكانيزمات لتحقيق المشاركة من المواطنين من خلال الأجهزة الحكومية والأهلية.

٤- توفير كادر من العاملين المدربين. وذوي المهارات للمشاركة في عمليات تنمية المجتمع بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى من أهمها[1]:

---

[1] عليه حسن حسن – التنمية (نظريًا وتطبيقيًا) – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٧. ص ٢٤.

(أ) أن يتوفر لدى الأفراد الإدراك الكامل للهدف الذي من أجله وضعت المشاركة الشعبية في برامج ومشروعات التنمية- أي أن برامج التنمية يجب أن ترتبط أرتباطاً وثيقاً بأهتمامات الأفراد ومصالحهم.

(ب) تختلف أساليب المشاركة بأختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد وتحدد الأعمال التي يقومون بها الهدف من مشاركتهم.

(ج) ضرورة الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع، والنظر إليه من الداخل بمعنى التعرف على مختلف العلاقات الإجتماعية القائمة بين أفراده وجماعاته ومختلف مكونات ثقافته حتى لا تتضمن برامج التنمية ومشروعاتها ما يتناقض مع تلك العلاقات والمكونات الثقافية، ويؤدي ذلك إلى ضمان تحقيق النجاح المطلوب إلى أقصى درجة ممكنة.

تعريف المتطوع (المشارك):

"هو شخص يشارك عن رغبة دون أنتظار العائد المجزي في مشروعات المجتمع، ذات العائد الذي يتفق مع قيم المجتمع، وذلك من خلال منظمات عامة أو تطوعية، للمساهمة في الوقاية أو التحكم والحد من تأثير بعض المشكلات الإجتماعية في المجتمع"[1].

وتختلف المجهودات التي يساهم بها المتطوعين من وقت إلى آخر، ومن منظمة إجتماعية على الأخرى. ولكن الأدوار الرئيسية التي يقوم بها المتطوع في مجال الرعاية الإجتماعية هي:

١- تحديد المشكلات التي تحتاج إلى علاج أو خدمات أو مواجهة سريعة.

٢- المبادأة والمساهمة في وضع سياسة المنظمة التي من شأنها أن تصل

[1] Violit M. Sieder, "Volunteers", (in), Encyclopedi of Social Work, N.A.S.W., M.Y., 1971.

إلى أفكار جديدة مناسبة لمنع أو علاج المشكلات الإجتماعية.

٣- المساهمة في الخدمات القائمة على العلم والمهارة بجانب إلى الخبرة بالمجتمع وظروفه في ضوء الاهتمام والحماس.

٤- الدعم المادي للمنظمات الإجتماعية – بالإضافة إلى الدفاع عنها عن طريق تفسير السياسات الخاصة بها إلى جمهور العملاء.

٥- يقوم بتفسير برامج المنظمة في ضوء المشكلات التي تقابلها وتؤثر في تحديدها للأهداف.

٦- القيام ببعض المسئوليات الإدارية كالتسجيل أو التقويم خاصة بالنسبة لردود الأفعال من قبل المجتمع تجاه المنظمة.

٧- المساهمة في برامج التخطيط لمواجهة متطلبات التغير الاجتماعي التي تحدث في المجتمع.

٨- المساهمة بإيجابية للتوصل إلى نسق جديد موائم لظروف المجتمع لتوزيع الخدمات على العملاء في المجتمع.

٩- الدفاع عن مصالح العملاء وجماعات المجتمع في مواجهة منظمات الرعاية الإجتماعية.

١٠- معارضة الإجراءات السياسية المرتبطة بمنظمات الرعاية الإجتماعية، والتي من شأنها أن تحد من مكاسب العملاء ـــ أو أحداث تغير في نسق الأستقرار في المجتمع.

خامسًا: سمات المشاركين.

لقد حاولت العديد من الدراسات – ونظرًا لأهمية المشاركة – التعرف على

العوامل التي تؤثر سلبًا أو إيجابيًا في الإقدام على المشاركة، وكذلك العوامل التي تؤثر في نمط المشاركة وتؤكد كافة الدراسات على أرتباط الطبقة الإجتماعية بالمشاركة، من حيث أن الميل إلى الإنتمائية إلى المنظمات التطوعية بالمشاركة، من حيث أن الميل إلى الإنتمائية إلى المنظمات التطوعية تزداد لدى الأفراد كلما أرتفعوا في السلم الطبقي في المجتمع، وأن الشعور بالانتمائية لمجتمع يضاعف من الحافز لدى المواطنين للانضمام إلى المنظمات والتطوع لصالح المجتمع، كما وأن الأشخاص في مقتبل العمر والمتعلمون أكثر من غيرهم إقدامًا على التطوع ومن هذا العرض يتضح لنا أن هناك مشكلة من حيث إشراك الفقراء ببرامج التنمية، ذلك لأنهم أما أنهم لا يشاركون، أو أن مشاركتهم تتسم بالرغبة في الحصول على المزيد من الخدمات دون التضحية في مقابل ذلك، ومن هنا تنتفي صفة المشاركة الطوعية، مع الأخذ في الإعتبار أن مشاركة الفقراء لها أهمية من حيث أن العائد الأكبر لبرامج التنمية يكون موجهًا لتلك الفئات، لذلك يجب أن يشاركوا فيما سوف يعود عليهم بالفائدة بالأسلوب والمستوى الذي يتناسب وإشباع احتياجاتهم.

وإشتراك الفقراء في اتخاذ القرارات يتطلب أساسًا تقنين ميكانيزمات للمساهمة (كما هو الحال في استخدام المساومة في علاقات العمل)، كما وأن المجتمعات ذات التعقيد التنظيمي البيروقراطي، قد تحتاج إلى مزيد من البيروقراطية لتحديد أحتياجاتها، وتنظيم المساومة يمكن أن نراه بمثابة خطوة في اتجاه الضبط أو التحكم بمعرفة العملاء، وإذا كانت المساومة تحتاج إلى نوع من التنظيم، إلا أن العمل مع الفقراء في الخدمة الإجتماعية يحتاج إلى الخبرة في أستخدام أستراتيجيات وتكتيكات مختلفة[1].

---

[1] George a. Brager & Valerie Jorrin Bargaining Amethod in Community Changr, S. W. Jouranl, N.A.S.W., Vol 14. No 4. October 1969.

كما يمكن النظر إلى السمات العامة للمشاركين في برامج تنمية المجتمع من حيث عدة أبعاد[1]:

السمات البنائية لجماعات المشاركين:

١- تتسم جماعات المشاركة بنفس سمات الجماعات الصغيرة من حيث أنها تقوم على تجميع الجهود المقابلة الأحتياجات. بمعنى أن الجماعة بمثابة أداة لتحقيق الإشباعات، فإن الأفراد ينتمون إلى الجماعة لتحقيق اشباعات متعددة.

٢- تهتم جماعة المشاركين بمشكلات معينة (وحدة المشكلة)، وهذا يـؤثر في تحديد مفهوم (المساعدة الذاتية) بحيث يصبح مرادفًا لمواجهة المشكلات العامة، ولذلك لا تهتم هذه الجماعات بأهداف إجتماعية أو ترويحية فقط، ولكنها تهتم بالعديد من تحقيق الأهداف الأخرى.

٣- التشابه بين أعضاء الجماعة من حيث وحدة المشكلة، وبالتالي موقـف العضوية بصرف النظر عن الفروق الفردية، ولذلك يمكن لهذه الجماعات أن تتلقى بسهولة المساعدات الخارجية لمواجهة المشكلات.

٤- تتبنى هذه الجماعات أهدافًا عامة، لأنها جماعات هادفة، وهذا يتطلـب من الأعضاء تقبل شروط العضوية والتوحد مع أهداف الجماعة الأساسية.

٥- يتم العمل داخل الجماعة من خلال المجهود الجماعي، ولذلك تتميز هذه الجماعة بالديناميكية ككل وليس تبعًا لوحداتها، وحتى الجهود الفرديـة لأعـضائه يمكن توظيفها للكل ولها تأثير عليها، وهكذا فإن سلوك الأعضاء يتم فـي ضـوء أهتمام الجماعة ولما فيه مصلحة الجماعة ككل.

---

[1] Aifred H. Katz, Self-help Organizations and Volunteers Participation, in Social Welfare. S.W. Journal N.A.W. Vol. 15, No 1, January 1970.

٦- المساعدة بين الأعضاء نمط واضح داخل الجماعة، وهذا يعتبر النمط السائد في الجماعات الخاصة بالمشاركة والسبيل للتعرف عليها، ولذلك فإن مفهوم المساعدة الذاتية يكون فيه نوع من الغموض لأنه يتضمن أيضًا مساعدة الآخرين.

٧- دور الأخصائي الاجتماعي ليس محددًا بصورة قاطعة في كافة هذه الجماعات أنها تميل إلى الحد من تدخل الأخصائي الاجتماعي بالمقارنة مع غيرها من الجماعات الأخرى بل أن بعض هذه الجماعات قد تستعيض عن الممارس المهني بأحد القيادات المجتمعية.

٨- توزيع القوة داخل جماعات المشاركة يتم بشكل أفقي، لأن القيادة أختيارية وليس إجبارية، ولابد أن يتمتع القائد بالقبول من الجماعة لكي يستمر في مركزه.

السمات الوظيفية لجماعات المشاركة:

١- الإتصالات داخل الجماعة تكون أفقية منها رأسية – وذلك تبعًا لتوزيع القوة أو السلطة؟

٢- الانتمائية الاختيارية متطلبًا أساسيًا في جماعات المشاركة بالإضافة إلى بذل الجهد وهو ما يعبر عنه بحجر الزاوية في العضوية لهذه الجماعات، وهي بذلك تختلف عن بقية الجماعات الأخرى والتي يكون فيها الأعضاء مستقبلين للخدمات.

٣- تتميز العضوية في جماعات المشاركة بالمسئولية الشخصية، ومن المتوقع من كل فرد أن يعطي من الجهود ويسلك بأفضل السبل عن طريق توظيف قدراته لما فيه صالح المجتمع وما يتفق مع معايير المجتمع.

٤- تتميز جماعة المشاركة بتوجيه وتعديل السلوك، وتقوم على فلسفة مؤداها أن الأعضاء يتعلمون من خلال الممارسة، وبالتالي يمكن أن يتغيروا، وهي

من الفلسفات المأثورة والتي تقوم على أساس أن خبرة الممارسة أفضل من خبـرة التعليم.

العمليات الأساسية في جماعات المشاركة:

١- يمكن أن تصبح جماعات المشاركة بمثابة جماعة مرجعية يتوحد بهـا الأفراد من القيادات في المجتمع.

٢- تتم عملية تعديل السلوك وتغير الإتجاهات من خلال الخبرة العملية من واقع الممارسة.

٣- تعطي عمليات الممارسة والتشابه بين الأعضاء في وحدة الهـدف أو وحدة المشكلات التسهيلات المتعددة لعملية الاتصال.

٤- يتم من خلال المشاركة في الجماعة التغلب على الميكانيزمات الدفاعية للأفراد عن طريق العمل الجماعي والمناقشات والمقابلات المفتوحة.

٥- زيادة فعالية التنشئة الإجتماعية في المجتمع عن طريق زيادة الخبـرة لدى قيادات المجتمع بوصفهم مسئولون عن هذه العملية في جماعاتهم.

٦- دعم التفاعل والتوازن الانفعالي لدى الأعضاء فيما بيـنهم، وتقريـب المسافات الإجتماعية فيما بينهم ولذلك يمكن أن تستخدم جماعات المـشاركة فـي برامج العلاج الجمعي.

٧- وجود مكانات تتفق وما يحققه الفرد من انجاز، لأن المكانة تتحدد وفقًا للمساهمة في تحقيق أهداف الجماعة وأشباع أحتياجاتهم.

٨- تتميز جماعة المشاركة باقترابها من الواقع المحيط بهـا مـن خـلال الأهتمام بمشكلات المجتمع.

٩- مبدأ المساعدة الذاتية هو المبدأ المطلق داخل جماعة المشاركة، لأن الأعضاء يشعرون بمسئوليتهم لتقديم المساعدة للآخرين.

ماهية التطوع:

يمكن وضع صياغة مبدئية لمفهوم التطوع بحيث يكون على النحو التالي:

"التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون أنتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول".

وبتحليل هذا التعريف يتضح لنا التالي:

- يتضمن التطوع نوعًا من الإيثارية من حيث أن الفرد لا يسعى وراء تطوعه إلى جعل سلوكه إقتصاديًا بمعنى أن ما يضحي به يزيد كثيرًا عما يحصل عليه نتيجة التطوع.

- يأخذ التطوع صور متعددة قد تكون تبرعًا بالمال أو تقديم الجهد أو التضحية بالوقت..

- قد يحصل المتطوع على عائد من وراء هذه التضحية في بعض الأحيان وقد يكون هذا العائد ماديًا لكن بالضرورة يجب أن يكون هذا العائد المادي لا يوازي حقيقة التضحية التي أقدم عليها الفرد.

- ليس هناك من شرط توفر الإعداد العلمي أو العملي لمشاركة في الجهود التطوعية.

- يمكن للمتطوع أن يساهم بماله أو جهده أو وقته لأي مجتمع أو تنظيم ليس لضرورة في نفس المجتمع الذي يعيش فيه. على خلاف العمل الاجتماعي ولا يعني هذا أن الأستعانة بالمتطوعين بالأمر السهل لأنهم كثيرو الابتعاد ولا يمكن أن

نترك لهم العمل الفني، وفي الوقت نفسه لابد وأن نستند إليهم اعمالاً يشعرون من خلالها بالأهمية.

وتقوم عملية المشاركة على أربعة مبادئ هامة:

١- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط أي بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات.

٢- إتخاذ القرارات لا يجب أن تزاوله صفوة المجتمع بمفردها ولكن جماعات المجتمع هي الجديرة بتحديد الأولويات وإتخاذ القرارات.

٣- يجب أن يعكس التخطيط أحتياجات الناس بصفة عامة، ولا يجب أن تطبق نماذج تسوية تنموية مستوردة.

٤- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة.

سادسًا: دوافع المشاركة.

إذا كنا نتفق على أن التطوع ضرورة مجتمعية لازمت المجتمع من القدم وأستمرت حتى وقتنا الحالي فلابد من وجود دوافع قوية لدى المتطوعين تجعلهم يقبلون على التطوع ويهمنا أن نعرضها خاصة في مجتمعنا المعاصر الذي يتصف بالنزعة المادية وللدلالة على ذلك وجود تصور لنظرية التبادل الإجتماعية.

والتي ترى بتفسير السلوك الإنساني في ضوء المعطيات للعلوم الإقتصادية وأن دخول الأفراد في تفاعل أو أشكالاً تنظيمية محكوم بأن الفرد يسعى لأن يجعل سلوكه إقتصاديًا بمعنى أن ما يحصل عليه أكثر أو ما يزيد عن ما يضحي به.

ولكن هناك الكثير من أوجه المعارضة لهذه النظرية ويمكن نقدها بسهولة لسبب بسيط وهي أنها تحاول تفسير السلوك في ضوء متغير واحد وهو الدافع

الإقتصادي مع انه من المتعارف عليه أن السلوك حصيلة لتضافر العديد من المتغيرات والدوافع.

وتتعدد دوافع التطوع ويحاول البعض إخضاعها لعدة تقسيمات من بينها دوافع مباشرة وغير مباشرة أو دوافع شعورية وأخرى غير شعورية ولكن من الأفضل عدم إخضاع هذه الدوافع لأي نوع من لتصيف نظرًا لأن هناك دوافع شعورية لدى البعض قد تكون لاشعورية لدى البعض الآخر والعكس صحيح، وعمومًا يمكن أعطاء بعض الأمثلة لدوافع التطوع على النحو التالي:

- توفر الشعور بالإنتمائية إلى المجتمع من شأنه أن يولد الرغبة لدى البعض في التطوع لدعم أنشطة الرعاية في المجتمع.

- العرفان بالجميل لبعض مؤسسات المجتمع من شأنه أن يولد الدافع لدى الفرد إلى تقديم بعض الجهود التطوعية لهذه المؤسسات.

- محاولة شغل وقت الفراغ بصورة إيجابية تعود بالنفع على الفرد وعلى مؤسسات المجتمع في نفس الوقت.

- إشباع الحاجة إلى تكوين صداقات أو التعرف على الجنس الآخر.

- إشباع الحاجة إلى ممارسة بعض الأعمال التي تتفق مع الميول والرغبات للفرد والتي لا يجد في العمل الرسمي متسعًا لتحقيقها.

- أكتساب مكانة إجتماعية في بعض التنظيمات الإجتماعية في المجتمع وعن طريق أحتلال مكانة مرتفعة في التنظيم الإداري لمنظمات الرعاية الإجتماعية.

- تناول بعض المشكلات الفردية بالحل من خلال العمل التطوعي.

- دعم جهود المنظمات الإجتماعية التي تعمل في المجتمع والتي يرى فيها

إنها تقوم بدور هام يجب دعمه لضمان استمراريته.

- الإنتمائية الحزبية ودعم لدولة من خلال التطوع في مجـالات متعـددة وتعتبر هذه مجرد أمثلة لبعض الدوافع وليس على سبيل الحصر لأننا قد نجد تنوعًا وتفردًا بين أفراد المجتمع من حيث دافع المتطوع في المجالات المختلفة.

مصادر المشاركين:

تتنوع المصادر التي يمكن لمنظمات المجتمع أن تحصل من خلالها علـى متطوعين للعمل بها ومن بين المصادر ما يلي:

١- من بين المواطنين في المجتمع والذين يتقدمون بأنفسهم إلى المؤسسات الإجتماعية لعرض جهودهم ورغباتهم في المساهمة لدعم أنشطة المؤسسة ويتميـز هذا المصدر بالدفاعية الذاتية والرغبة الأكيدة للتطوع لبذل الجهد لما فيـه صـالح المؤسسة كما أنه يضمن للمتطوع أن يوظف جهده لمؤسسة بعينها يرى أن طبيعـة نشاطه يتفق مع ميوله ورغباته أو أن هذه المؤسسة تحقق أهداف المجتمع في أشـد الحاجة إليه ومن واجبه أن يدعمها.

٢- يعتبر المصدر الثاني والذي يلي المصدر الأول من حيث الأهمية أبناء المؤسسة الإجتماعية نفسها حيث يمكن ترغيبهم في التطوع للمؤسسة، ويمتاز هـذا المصدر من حيث أن أبناء المؤسسة لديهم الحساس بالإنتمائية للمؤسسة كما أنهـم على دراية بطريقة وخطوات أداء العمل بها بما يسهل عليهم توظيـف جهـودهم لتحقيق أهداف المنظمة.

٣- يمكن أن يتم نشر الدعوة للتطوع بين طلاب الكليات والمعاهـد العليـا وأهمية هذا المصدر أنه يمثل نوعًا في التخصصات العلمية المختلفة والتي إذ تـم توظيفها وتوزيعها على المؤسسات بطريقة مناسبة يمكن الإستفادة القصوى منهـا،

كما أن طلاب الكليات والمعاهد العليا في سن الشباب وهو سن العطاء والبذل والقدرة على العمل بحماس يفيد كثير في مجالات التطوع.

٤- أن وجود مكاتب أو مراكز التطوع يمكن أن يمثل مصدرًا حيويًا لدعم المنظمات الإجتماعية وإمدادها بالمتطوعين أو ترشيح راغبي لتطوع لها لكي تختار من بينهم انسب العناصر، وتعتبر مكاتب أو مراكز التطوع من الأجهزة الخاصة بتنظيم المجتمع الذي يجب أن نعرض لها بالتفصيل.

٥- يمكن أن تلعب الأحزاب السياسية دورًا كبيرًا في توفير كوادرهم من المتطوعين في المجالات التي ترى الحاجة فيها ماسة إلى الأيدي العاملة أو التخصصات النادرة.

مكاتب أو مراكز التطوع للمشاركة:

أن مكاتب مراكز التطوع من أجهزة تنظيم المجتمع والتي تقوم بدور تنسقي وتدعيمي لجهود التطوع في المجتمع وهدفها النهائي هو التنسيق بين رغبات المتطوع واحتياجات المؤسسات من الجهود التطوعية ودعم الجهد التطوعي عن طريق تحقيق الإستفادة القصوى من الجهد التطوعي وضمان أستمراريته في المجتمع وهي تقترب في أدائها لعملها من طبيعة الدور التي تقوم به مكاتب القوى العاملة بمصر ويمكن أن نحدد خطوات العمل في هذه المراكز على النحو الأتي:

- القيام بحملات التوعية اللازمة لنشر وتوزيع التطور بين جماعات المجتمع وفئاته عن طريق توضيح أهمية وجود الجهد التوعي ودور لمؤسسات الإجتماعية في المجتمع.

- تلقي طلبات أو رغبات المتطوعين من خلال نماذج معينة أعدت خصيصًا لهذا الغرض.

- تصنيف رغبات التطوع حسب الرغبة وطبيعة التخصص مما يجعل الاستفادة تتم بطريقة أفضل عن طريق توظيف الجهود التطوعية في العمل الذي يناسبها.

- حصر حاجة المؤسسات الإجتماعية من الجهود التطوعية في إستمارات مصممة بطريقة معينة تناسب هذا الغرض.

- أحداث التنسيق بين رغبات المتطوع وحاجات المؤسسات.

- عقد دورات تدريبية للمتطوعين في التخصصات المختلفة لرفع مستوى الأداء لديهم وضمان بذل الجهد المناسب يفيد المؤسسات ويمكن أن تمول هذه الدورات التدريبية المؤسسات المستفيدة من المتطوعين.

- متابعة جهود المتطوعين في المؤسسات ومساعدتهم على التكيف وتذليل العقبات التي تصادفهم أول بأول لضمان أستمرارهم في العلم.

- القيام ببعض البحوث المتخصصة في مجال التطوع أو أعطاء نشرات دورية إحصائية عن التطوع من واقع البيانات المتوافرة لدى هذه المراكز بما يتيح توضيح المجالات التي تعاني من عجز الأيدي العاملة التطوعية والإتصال بممثلي هذه الجماعات وتشجيع التطوع فيما بينهما.

ويعتبر ترشيح المركز للمتطوعين نوعًا من أختيار العناصر الصالحة وعرضه على المؤسسات الإجتماعية للإستفادة بجهودها ويأتي بعد ذلك دور المؤسسات الإجتماعية في أختيار أنسب هذه العناصر وترغيبها في التعاون مها ويتم ذلك عن طريق أحد أمرين:

١- تصميم إستمارات للتطوع لدى المؤسسة ويراعى في تصميم هذه الأستمارات أن توفر لدى المسئولين بعض البيانات اللازمة التي يمكن أن تكون

بمثابة مقاييس لمعلومات وخبرات المتطوع وميوله ورغباته بطريقة تسمح للمؤسسة بالمفاضلة بين المتطوعين وأكتشاف أنسب العناصر الذي يمكن أن يستعان بها في العمل داخل المؤسسة.

كما يمكن الإستفادة منها في إسناد العمل المناسب لدى المتطوع.

٢- عقد مقابلات شخصية للمتطوعين في المؤسسة للمفاضلة بينهم وذلك عن طريق لجنة مكونة في فهم طبيعة عمل المؤسسة وتفيد المقابلات في قياس خبرات المتقدمين للعمل بالمؤسسة.

وتمتاز طريقة الإستمارات بالحيادية ولكنها لا يمكن أن تقيس تمامًا الخبرات العملية للمتطوع بينما تمتاز المقابلات الشخصية بالقدرة على أكتشاف القدرات والخبرات ولكن كثيرًا ما يعيبها التحيز المقصود ولذلك كثيرًا ما تجمع بعض المؤسسات بين الطريقتين لتلافي عيوب كل منهما.

والتساؤل الذي لابد منه في هذا الموقف هل يعتبر التطوع شيئًا مرغوب فيه لما لها من عائد ملموس على الممارسة الإجتماعية في المجتمع؟

والرد على هذا التساؤل ليس بالأمر السهل لأن التطوع في الحقيقة يعتبر سلاح ذو حدين لابد من الحرص في أستخدامه لتحقيق أهدافه الإيجابية فقط لأننا بتحليل التطوع نجد أن له العديد من الايجابيات وأيضًا العديد من السلبيات ويمكن توضيح كلا الجانبين على حدة.

ايجابيات المشاركة:

١- يؤدي التطوع إلى رفع العبء المادي عن كاهل المؤسسات الإجتماعية بمعنى أنه إضافة حقيقية لمواردها بحيث يسمح بتوجيه ما كان مقررًا أن تتحمله المؤسسة في توظيف بعض العاملين للتوسع في خدماتها أو تحسين معدل الأداء بها.

٢- يمتاز التطوع بالحماس في الأداء وهذا مـ نفتقده في العمل الروتيني المدفوع الأجر ولكن يجب أن يوجه هذا الحماس في الطريق السليم الذي يعتبر عملاً للمؤسسة وفي إطار وظيفتها وبحيث يستند هذا الحماس على خلفية من الخبرات والمهارات وليس مجرد الميل.

٣- المشاركة بالجهود التطوعية من شأنها أن تخلق الإحساس بالانتمائية لدى قطاعات المجتمع وهذا ما نفتقده في مجتمعاتنا الحضرية التي تتم بتفسخ العلاقات وعدم الإحساس بالانتمائية.

٤- يتيح العمل التطوعي ممارسة حقيقية للديمقراطية الإجتماعية في المجتمع لما يمتاز به من حرية الإقدام عليه وأختبار نوعية العمل والأداء، كما يتيح للمتطوع التعبير الصادق عن رأيه في طبيعة ومستوى الخدمة والرعاية.

٥- يعتبر التطوع من الأساليب الإيجابية للإستفادة من الطاقات الشابة في المجتمع وشغل وقت الفراغ بطريقة بناءه.

٦- يلعب المتطوعون دورًا أساسيًا في تغيير برامج المؤسسة وفقًا لأحتياجات جماعات المجتمع.

٧- عن طريق التطوع يمكن سد العجز أو الثغرات في بعض التخصصات النادرة في المجتمع.

٨- يستفاد من المتطوعين الذين غالبًا ما يكونوا من قيادات المجتمع للتعبير عن مشكلات المجتمع بدقة وأقتراح الحلول المناسبة لثقافة المجتمع بما يتضمن نجاح خدمات المؤسسة.

٩- يمكن أن تحقق جهود الهيئات التطوعية بعض الخدمات للمجتمع والتي تعجز المؤسسات الحكومية عن تقديمها، نظرًا للمرونة التي تتسم بها هذه المؤسسات.

١٠- يمكن أن تحقق الجهود التطوعية دورًا رقابيًا من قبل جماعات المجتمع على أمل المؤسسات وتحقق الأهداف التي تتفق وحاجات المجتمع.

١١- مشاركة المتطوعين تجعل قيادة المجتمع تعايش ظروف المجتمع ومناخ المؤسسات بما يحقق دعم هذه المنظمات وضمان تأييد المجتمع لها.

١٢- تحقق المشاركة من قبل المتطوعين فرص التعليم والتثقيف ونضج القيادات المجتمعية التي تؤثر بالتالي في نسق الأولويات بالنسب للأحتياجات للنظرة الواقعية للحلول المناسبة.

سلبيات المشاركة:

١- أن الحماس الزائد لدى المتطوعين إذ لم يواكبه التوجيه السليم ربما يؤدي إلى أهدار بعض موارد المؤسسة.

٢- أن حماس المتطوعين ورغبتهم وميولهم إلى طبيعة عمل معينة لا يمكن أن يعقل أن مستوى الأداء ومعدله لدى المتطوعين يكون أقل من المتخصصين في طبيعة هذا العمل لأن الميل لا يعني إجادة الأداء والقدرة عليه.

٣- يعيب التطوع عدم أستمرارية العمل في المنظمة لأنه يمكن للمتطوع أن ينسحب في أي وقت من العمل دون أن تكون عليه التزامات أو لا يمكن أجباره على الأستمرار أو تنظيم أنسحابه من العمل.

٤- قد يؤدي الجمع بين الجهود التطوعية والنظامية في المؤسسة إلى أنخفاض الروح المعوية نتيجة لأختلاف المعاملة فيما بينهما مما يؤدي إلى عدم تحقيق المؤسسة لأهدافها.

٥- كثيرًا ما يشبع المتطوع ميوله ورغباته على حساب عمله في المنظمة بما يتنافى والإستفادة من جهده وعدم أمتصاصه لفلسفة المؤسسة وأهدافها.

٦- أنعدام الضبط أو تخلخل ممارسة السلطة داخل المؤسسة وعدم إمكانية المتابعة والتقويم.

ولذلك يمكن أن تدعم الجهود التطوعية ومحاولة البعد أو التقليل من تأثير الجوانب السلبية في التطوع عن طريق:

١- إسناد العمل بما يتفق والتخصص والأستعداد لدى المتطوعين وليس وفقًا لمجرد الرغبة أو الميول.

٢- عقد دورات تدريبية للمتطوعين للتعريف بفلسفة المؤسسة وأهدافها ورفع مستوى الأداء وزيادة معدله.

٣- أستغلال المناسبات المختلفة لدعم العلاقات بين الموظفين الدائمين بالمؤسسة والمتطوعين لضمان أرتفاع الروح المعنوية بها.

٤- إزالة العقبات بإستمرار من أمام المتطوعين ومساعدتهم على التكيف بالمؤسسة لضمان أستمرارهم بالعمل فيها.

٥- توفير الأدوات اللازمة لأداء العمل تحت تصرف المتطوعين بما يساعدهم على أداء عملهم على الوجه الأكمل.

٦- إسناد بعض المسئوليات التي تشعرهم بالأهمية في المؤسسة والإشادة بدورهم في دعم نشاطها.

٧- إعطاء المتطوعين بعض الحوافز المعنوية الرمزية في المناسبات بما يؤكد أستمرار الحاجة إليهم وتقدير ما يبذلونه من جهد داخل المؤسسة.

٨- متابعة جهود المتطوع في المؤسسة بإستمرار لتعديل مسار الأداء بما يتفق وصالح عملاء المؤسسة.

٩- توفر الإشراف المناسب على عمل المتطوع بأسلوب يناسب فلسفة التطوع.

علاقة المشاركة بالجهود الحكومية:

تحت هذا العنوان سوف نناقش قضية الممارس من حيث أهمية وجود منظمات أهلية أو تطوعية ومدى الحاجة إليها وضرورة وجودها خاصة بعد أن تطور دور الدولة المعاصرة وأمتد ليجعل من الرعاية الإجتماعية حقًا مكفولاً لكافة المواطنين، أو بمعنى آخر هل هناك ضرورة لوجود مؤسسات تطوعية تعمل بجانب المؤسسات الحكومية؟ وإذا كنا نوافق على ذلك بالنسبة للدول محدودة الموارد على أساس أن الجهود التطوعية ترفع جزءًا من العبء عن كاهل الدولة فما هو الموقف بالنسبة للدول ذات الوفرة في الموارد؟

إن حقيقة الأمر ومن خلال الواقع الفعلي لكافة المجتمعات نجد أن هناك جهود تطوعية بجانب الجهود الحكومية وعلى ذلك يمكن أن نقول بأن وجود المؤسسات الإجتماعية التطوعية ضرورة تفرضها ظروف كافة المجتمعات، ولكن نجد أن العلاقة بين المؤسسات الأهلية والحكومية تختلف في المجتمعات ذات الموارد المحدودة عنها في المجتمعات ذات الوفرة في الموارد وهناك نظريتان تفسران هذه العلاقة ويمكن أن نشير إليهما بإيجاز:

نظرية الأعمدة المتوازية:

———— النشاط الحكومي.

———— النشاط الأهلي الحكومي.

وتتناسب هذه النظرية مع أيديولوجية وموارد وإمكانيات المجتمعات النامية والتي لا تستطيع مواردها أن توفر لأفراد المجتمع إلا الحد الأدنى من الرعاية

الإجتماعية، وتقوم معطياتها على أساس اقتسام برامج الرعاية الإجتماعيـــة بـــين القطاع الحكومي والقطاع التطوعي وبحيث تصبح الدولة مسئولة عن المجالات ذات الأهمية (في ضوء إمكانياتها) والتي يمكن أن تتركها للقطاع التطوعي لكي يطرقها أو يبتعد عنها مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتأمينات – بينما يجــئ دور القطاع التطوعي ليعمل في المجالات الأخرى التي لم تطرقها الدولة كتنظــيم الأسرة أو رعاية الطفولة والتأهيل المهني ورعاية الأحداث ويــسير دور الدولــة بموازاة القطاع التطوعي دون أن يكون هناك فرصة للعمل سويًا في مجال رعايـــة واحد، بل أن أنصار هذه النظرية يؤكدون على عملية عدم وجود نوع من التنافس بين كلا الجانبين نظرًا لعدم وجود مجال مشترك للعمل سويًا فـــي تـــوفير رعايـــة بعينها، والأهم من ذلك أنهم يرون أنه إذا أستحدث من الأمور ما يدعو الدولة إلـــى أن تتبنى تغطية أحد المجالات التي لم تطرقها من قبل والتي كان يعمل بها القطاع التطوعي فإن على القطاع التطوعي أن يترك العمل في هذا المجال تمامًا ويبحـــث في توظيف إمكانياته في طرق مجال جديد للرعاية يكون المجتمع في حاجة إليـــه، أي أن كلاً من دور الدولة والقطاع التطوعي يسير جنبًا إلى جنـــب فـــي صـــورة متوازية توازيًا أفقيًا نتيجة لأن موارد الدولة لا تكفي لتغطية كافة قطاعات الرعاية لإجتماعية ولذلك فإنها تأخذ بإستراتيجية تكثيف الخدمة.

نظرية امتداد السلم:

وتتفق هذه النظرية وأيديولوجية وموارد وإمكانيات بعض الدول ذات الوفرة في الموارد بحيث يصبح دور الدولة العمل على التغطيـــة القـــصوى للخدمـــة أو الرعاية وتغطية كافة مجالات الرعاية الإجتماعية في المجتمع وبحيـــث لا يكـــون هناك مجالاً لعمل القطاع التطوعي إلا فيما يختص بتنبيه الدولة إلى برامج الرعاية الجديدة التي يجب أن توليها الدولة اهتمامًا، ويأتي دور القطاع التطوعي ليبدأ مـــن

حيث ينتهي دور الدولة وتسعى المؤسسات الأهلية إلى العمل في نفس مجـالات الرعاية الإجتماعية التي تعمل فيها الدولة بهدف رفع مستوى الأداء أو زيادة معدل الخدمات الموجهة إلى المجتمع، أي أن العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي علاقة رأسية تراكمية، دور الدولة في البداية يستكمل بدور القطاع التطوعي، وتسمح هذه النظرية بوجود التنافس بين القطاع الحكومي والقطاع التطوعي لما فيه الخير بالنسبة للمجتمع.

ويتبقى لنا كلمة أخيرة لنقول أن كلاً من النظريتين لهما أساسهما المنطقي في التفكير والتدبر والمنظور الفلسفي القائم على أساس تقييم المجتمعات من حيث مدى وفرة الموارد، ولكن حقيقة الأمر أنه يندر أن نجد هذا التقسيم الواضح في الحياة الواقعية ونادرًا ما نجد مجتمعًا يأخذ باتجاه معين ولكن يمكن أن نجد مجتمعًا يغلب عليه الميل إلى إحدى النظريتين ولكن الأغلبية تجمع بين الاتجاهين.

كما يجب أن ننبه الأذهان إلى أن اختلاف نظرة المجتمع إلى محتوى الرعاية الإجتماعية مسألة نسبية ترجع إلى ظروف المجتمع وإمكانياته وليس نتيجة لإنكار أي مجتمع لحقوق أفراد. ولكن النسبية في النظرة ونيدة تأثر الجانب الإجتماعي بالجوانب الإقتصادية والثقافية.

سابعًا: معوقات المشاركة.

بالرغم من الأعتراف بأهمية الجهود التطوعية في المجتمع وما يكمن أن يحققه من إيجابيات تعود على المجتمع والمتطوعين أنفسهم إلا أننا كثيرًا ما نجد بعض العقبات التي تقف أمام الجهود التطوعية فنجد منها ما يجعلها تحيد عن تحقيق أهدافها الحقيقية، ويمكن لنا أن نقسم هذه المعوقات في حدود بعض العناصر التالية:

معوقات خاصة بالمجتمع:

- المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع الذي كثيرً ما يرفض نوعًا من الوصاية على الجهود التطوعية.

- التعقيد التنظيمي تجاه إجراءات السماح لممارسة المتطوعين لأنشطتهم وتعدد جهات الإشراف.

- زيادة الأيدي العاملة والبطالة في سوق العمل من شأنه أن يوفر الأيدي العاملة الرخيصة التي يستعاض بها عن الجهود التطوعية.

- الشعور بالأغتراب بين قطاعات المجتمع مما ينتج عنه عدم الإحساس بالانتمائية التي تعتبر من أهم الحوافز للجهود التطوعية.

- عدم وجود أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع أو تنظيمية في المجتمع.

معوقات خاصة بمهنة الخدمة الإجتماعية:

- تأثير العلاقات السابقة بين الجهود التطوعية ومهنة الخدمة الإجتماعية ومحاولة الممارسين التخلص من رواسب هذه العلاقة بطريقة قد تحجب الأعتراف بأهمية النشاط التطوعي.

- مخاوف الممارسين في الخدمة الإجتماعية من تدخل المتطوعين في ممارستهم المهنية أو السيطرة على المؤسسات التي يعملون بها.

- عدم النضج المهني لدى بعض الممارسين، وعدم أستيعابهم لمفهوم المساعدة الذاتية من شأنه أن يجعل الممارس يتخطى مسئولياته وبذلك يقتل في المجتمع الجهود التطوعية في تحمل المسئولية.

- اهتمام الممارسين بتحقيق أهداف ملموسة لإشباع حاجات المجتمع كثيرًا ما يجعلهم يتناسون أهداف التغيير الحقيقة في المجتمع والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بعملية المشاركة من قبل القيادات غير الرسمية التطوعية.

- أفتقاد الثقة من قبل الممارسين في قدرات وإمكانيات الجهود التطوعية خاصة عند العمل مع المجتمعات المتخلفة أو التي تعايش العديد من المشكلات ولا تشعر بها.

- عدم التركيز على اكتشاف القيادات المجتمعية وتشجيعها.

معوقات ترجع للمشاركين:

- محاولة المتطوعين التدخل في الممارسة المهنية، وعدم الدراية الكافية بأبعاد المشاركة ووجود إطار وحدود يقف عندها المتطوع في عملية الممارسة.

- يهدف بعض المتطوعين من وراء مشاركتهم في أعمال المؤسسات الأهلية أكتساب مكانات إجتماعية أو إشباع ميولهم ورغباتهم حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بأهداف المؤسسة.

- لا يمكن ضمان أستمرارية المتطوع في العمل بالمؤسسة ويمكن له أن ينسحب في أي وقت مما يجعل المؤسسة تتخوف من إسناد بعض المسئوليات الهامة له أو الميل إلى عدم الإستعانة أصلا بالمتطوعين.

- عدم الإحساس بالمسئولية وأنعدام الأنضباط لدى بعض المتطوعين مما قد يؤدي إلى عرقلة جهود المنظمة.

- مطالبة المتطوعين ببعض الأمتيازات داخل المنظمة نظير الجهود التي يبذلونها للمنظمة مما يخلق جوًا من الصراع بين العاملين الدائمين والمتطوعين فيها.

إن وجود مثل هذه المعوقات لا يجعلنا نسلم بها بقدر ما يجعلنا كممارسين مهنيين أمام مسئولية ترشيد التطوع ومحاولة التخلص أو تحييد هذه المعوقات لجعلها أقل تأثيرًا على تحقيق الأهداف وبوصفها حجر الزاوية في عملية المشاركة.

العوامل التي تؤثر في عمليات التطوع في المجتمع:

نظرًا لأن التطوع يمثل حصيلة العديد من المتغيرات، والتي تسفر في النهاية عن الرغبة لتقديم الجهد والوقت للآخرين دو أنتظار العائد المجزي، لذلك يجب أن ننوه إلى بعض هذه المتغيرات التي تؤثر إيجابيًا أو سلبًا في شدة التطوع وفي الشكل أو النمط الخاص به.

- ونجد على سبيل المثال أن هناك علاقة طردية بين درجة التعليم والتطوع بينما هناك علاقة عكسية بين المكانة الإجتماعية للفرد والإقدام على التطوع.

- الطبقة الإجتماعية للفرد لا تؤثر فقط في معدل المشاركة التطوعية بل أيضًا في طريقة التنظيم، فالطبقات الدنيا لديها معدل كبير في التعبير عن المشاكل أكثر من الأستعداد للمعاونة في التنظيم، بينما الطبقة المتوسطة والعليا تظهر معدلاً كبيرًا بالمشاركة في كلاهما.

- يبلغ التطوع أقصاه لدى متوسطي العمل، وأيضًا بين المتزوجين أكثر من غير المتزوجين، وحتى بين المتزوجين أن معدل التطوع بين من لديهم أبناء أكثر من هم لم ينجبوا بعد.

- يؤثر الدخل أيضًا في شكل ونمط التطوع، من حيث أن الفقراء نجد لديهم الرغبة في التطوع بالنسبة للأدوار الإعتمادية أكثر من الأدوار القيادية.

ونتيجة لذلك نجدهم يقاومون أداء أدوار إيجابية تجاه بعض القيادات في المجتمع.

- تعبر جماعات المتطوعون من الطبقة الدنيا عن إحباطهم بالعدوان والانتماء إلى جماعات ذات أتجاهات أعتمادية، ويحاولون الحصول على مكاسب مادية ملموسة مقابل أستمرارهم في الإنتمائية بالجهد التطوعي إلى جماعات المجتمع.

- يميل من ينتمي إلى الطبقة الدنيا إلى الأعمال قصيرة الأمد ذات العائد السريع عن المشاركة في الأعمال طويلة الأمد ذات العائد البعيد، وذلك لأن مثل هذه المشروعات ذات العائد السريع يمكن أن تقلل شعورهم بالفقر وترفع من دخلهم بسرعة، ولذلك يدعمون بقوة الأعمال التي من شأنها أن تحد الحراك الاجتماعي على عكس الفئات التي تنتمي إلى الطبقة العليا.

- يميل من ينتمي إلى الطبقة الوسطى في المجتمع إلى المشاركة بالجهد التطوعي في اللجان التنظيمية، وإعطاء الوقت والمال بعكس الفئات الفقيرة، والناس الذين لديهم تعليم لديهم الرغبة في المشاركة في الأعمال الطويلة الأمد من غيرهم ممن لم ينالوا قسطًا كافيًا من التعليم.

- من لديهم تعليم عالي يكون لديهم القدرة على تحديد المشكلات والحساسية لها داخل المجتمع عن غيرهم.

- أما من ينتمي إلى الطبقات العليا في المجتمع، فإن صور التطوع لديهم تكون بالرأي والمال أكثر، ويحاول إيجاد حلول لمشكلات المجتمع دون الدخول في أشياء تفصيلية.

مستويات المشاركة:

تتنوع وتتعد أنماط ومستويات مشاركة المتطوعين في المنظمات الإجتماعية العاملة في مجال توفير الرعاية الإجتماعية للمجتمع التي نجد من بينها عضوية

الجمعيات العمومية بالهيئات الأهلية أنواعها سواء أكانت عضوية عاملة أو المخرية أو الشرفيه أو الزائرة ونجد أن كل ما يربط المتطوع بالهيئة هو سداد رسم الاشتراك السنوي أو حضور الاجتماع السنوي للجمعية العمومية ويمثل هذا النوع من التطوع أقل قدرًا من المشاركة بالجهد والوقت كما نجد نوعًا أخر يتمثل في عضوية مجالس إدارة الهيئات الأهلية ويمثل ذلك مستوى أعلى من المشاركة حيث أنه يلزم حضور جلسات المجلس بصفة دورية مرة واحدة في الشهر على الأقل، كما يضمن الإيجابية من جانب المتطوع في المناقشات وأتخاذ القرارات التي من شأنها صياغة سياسة المؤسسة وتحديد الإطار التنفيذي لها، وأحيانًا تكون مشاركة المتطوع في الإشراف على بعض الأنشطة داخل المؤسسة، وفي هذه الحالي تفترض في المتطوع خبرة متخصصة يمكن أن يستفاد منها في توجيه العاملين بالمؤسسة، وأن يقوم المتطوع بنفسه بأداء متطلبات تنفيذية داخل المؤسسة كتعليم هواية أو مسئوليات إدارية لبعض الوقت داخل البرنامج اليومي في المؤسسة.

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن ننوه إلى بعض أشكال الجهود التطوعية الموقفية التي تتم دون تدبير مسبق كإسهام البعض بالتبرع في حملات جمع المال لبعض المؤسسات الأهلية بشرط أن يتم ذلك دون إجبار أو إلزام من الهيئات المشرفة على حملات جمع المال أو التطوع المؤقت النابع من موقف إنساني يجد المتطوع نفسه أمام الأختبار في أن يقدم عليه أو يتنحى عنه، وقد فصلنا أن نطلق عليه تطوع موقفي لأنه ليس صفة الإستمرارية، وهذا أيضًا يسوقنا إل مناقشة أهمية الإستمرارية كشرط للتطوع وحتى الآن نجد أن من الصعب وضع شرط الإستمرارية لإعتبار الجهد المبذول تطوعيًا لأن أحد الركائز الأساسية للتطوع الإختيارية في الإستمرار أو الأنسحاب في أي وقت تبعًا لظروف المتطوع نفسه.

علاقة المشاركة بطريقة تنظيم المجتمع:

إذا كنا نتفق من حيث المبدأ على أن الجهود التطوعية تعتبر أساسية في الخدمة الإجتماعية فإنها تكون أكثر ضرورة بالنسبة للعمل مع المجتمع من خلال طريقة تنظيم المجتمع، من حيث أن طريقة تنظيم المجتمع تهدف في النهاية إلى إحداث التغير الاجتماعي المقصود، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال مشاركة مجتمعية ومشاركة هذه القيادات في ضوء علاقتها بالمنظمات الإجتماعية لا يتم في إطار من الرسمية ولكن في صورة جهود تطوعية غير ملزمة للقيادات المجتمعية وعلينا أن نزكي هذه الجهود التطوعية التي بدونها يصعب أن لم يكن من المستحيل تحقيق أهداف طريقة تنظيم المجتمع، كما أن علاقة المنظم الاجتماعي بالمجتمع مؤقتة تنتهي بحصول المجتمع على قدر من الرعاية أو تحقيق أهدافاً تنموية، وضمان إستمرار المجتمع في تناول مشكلاته بنفسه لا يمكن أن يتم إلا في وجود القيادات التطوعية بجانب المنظم الاجتماعي لتزيد من خبراتها وتكون قادرة على تحمل مسئولية مجتمعها فيما بعد، بل الأكثر من ذلك أن إحداث التغيير رغم ما يصادفه من صعوبات يصبح سهلاً وميسوراً إذا ما قارناه بالمحافظة على منجزات التغيير نفسها وهذه مسئولية القيادات التطوعية.

أن القيادات الطبيعية في المجتمع هي بمثابة قنوات الإتصال الحقيقية التي من خلالها يمكن للمنظم الاجتماعي أن يتصل بجماعات المجتمع ويؤثر فيها، والدلالة على ذلك أمر ميسور لأننا نجد أن العمال في المصنع مثلاً يمكن أن يثق في قرارات نقابتهم أكثر من ثقتهم في قرارات رجل الإدارة، وأن الطالب يمكن أن يثق في نصيحة زميل له أكثر من ثقته في رأى الكبار بالنسبة له، ولذلك فإن أولى الخطوات التي يجب أن يتعلمها الممارس لطريقة تنظيم المجتمع هي كيف يؤثر في القيادات المجتمعية التطوعية ولو أقتنعت هذه القيادات بأهمية التغيير فهذا يعتبر

نصف طريق للنجاح لأنها تمتلك من قوة التأثير على جماعات المجتمع ما يجعلها توافق على التغيير بل وتشارك فيه بإيجابيــة وحمــاس، وإذا كنــا فــي الخدمــة الإجتماعية نرى في العلاقة المهنية فإنه يجب أن نعى حقيقة مؤداهــا أن طريقــة الوصول الحقيقي لخدمات المؤسسة في طريقة تنظــيم المجتمــع هــو القيــادات المجتمعية التطوعية.

ولو أمعنا النظر في خطوات أو عمليات طريقة تنظيم المجتمع نجد أنه من الاستحالة بمكان أن تتم أي خطوة أو عملية في غيبة الجهود التطوعية مــن قبــل القيادات الطبيعية في المجتمع، فعلى سبيل المثال عملية التعرف بالمجتمع هل يمكن أن تتم والأخصائي بمعزل من الإتصال بالقيادات المجتمعية التي يمكن لها أن تعبر بصدق عن حاجات ومشكلات مجتمعها وتاريخه في تناول هذه المشكلات بالحل أو محاولاته السابقة وصياغة الأولويات لا يمكن أن تتم أيضا فــي غيبــة المجتمــع المتمثل في قاداته لضمان مشاركتهم ولو أردنا تعديل وترتيب هذه الأولويات فلابد وأن نضمن موافقة المجتمع على ذلك والتأثير فيه من خلال قياداته وهكذا بالنــسبة لبقية خطوات ومراحل تنظيم المجتمع وحتى نهاية المطاف فــي عمليــة التقــويم، فالمجتمع هو صاحب المصلحة والمستفيد أولاً وأخيرًا بمنجزات التغيير ومن حقــه أن يشارك في تقويم هذه الخدمات في ضوء مدى الإستفادة التي تحققت مــن وراء ذلك، وهل يمكن ذلك إلا من خلال مرآة صادقة تعبر عن رأي المجتمع إلا وهــي قيادته التطوعية.

وهكذا يمكن أن ندلل على أن وجود القيادات التطوعية تعتبر ضرورة تمليها طبيعة الممارسة في طريقة تنظيم المجتمع أكثر من الطرق الأخرى، لأن في طريقة خدمة الفرد نجد أن مسئولية الفرد أن يساعد نفسه بنفسه عن طريق توظيف قدراته والإستفادة من الإمكانات المتاحة في المجتمع المحيط، وفي خدمة الجماعة نجد أن

العمل المهني ينصب على تحقيق النمو للأفراد والجماعة ذاتها دون أن يعتمد ذلك بطريقة مباشرة على المجتمع المحيط بينما في طريقة تنظيم المجتمع نجد أن الجهاز الذي يعمل معه المنظم الاجتماعي يسعى إلى تحقيق أهداف تخص المجتمع ككل ولذلك فإن العاملين من القيادات المجتمعية بجانب الأخصائي الاجتماعي في الجهاز هم أصلاً يؤدون عملاً تطوعيًا وإن كان في كثير من الأحيان لهم نصيب من وراء تحقق الأهداف المجتمعية لكن في البداية لابد من توفر نزعة الإيثارية والتطوعية لديهم وإلا لن تتم كافة عمليات ومراحل طريقة تنظيم المجتمع.

ولقد أسهمت الدراسات الخاصة بالمشاركة والجهود التطوعية في إذكاء الممارسة عن طريق ترجمة هذا الاهتمام في مبادئ وأخلاقيات الممارسة التي من بينها:

١- تشجيع وتسهيل الممارسة من قبل المجتمع.

٢- احترام التوجيه الذاتي وحق تقرير المصير.

٣- احترام كرامة العميل والتقبل.

٤- الإيمان بالفروق الفردية وعدم تبني اتجاهات قيمية في حق المجتمع ونسق القيم فيه.

وتتم ترجمة هذه المبادئ في صورة الأهتمام بتخطيط برامج التطوع والمشاركة، وتشجيع الجهود الذاتية، والمساعدات التكتيكية (تدريب + تجهيزات) التي تقدم للمؤسسات الآلية، ومحاولة إيجاد علاقات متوازية لدعم مثل هذه المنظمات.

وعلى سبيل المثال نجد ترجمة الأهتمام بالتطوع في نماذج الممارسة المتعددة والتي من بينها على سبيل المثال نموذج حل المشكلة (Problem Solving) والتي يركز على وجود اتساق بين القيم المجتمعية وأبعاد العمل من

خلال وجهة نظر المشاركين من قيادات المجتمع، بالإضافة إلى تفهم المنظمات لقيم الممارسين والمشاركين في نفس الوقت.

ثامنًا: إستراتيجيات المشاركة.

أن المشاركة من قبل المواطنين هـي تطبيـق للديمقراطيـة، وذلـك لأن المواطنين هم أعلى سلطة في المجتمع، ولكن يجب أن نأخذ في الإعتبـار عمليـة تنمية المجتمع كثيرًا ما تحتاج إلى قرارات فنية متخصصة، ولذلك تظهـر مـشكلة أساسية هي كيف يمكن أن نوفق بين تطبيق المشاركة وإتخاذ القرارات معا لإستفادة بالخبرة الفنية؟ أي كيف يمكن أن نجمع بين المشاركة ودور المتخصصين، وكيـف تهتم بدور أيهما أكثر من الآخر في موقف معين؟ وهذا ما تهتم بـه إسـتراتيجيات المشاركة.

كما أن مشاركة المواطنين أنفسهم تعتبر بمثابـة إسـتراتيجية فـي تنميـة المجتمع، ولكن تختلف النظرة إلى المشاركة من حيث أنها وسيلة أو غايـة، ففـي بعض الأحيان تكون المشاركة لتأييد سياسة المنظمـة وحمايتهـا والحفـاظ علـى أستقرارها، وفي وقت آخر يمكن أن تكون المشاركة أداة علاجية أو تعليمية لتغيير الاتجاهات، وفي موقف ثالث تعتبر المشاركة من الوسائل المساعدة لتحديد أهـداف المنظمة... وهذا ما نعرض له في موضوع الاستراتيجيات[1].

١- إستراتيجية العلاج بالتعليم Education-Therapy Strategy:

وتقوم هذه الإستراتيجية على أساس أن المـشاركة تـؤدي إلـى تـدريب المواطنين للعمل سويًا لحل مـشكلات المجتمـع وفـي نفـس الوقـت ممارسـة الديمقراطية، ودعم التعاون بين جماعات المجتمع كإحدى متطلبـات مـدخل حـل

---

[1] Ralf M. Kramer & Earry Specht. (ed). Readings in Community Oranization Practice, Englewood Cliffe. N.J. 1975.

المشكلة Peoblem Solving وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو مع الإنتمائية إلى المجتمع و التعرف على مشكلاته.

أن أستخدام المشاركة في شئون المجتمع كأداة تعليمية يخلق مجالاً للجدل بالنسبة لممارسة طريقة تنظيم المجتمع، حيث نجد البعض (Edward Lindman) يدافع عن المشاركة ويرى أنها ليست مجرد أداء ولكنها الهدف النهائي لطريقة تنظيم المجتمع، ويرى أن دور تنظيم المجتمع هو خلق الإستثارة ودعم إيجابية المجتمع Community Movement بينما (Ross 1958) يؤكد على أن المشاركة كوسيلة أولية لحل المشكلة، أي أنها أداة عن طريقها يمكن توفر ضمانات النجاح للأهداف الملموسة. أما (Warren 1963) فإنه يقترح بأن المشاركة تأخذ مكانها بطريقة تلقائية الأهداف الملموسة Task goal حيث أن الإتفاق يضمن تحقيق أهداف التغير.

كما يمكن أستخدام هذه الإستراتيجية بأسلوب علاجي كأداة لتنمية الثقة بالنفس أو الاعتماد على الذات، أو أن يكتشف الإنسان أنه عن طريق التعاون مع الآخرين يمكن أن يؤثر بفاعلية في تغيير المجتمع. (أما Lewis 1966) عالم الانثريولوجيا فيرى أن تنظيم الفقراء وإعطائهم الشعور بالقوة والقيادة من خلال المشاركة هي أحدى الطرق لإلغاء الثقافة الفرعية للفقراء في بعض المجتمعات، ويدلل على ذلك ما حدث بالفعل في مجتمع مثل كوبا.

٢- إستراتيجية تغيير السلوك Behavioral Change Strategy:

لقد تم اكتشاف دور المشاركة كأداة ذات تأثير قوي على تغيير السلوك، ويميل الفرد إلى التأثر بالجماعات التي ينتمي إليها، ولديه الإستعداد لقبول ما تضع هذه الجماعات من قرارات أكثر من أستعداده لسماع نصائح الغير. ولذلك تتشابه هذه الإستراتيجية مع إستراتيجية التعليم، إلا أنها تختلف في تفسيرها لدور التعليم،

وتهتم هذه الإستراتيجية بتوجيه الغير، بالإضافة إلى التأثير على سلوك الفرد من خلال عضويته للجماعة. أنها إستراتيجية تتمشى مع ممارسة تنظيم المجتمع وزيادة الإهتمام ببعض الأتجاهات في مجال الإدارة (McGregor 1960) أن الهدف من أستخدام المشاركة هو إحداث التغير في النسق أو الأنساق الفرعية للمجتمع عن طريق تغيير السلوك لأعضاء النسق أو ما يقدمه النسق من عوامل الضبط بالنسبة لأفراده.

وبذلك تصبح الجماعة أداة للتأثير على أعضائها، وذلك بالتركيز على معايير الجماعة ونمط القيادة فيها أو مناخ التفاعل لها لتصبح أداة يمكن من خلالها إحداث التغيير في سلوك أعضائها، وتصبح بذلك الجماعة هدفًا للتغير من خلال هذا الهدف العام ويمكن تعديل سلوك أعضائها. وتقوم هذه الإستراتيجية على عدة مسلمات من بينها:

١- أنه من السهل إحداث التغيير في السلوك لدى الأفراد عندما ينتمون إلى جماعة أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى.

٢- أن الأفراد والجماعات لا يمكن أن يقبلوا القرارات التي تفرض عليهم، ولكنهم يحبذون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة، ويعملون على تنفيذ القرارات النابعة منهم خاصة إذا كان ذلك عن أقتناع بجدوى التغيير الذي سوف يقوم على عملية إتخاذ القرارات المشاركين فيها، وبذلك فإن المشاركة في عملية إتخاذ القرارات تخلق نوعًا من الألتزام بالأهداف الجديدة.

ومع ذلك فإن تأثير هذه الإستراتيجية يعتمد على عدة أمور، في المقام الأول المشاركون يجب أن يكون لديهم شعور بالتوحد مع الجماعة، وأيضًا لديهم ما يؤكد بأن جهودهم ومساهمتهم داخل الجماعة ذات جدوى بالنسبة لأنفسهم وبالنسبة للجماعة في آن واحد، كما يجب أيضًا أن تكون هناك إستفادة أو منفعة من وراء

المشاركة نفسها، أو من خلال إنجاز الفرد أو الجماعة أو عن طريق التواجد والتلازم مع آخرين، كما أن الإحساس بالحاجة إلى التغير والإجراءات الضرورية له يجب أن تأتي من داخل الجماعة من خلال المشاركة الواعية، لأن الحقائق والبيانات والإحصاءات والإقناع ليس بكافيا، ولكن هناك أهمية للمشاركة أيضًا في عملية إتخاذ القرارات، ومن منطلق أن عملية إتخاذ القرارات والعمل من خلال المشكلات، والمناقشة هي بمثابة العوامل الديناميكية لتغيير السلوك، ولذلك تحتاج هذه الإستراتيجية أن تكون قنوات الإتصال مفتوحة، فالعلاقات الإنسانية والتخطيط لإحداث التغيير يجب أن يشارك فيها كافة أعضاء الجماعة.

٣- إستراتيجية استكمال هيئة العاملين Staff Supplement Strategy:

أن أهم العوامل التي اكدت دور المشاركة بالجهود التطوعية – وإحلال المواطن لتحمل المسئولية لإنجاز أهداف المؤسسات – هي الندرة في الموظفين الرسميين. وهذه الإستراتيجية تعتمد على الجهود التطوعية لكي تسد العجز في هيئة العاملين، لدرجة أن هناك بعض المؤسسات الأهلية التي تعتمد بالكامل على المتطوعين لانجاز أهدافها.

أنها إستراتيجية واسعة الأستخدام في بعض المؤسسات الأهلية التي ترى أنها ليست بحاجة إلى كادر من الخبراء في التخطيط والمهنيين في تنفيذ مشروعاتها، ولكنها بحاجة إلى متطوعين بوصفهم خبراء حقيقيين في مشكلات مجتمعهم، وأن المنظمات الأهلية هي مجالا لتوظيف الطاقات والخبرات لدى الأفراد لتحقيق الأهداف المرغوبة بالنسبة لمجتمعهم.

أن أستخدام مهارات المتطوعين وخبراتهم لإستكمال كادر العاملين يرتبط أساسًا باحتياجات المنظمة، ومن الطبيعي أن يكون المتطوعون متفقون مع أهداف المنظمة، ولديهم الرغبة في المساهمة أو المساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

والبعض قد يشارك في صياغة سياسة المنظمة، أو إدرتها، ولكن يجب أن تأخذ في الإعتبار أن الإستفادة من الخبرات العملية للمتطوعين قد تتناسب مع بعض المجالات بينما في المجالات الأخرى لا يمكن أن ترتقي بأي حال إلى مستوى الممارسة المهنية.

٤- إستراتيجية التعزيز Cooptation Strategy:

تهدف هذه الإستراتجية إلى تحقيق مشاركة المواطنين في أي منظمة لمساهمة في التغلب على بعض الصعوبات المتوقعة، وفي ضوء ذلك فإن المواطنين لا يمكن أعتبارهم أداه والأعتماد عليهم للوصول إلى أنسب الأهداف التخطيطية للمنظمة، أو المساهمة في تحقيق الأهداف، ولكنهم بمثابة عناصر أساسية في إعاقة العمل أو فشله (في حالة عدم مشاركتهم) وأن تعاونهم وإسهامهم أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات. وبذلك يمكن تعريف هذه الإستراتيجية "عملية عن طريقها يمكن توفير عناصر قيادية تسهم في تحقيق سياسية المنظمة وضمان عدم وجود ما يهدد أستقرارها وأستمراريتها".

والتعزيز ليس بمجرد تكنيك جديد، وهو لا يخص فقط المنظمات القائمة على التطوع ولكنه أصبح قاسمًا مشتركًا في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية، كما أن التعزيز ضروري للمنظمات السياسة، وأيضًا في كافة مجالات الإدارة الحديثة.

إن قدرات المشاركين تؤثر في سياسة المنظمة Selznick لأنها تعبر عن التعزيز غير الرسمي، وهو بمثابة قوة ضاغطة أساسية، وبينما التعزيز الرسمي يسعى إلى الأعتراف من قبل العملاء بالمنظمة، نجد أن التعزيز غير الرسمي هدف أو ضمان أستمرارها هو وسيلة للحفاظ على قوة المنظمة بينما لا يعتبر التعزيز غير الرسمي قوة في حد ذاته.

٥- إستراتيجية الحصول على تأييد المجتمع Community Power Strategy:

القوة هي الأداة أو الوسط الذي يتحقق من خلاله الأهداف، وذلك على الرغم من مقاومة الآخرين لذلك. والأفراد يجاهدون في سبيل الحصول على القوة والتأثير من خلال اقتناء وتملك الثروة والمكانة الإجتماعية، ومهما كانت القوة لا يمكن أن تتحكم في كافة قرارات المجتمع، وليس من جدال في أن هناك تمركز للقوة خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع، وأن هناك مراكز مؤثرة في صياغة قرارات المجتمع.

أن كافة منظمات المجتمع تحاول أن تحصل على القوة والتأثير، بل والانفراد بها للمشاركة في قرارات المجتمع، وهناك إستراتيجيتان لمشاركة المواطنين تستندان على نظريات القوة في المجتمع وكل منهما تشير إلى استقلال قوة المجتمع:

الأولى: وهي تقوم للاستيلاء على السلطة والنفوذ والتأثير عن طريق ضم المشاركين في المنظمة من ذوي النفوذ في المجتمع. وبذلك تمتلك نفوذاً غير رسمي.

الثانية: تقوم على نظريات القوة ولكن تستنكر نهاياتها، وتتوقع إحداث التغيير عن طريق مواجهة وتحدي مراكز القوة عن طريق قوة العدد المنظم وجماعات المواطنين في إيجاد مراكز قوة جديدة لا تقوم على تملك الثروة أو المكانة ولكن على قوة الحجم أو التخصص. وهذا النوع من المنظمات له القدرة على تحقيق التوافق من خلال مراكز القوة الموجودة سواء من داخلها أو من خلال أسلوب عملها.

أن الأمثلة العملية كثيرة لمحاولة المنظمات الكبيرة استخدام المشاركة لامتلاك القوة في سواء من طريق المقاطعات أو التفاوض من منطلق قوة الحجم، وتعتبر هذه المنظمات أن التفاوض يجب أن يتم من خلال القوة كمطلب أساسي، وأن بناء القوة يجب أن يوضع أولاً في مكان الصدارة أثناء العمل، ولذلك تستخدم المنظمات التي تتبنى إستراتيجية القوة الإصلاح كوسيلة لتحقيق الأهداف. وبالنسبة لاستعراض إستراتيجيات المشاركة نجدها جميعًا تتفق في أن المشاركة قد تكون هدفًا في حد ذاته أو وسيلة لتحقيق الأهداف، إلا أنها جميعًا تتفق على أساس أن المشاركة مطلب حيوي بالنسبة للمنظمات سواء لإضفاء الشرعية عليها أو لتحقيق الاستمرارية لها.

المشاركة والاغتراب:

أن قياس المشاركة من الأمور الصعبة لتعدد المتغيرات المتداخلة فيها من حيث تنوع المشاركة أو تدرج مستوياتها أو درجة شدتها. ومن هنا فإن الباحث قد حاول بجانب التعرف على أنشطة المشاركة في المجتمع – أن يتعرف على مدى وجود الاستعداد للمشاركة (أن القيام بالمشاركة نفسها قد يقابل بمعوقات داخل المجتمع، وبرغم توفر الأستعدادات لا تتحقق المشاركة نفسها) ولذا لم يتم عن طريق قياس مدى ظهور سمة الأغتراب بين جماعات المجتمعين على أساس أن من أهم الشروط لتحقيق المشاركة والإقبال عليها هو توافر الشعور لدى الفرد بالإنتمائية إلى المجتمع ككل ليتقدم ويشارك طواعية لما فيه خدمة المجتمع. ونجد أن علماء الاجتماع يفسرون الأغتراب على أنه حالة أجتماعية تنتاب الإنسان تتضمن قيمًا سلبية أو عكسية، وبالرغم من الأختلاف الإيديولوجي والنظري للعديد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع أو السياسة وعلم النفس، إلا أن هناك أتفاقًا على قضية أساسية بالنسبة للاغتراب وهي:

- أن مصطلح الاغتراب يشير إلى العجز أو الضياع في الحيـــاة بالنـــسبة للأفراد والجماعات والمجتمعات، أنها تحديد لموقف سلبي، ويركز "لـــورد Luds" على السمات السلبية لمفهوم الاغتراب (في فترة ما قبل الميلاد وحتى هيجل وكافة علماء الاجتماع الألمان في القرن العشرين) ويؤكد أن المفهـــوم اللغـــوي لكلمـــة الأغتراب Alienation في اللغة الإنجليزيـــة يعـــود أصـــلاً للمفهـــوم اللاتينـــي Alienation, Alienare, Abalientio وقد تم توظيف هـــذا المفهـــوم بمعرفـــة الفلاسفة الرومان القدماء من أمثال "شيشرون Cicero" على أســـاس أنـــه محـــك لانتقال السعة من حيث الملكية، وهكذا نجد أن هذا المفهوم موجود في الحـــضارة الرومانية وقانون تقسيم الأراضي"(١).

واللغة الألمانية تتضمن نفس الكلمة اللاتينية التي أســـتخدمت مـــن القـــرن الثالث عشر، وخاصة الكلمة اليونانية التي وردت في ترجمة التوراة إلى اللاتينيـــة والألمانية، وبدأ كثير من الفلاسفة الألمان أستخدام هذا المفهوم، وكذلك في الطقوس المسيحية، فالمسيحية ترى الأغتراب على أنه نوع من السلبية لموقف قيمـــي. وإذا كانت كلمة الروح هي لب الفكر المعمداني في المسيحية، كان الأغتـــراب معنـــاه الأنفصام، أن تعيش بعيدًا عن أرضك، أو على غير طبيعتك، أو بغير حماية، وأن من يخرج عن كلمة الله يمكن أن يطبق عليه مفهوم الأغتراب، لأن الأغتراب هـــو نوع من الأنفصال. ويعرف "جون كليفن" John Clavin عالم اللاهوت بأنه ظهر منذ أبتعاد الإنسان عن تعاليم الرب وخروجه من الجنة ونزوله إلى الأرض.

ويتسع مفهوم الاغتراب كلما زاد الاعتماد على التكنولوجيـــا، ويمكـــن أن تكون هناك جماعات بأكملها يصدق عليها الأغتراب، كجماعات النساء في بعـــض

---

(1) Peter Christian Ludz, A. Forgotten Inteliactual of Alienation Concept, (in), R. Flix Geyer & David Schweitzerm (ed), Alenation Concept, (Problem of Meaning, Theory and Methods. Routledge & Kegan Paul. London, 198., pp. 21-29.

الدول المتخلفة، وعمال الصناعة في ظل النظم الرأسمالية، والعمـــال المهـــاجرين والفنانين وغيرهم من الجماعات التي تعيش على هامش المجتمع[١].

بمعنى أن العالم الأنجلوسكسون يستخدم مفهوم الأغتـــراب للاشـــارة إلـــى الإطار المرجعي الميتافيزقي، وهو أغتراب سلوكي أو شعوري أو تأثيري، بينما في الوقت الحالي ينتقل الأهتمام إلى فلسفات الاخلاق أو الإقتصاد الكلاسيكي ونجد أن "جورج سيمل George Simel" صاحب الفكر الفلسفي والإجتماعي فـــي أوربـــا والولايات المتحدة، أكد في أعماله نمط الرعب أو الخوف الذي ظهر مع بداية هذا القرن وتعكس مقالته تحت عنوان: Der Konflikt der Modern Kultur نمـــو وأزدياد المخاوف في حياتنا اليومية، الأمر الذي أدى بالإنسان أن يعيش غريبًا في الدنيا.

ويؤكد رأي "سيمل" الصراع الداخلي الناشئ عن الأخـــتلاف بـــين الحيـــاة والإنسان، ويمكن أن نراه بوضوح في نمو العديد من الحضارات.

إن تطويع الحياة لتكنولوجيا العصروالعلم، بمثابة أداة تؤدي بالنـــاس إلـــى الأنفصال عن واقع حياتهم، وأصبح الإنسان يعترف بالأغتراب كواقع ولا يحـــاول أن يناضل ضده، إلا أن كل ما يفعله هو محاولة مكافحة أسبابه.

إن الاغتراب معناه حياة كاملة مستقلة لمن يعيش حياته بطريقة تخالف مـــا أتفق عليه المجتمع، لدرجة أن هناك محاولة لتـــصنيف جماعـــات المجتمـــع إلـــى جماعات متفاعلة وجماعات متغربة كما هو الحال في تصنيف الناس إلى صالحين وغير صالحين[٢].

---

[1] R. Serge Denisoff & Ralf Wahrman An Introduction to Sociology, McMillan Publishing Co., N.Y. 1979. PP. 105-109.

[2] James W. Wander Zander, Sociology, John Wiley & Sons, N.Y., 1979. pp. 195-197.

ولذلك فإنه في هذه الأيام تقوم حملات للهجوم على فكرة التقدم التكنولوجي ليس من قبل الدوائر الإقتصادية، ولكن من الجماعات التي تهتم بـالقيم الروحية والثقافية، ويؤكدون أننا أصبحنا ضحية التنمية التي تتحقق من خلال التكنولوجيا على حساب ما يفقده الإنسان. ويمثل هذه النظرية كل من:

.(Rathenan & Spengler & Ortega Y. Gasset & Huizinga)

ولا أحد ينكر موقف عمدة دانزنج Danzing الذي قام لإيعاز من رجال الدين في عام ١٥٧٩ لاتخاذ قرار بقتل مخترع آلة النسيج سرًا. ومنذ ذلك الوقت ظهر مفهوم الاغتراب وعلاقته بالتكنولوجيا[١١].

ويعتبر مفهوم الأغتراب وأستخدامه محدود نسبيًا في علم الاجتماع، ويقتصر فقط على التعريف بأنها من منطلق سيكولوجي عن طريق الاتجاهات والمشاعر الفردية، أومن منطلق فلسفي عن طريق الاشارة إلى السمات التي تشترك فيها الطبيعة الإنسانية. إن كثيرًا من الكتاب الذين حاولوا أن يصيغوا معطيات الماركسية بالنسبة للأغتراب، وبوصفها تتضمن نظرية خاصة بالبناء الاجتماعي، يقسمون الاغتراب إلى نوعين:

أغتراب موضوعي Objective Alienation.

أغتراب ذاتي (نتيجة الاغتراب الموضوعي) Subjective Alienation.

ولكي نقترب سوسيولوجيًا من مفهوم الاغتراب من الناحية البنائية علينا أن نحدد الفقرب بين الأغتراب Alienation في النظرية المادية عند ماركس، وأيضًا العلاقة بين الأغتراب بمعنى الضياع وعدم الأنتماء Loss and Relinouishment Hostility or Estrangement الشعور بالبعد والكراهية

---

[١١] Fritz Pappenheim The Alienation of Modern Man. Monthly Review Press. N.Y.. . . 8, pp 20-46.

وفي أعمال ماركس الأخيرة نجد أن Estrangement تعني ما هو ضد التماسك Soldarity بينما الاغتراب معناه توقف الأخذ والعطاء أو التفاعل بين شخص وآخر، أو فقد أو انتقال القوة.

ونحن نقصد من وراء هذا العرض التأكيد على أن وجود سمة الأغتراب من شأنه أن يؤدي إلى عدم الشماركة وحق تقرير المصير.

وبالفعل نجد أن "ماركوفتش Markovic" يؤكد على أن حق تقرير المصير والمشاركة على العكس تمامًا من محتوى الأغتراب بصفة عامة وذلك للأسباب التالية[1]:

- أن السمة الغالبة للأغتراب تتضمن فقدان السيطرة على الأنتاج، بينما حق تقرير المصير يضمن ملكية الأنتاج وتوزيعه.

- تتأثر العلاقات الإجتماعية بالأغتراب وتنشأ المنافسة الشديدة والحقد وعدم الثقة والعدوانية، ويميل الفرد إلى الاستقلالية والفردية في تعامله مع مشكلات المجتمع.

- يؤدي الأغتراب إلى قتل الطاقات الخلاقة والمبدعة في الإنسان، بينما نجد أن المشاركة تؤدي إلى التحرر من السيطرة وتحرير الطاقات والتنمية.

وتلعب الخدمة الإجتماعية دورًا في تحديد الأولويات لدى جماعات المجتمع من خلال المشاركة من قبل قيادات المجتمع وتعبر الأولويات لدى جماعات المجتمع من خلال المشاركة من قبل قيادات المجتمع وتعبر الأولويات عن الحاجة الإجتماعية غير المشبعة في المجتمع كما ظهر فيما يلي:

---

[1] Mihailo Markovic, Alienation Labour and Self-Determination, (in), Ibid pp. 130-148.

تحديد الأولويات بالنسبة للحاجات الإجتماعية:

يأتي مفهوم الحاجة الإجتماعيـــة كأحـــد مكونـــات الرعايـــة أو الخـــدمات الإجتماعية، والتاريخ التطوري لخدمات الرعاية الإجتماعية تعبيـــر صـــادق عـــن الطريق الذي انتهى إلى الاعتراف بالحاجات الإجتماعية والتدابير المجتمعية التـــي يجب أن تنظم مقابلتها أو محاولة إشباعها.

وكما هو الحال بالنسبة لكافة المفاهيم الإجتماعية نجد من الصعوبة الوصول إلى تحديد كامل لماهية مفهوم الأحتياجات، ولكن البعض يرى أن الشعور بالحاجة إلى وجود خدمات لهو أصدق تعبير عن وجود حاجات غير مشبعة في المجتمع.

ويحظى مفهوم "الحاجات" بالاهتمام من قبل علماء الاقتصاد على سبيل المثـــال ولكن نجد أن لديهم مقياسًا دقيقًا للحاجة ودرجة الكفاية لإشباعها (الكفاية الحدية)، ولكن لا نجد مثل هذا الأمر يمكن توافره بالنسبة للخدمة الإجتماعية، وذلك لعدم وجود علاقة السببية المحددة الاتجاه بين تكلفة الخدمة ومدى ما تخصصه من إشباع، ولكـــن هنـــاك مؤشرات يمكن أن نسترشد بها في قياس مدى إشباع الحاجات وهي:

الحاجات المعيارية:

وهذا ما يعرفه بعض المهنيين أو علماء الإدارة والاجتماع "بالمستوى اللائق أو المأمول Disirablr Standard" وأي فرد يهبط مستوى الإشباع لديه عن هـــذا المعيار يعتبر في حاجة إلى إشباع، ومثال لهذا المقياس خرجت لنا بعض المقاييس مثل 'مقياس العجز" والذي وصفه "Peter Townseny" وكذلك مقيـــاس "العزلـــة الاجتماعي" والذي قدمه "Jeteny Tunstoll" فهو تعبير عن أمثلـــة للمـــستويات المعيارية التي تستخدم لتحديد الحاجات.

إشباع الحاجة:

وفي هذا المجال ينظر إلى الحاجة على أنها مرادف للرغبة Need is equated with want ويتوقف قياس الإشباع وفقًا لهذا المفقود على سؤال الجمهور إذا كان يشعر بإشباع حاجات معينة (كثيرًا ما تستخدم هذه الطريقة في برامج التنمية الإجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية)، والشعور بإشباع الحاجات لا يكفي بمفرده كمقياس للحاجة الحقيقية، إن الأمر يتوقف على منظور الشخص نفسه إذا كان على علم بتوفر الخدمة أو الرعاية، والتي يمكن ألا يعرف عن مدى توافرها إلا ذوي الحاجة.

الشعور بالحاجة:

وهذا يتحدد بعدد الراغبين أو ذوى الشعور بالحاجة، ويقوم هذا الشعور على مسلمة أساسية مؤداها أن الإنسان لا يشعر بالحاجة إلا عندما يشعر بحاجته شخصيًا لها، وكثيرًا ما يستخدم هذا المفهوم في مجال الرعاية الصحية، وفي هذا المجال تتخذ من قائمة الانتظار مقياسًا لإشباع الحاجة، ويعتبر هذا المقياس ضعيفًا لأنه يعتمد على قوائم الانتظار وحدها ولا يأخذ في الإعتبار بقية أفراد جماعة المجتمع.

الحاجات المقارنة:

وذلك عن طريق قياس مدى الإشباع لدى من يتلقوا خدمات أو برامج رعاية مع غيرهم من المتلقين، ولو لم يكن هناك فروق جوهرية فهذا معناه ضمنا الحاجات غير مشبعة على الوجه الأكمل. ويستخدم هذا المقياس لدى الأفراد أو مناطق جغرافية بأخرى ونجد أن "Bled-dyn Daties" تبع المتغيرات التي تعبر عن بعض المشكلات الإجتماعية في منطقة جغرافية والتي لا توجد في منطقة جغرافية أخرى من خلال الهوة أو الفجوة بين الخدمات ومدى توافرها في مجتمع مجتمع محلي وغيابها عن مجتمع أخر، ولكن يعاب على هذا المقياس أنه

يقيس توفر الرعاية أو الخدمة دون الأهتمام بمستوى الأداء أو الإشباع ويـستخدم المنهج المقارن لقياس مدى الحاجة إلى الرعاية أو الخدمة.

الشخص أ سماته الشخصية = جـ + ء ومع ذلك يحصل على الخدمات في المجتمع هـ.

الشخص ب سماته الشخصية = جـ + ء لا يحصل على خدمات الإشـباع لاحتياجاته في المجتمع، وفي هذه الحالة تكون المحصلة أن مجتمع (و) في حاجـة إلى توفير الخدمات المشابهة في المجتمع (هـ).

وفيما يلي بيان تداخل المقاييس المختلفة من الحاجـات الإجتماعيـة للمجتمـع المحلي:

الفصل الرابع

القيم الاجتماعية وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي

مقدمة:

أولاً: ـ مدخل لدراسة القيم.

ثانيًا: مفهوم القيم (منظورات متعددة).

ثالثًا: علاقة العلم بموضوع القيم.

رابعًا: الاهتمام بالقيم في بحوث الخدمة الاجتماعية.

خامسًا: طبيعة القيم ومكونات نسق القيم.

سادسًا: تقسيمات القيم.

القيم الاجتماعية وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي

مقدمة:

تعتبر القيم من المفهومات الأساسية في كافة العلوم الإنسانية، وتستمد أهميتها لما لها من خصائص نفيسة واجتماعية بالإضافة إلى أنها تتسم بالعمومية بوصفها من موجهات السلوك. وهي التي تحرك الفرد للأهداف، كما أنها في الوقت ذاته مرجعًا للحكم على سلوكه.

وتشترك القيم في كافة أنماط التفاعل، بل أنها ضمان إستمرارية التفاعل بين أفراد وجماعات المجتمع، إلا أنها توفر قدر من التوقعات التي يتفاهمون على أساسها ويخضعون تصرفاتهم لها، ويعتزون بالحفاظ عليها، والدفاع عنها، والإستماتة في سبيلها ونبذ المغير عليها والمشوه لأنماطها[1].

وتشير القيم إلى تفضيات معتادة لمعان كثيرة وغايات مصحوبة بمشاعر عميقة، ولذلك فهي على خلاف السلوك الذي لا يحتوي على قيمة في حد ذاته ولكن تأثير القيمة من خلال الاختيار بين السلوك وأنماطه.

أما الفرق بين النظرة القيمية والنظرة العلمية من حيث أن النظرة العلمية تحدد الشيء كما يجب أن يكون، بينما القيم تبتعد أو تقترب من النظرة العلمية تبعًا للمواقف والمعتقدات والاتجاهات والمثاليات والمبادئ الأخلاقية التي تتضمنها ثقافة المجتمع [2].

وبذلك فأن القيم تصور البيئة المحيطة، وما يجب أن تكون عليه في ضوء

---

[1] د. محمد إبراهيم كاظم، القيم السائدة بين الشباب، وزارة الشباب، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣.

[2] Bealah Robetrt & Burrt Galaway, (ed.), Siocal Work Process, The Dorsey Press, Homewood, Ilinois, 1974, pp. 53-45.

توقعات الآخرين، وتحدد الأهداف المرغوبة، وهو بمثابة النموذج المثـــالي إشــباع الحاجات الأساسية[1]. وهذا يعطينا الأسباب الحقيقية لأختلاف التوجيهات القيمية من ثقافة إلى أخرى، بل بين الثقافات الفرعية للمجتمع الواحد. والناس يفسرون المواقف من خلال التوقعات القيمية الكلية النابعة من الموقف، والأدوار التي يمارسونها في علاقاتهم بالآخرين، وعلى ذلك فإن القيم لها أستخدام أساسي لتحقيق وظائف الأفراد في المجتمع لأنها ترتبط بالمجتمع وبمن يعيشون فيه.

أولا: مدخل لدراسة القيم.

إن القيم بما تحتويه من توجيهات وبمرور الوقت تندمج في ثقافة المجتمـــع عن طريق عدة أمور من بينها أن تتحول إلى شكل معايير اجتماعية، وقواعد للقياس نظامية، وعلى ذلك فإن القيم تعتبر إطار مرجعيًا لسلوك الفرد في المواقف المختلفـــة أو مبادئ أخلاقية تقودنا في تعاملنا مع مشكلات الحياة وفي علاقتنا بالآخرين، أنها تحركنا في أختيار نوع سلوكنا وأهداف حياتنا، كما تحدد لنا ما يجب أن نقبله[2].

وعلى ذلك يمكن أن تكون القيم أحكامًا يصدرها الفرد على البيئة المحيطـــة المادية وغير المادية، وهي تنظيمات معقدة تتضمن أحكامًا عقليـــة أنفعاليـــة نحـــو

---

[1] أول من استخدم مفهوم القيمة وهو باللغة الألمانية Wert "لاتز" Lqtze وقد استخدمها بالمعنى الفلـــسفي وكـــذلك اللاهوتي ريتشل Retshl وعلماء الاقتصاد النمساويون Von Pahom Paver Ven Wiserk Manger.

ثم ذاع استخدام هذا المفهوم ونالت نظريات القيمة مكانتها في ألمانيا منذ عام ١٩٠٠ وفي إنجلترا وأمريكا منذ عام ١٩١٠. وفي آخر عام ١٩١٢ بدأ عالم الاجتماع كولي Cooley سلسلة من المقالات التي اهتمت بـــابراز أهميـــة القيم في دراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها وخص بالذكر دورها في النظم الاجتماعية، ومنذ هذا الوقت بدأ كـــل علم من العلوم الاجتماعية يهتم بدراسة القيم ويعترف بها كمعطيات اجتماعية – (ناديـــة حلـــيم ســـليمان – القـــيم الاجتماعية وعلاقتها بالاتجاه نحو تنظيم الأسرة، رسالة ماجستير منشورة – كليـــة الآداب جامعـــة عـــين شـــمس ١٩٧٦).

– (فوزية دياب – القيم والعادات مع دراسة ميدانية – دار الكتاب العربي والنشر – القاهرة – ١٩٦٩).

[2] Max siporin, Introduction to social Work Practice, Mac Millan Publisging Company, N.Y., 1975. pp. 62-68.

الأشخاص أو الأشياء أو المعاني بما تتضمنه من تفضيلات وفقا لتقديرات متفاوتة صراحة أو ضمنًا، ويمكن أن نتصور هذه التقديرات على أساس متصل يبدأ بالتقبل ويمر بالتوقف وينتهي بالرفض[1]. وهذا الرأي يؤكد أن القيم المجتمعية يمكن صياغتها في صورة (متصل قيمي) تتحدد أطرافه بالقبول والرفض، بينما توجد درجات متقاربة بين القبول والرفض، وهذا الرأي استفاد منه الباحث في صياغته لمقاييس مكونات نسق القيم في مجتمعي الدراسة حتى يتسنى له تحويل البيانات الكيفية إلى صورة كمية – يسهل قياسها ومقارنتها بين مجتمعي البحث.

وفكرة المتصل المستمر تؤيد النظرة على القيمة على أساس أنها مقياس للشدة، فعندما نعطي قيمة كبيرة لفكرة أو انفعال معين، فأن ذلك يعني أن هذه الفكرة أو هذا الانفعال ذو قوة ووزن في تحفيز السلوك وتوجيهه. ويمكن اعتبار ترتيب الافضليات تعبيرًا عن سمة النسبية في القيم من حيث أختلاف أوزانها بين الأفراد والجماعات في المجتمع[2]. وهذا يفسر لنا الاختلاف النسبي لمكونات نسق القيم في المجتمع عنه في أي مجتمع آخر وإذا افترضنا الاتفاق بين المجتمعات المحلية في معطيات ومكونات نسق القيم، فإننا نتوقع اختلاف في ترتيب كسب الأهمية أو تحديد مكانها أفقيًا بفضل صياغة متصل قيمي لكل مجتمع على حدة. وتختلف النظرة على القيمة من حيث أنها قد تكون أو تعبر سمات معينة إذا توافرت في الإنسان يمكن الحكم عليه بأنه صالحًا وصادقًا ومحترمًا. بينما يمكن النظر إليها بصورة مجردة على أساس أنها أحكامها يصدرها الإنسان نفسه إلى الأشياء المحيطة به

---

(1) د. لويس كامل مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي (إعداد وتنسيق وتقديم) – الدار القومية للطباعة والنشر – ١٩٦٥ ص ٦٠٢

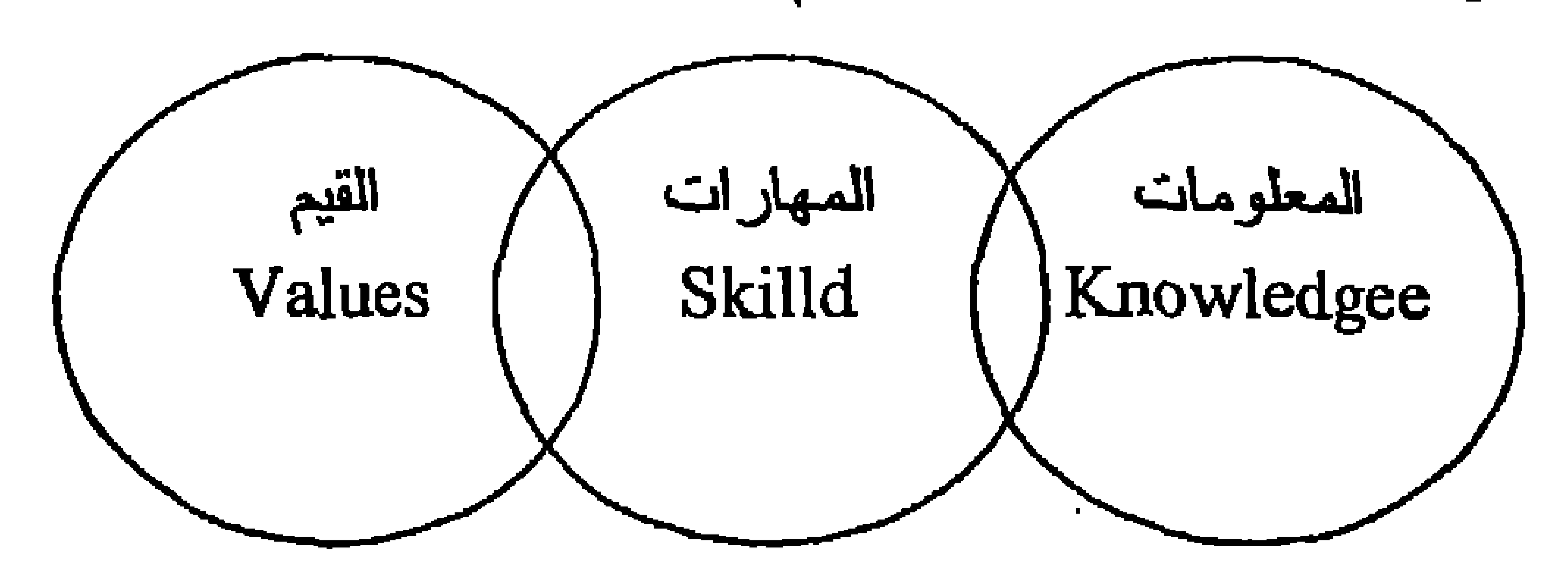
(2) G.F.Rilbens, patterns of Behaviour, Edward arnoid, 1979 p. 18.

(ترتيب الافضليات لومنح وقت أكثر لقينة ما يعتبر معيارًا إجماليًا لشدة القوة لدى القيمة. د. فرج أحمد وآخرون – ترجمة نظريات الشخصية الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١، ص ١٢٦).

من خلال المواقف التي يتفاعل معها[١].

وتفيد فكرة المؤثرات القيمية وارتباطها بمواقف الحياة اليومية لدى أفـراد المجتمع للوقوف على ردود الأفعال والاستجابات تجاه هذه المواقف وبذلك تتحـول البيانات الكيفية إلى بيانات كمية بطريقة غير مباشرة فـي ضـوء الإسـتراتيجية المنهجية التي يعتمد عليها الباحث في الإطار العام للبحث.

ويمكن أن نمثل علاقة الإطار القيمي بأبعاد الممارسة الأخرى في صورة ثلاث حلقات متداخلة تتوسطها المهارات بينما القيم المعلومات ممثل الحلقات الجانبية.



وكثيرًا ما نوقش مفهوم القيم في الخدمة الاجتماعية على أساس أن أي عمل تطبيقي أو ممارسة مهنية لابد وأن تتأثر بـالقيم الشخـصية Personal Values والقيم المهنية Professionoal Values وقيم العميل Client's Values أو قـيم الجماعة والمجتمع ككل Values of Client grouq or Society.

ويعرض روبن وليامز Williams وصفًا للقيم الأساسية في الممارسة على أساس أنها[٢].

- عناصر تجريدية أكثر من أن تكون ملموسة تعبـر عـن ردود أفعـال انفعالية، وتظهر من خلال تصرف الفرد في المواقف الحالية.

---

[١] يتبنى الدكتور / محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف ١٩٦٣.

[2] Robin M. W.illiams, American Society, A Sociological Interpretation, Alfret A., Knopf, N.Y., 1970 P. 445.

- أنها تؤثر بإيجاد الحوافز أو الدافع نحو الفعل أو الأداء.

- أن دور القيم لا يقتصر على مجرد تحديد أهداف السلوك أو الفعل ولكنها بالإضافة إلى ذلك ممثل الإطار الذي من خلاله ينتقي الفرد أهدافه.

- إن أهمية القيم ليست نسبية أو ممثل جزءًا من الاهتمام.

وإذا كان من الصعب تحول القيم إلىَ ألفاظ أو مفاهيم مجردة أو إلى سلوك ومواقف فأنه من الجائز عطف القيم بعضها على بعض كما يجوز عطف الأوزان بعضها على بعض على أساس أن القيم تحوى بعدًا انفعاليًا يتحقق الاتساق بين مكوناته[1].

وتراث القيم يتضمن العديد من الدراسات لمختلف فروع المعرفة، وخاصة في دراسة الأنساق القيمية من خلال تحديد قوائم للقيم والتي تضمنها النماذج البنائية للدراسات الوصفية أو المقارنة ذلك لأن من المسلم به أن المستويات الخاصة بالقيم والقواعد العامة والأهداف والمعايير وغيرها من محددات السلوك تكون ما نسميه بالنسق الثقافي للقيم:

ومع ذلك فإنه يصعب القول بأن هناك نظرية في القيم، لأن التوصل إلى مثل هذه النظرية يتطلب إيجاد العلاقة بين مكونات نسق القيم سواء كانت هذه فكرة النظر إلى القيم على أنها صفات أو خصائص يحددها المجتمع ويقيم من خلالها أو يستند إليها في تحديده لما يجب أن يكون عليه الإنسان بينما يتبنى الدكتور/ اسكندر وآخرون (**قيمنا الاجتماعية أثرها في تكوين الشخصية القاهرة الحديثة، ١٩٦٢**) فكرة النظرة المجردة إلى القيم من حيث أنها لفظ يطلق ليدل على عملية تقويم بها

---

(1) Ethl M. Albert, Value Systems, (in), Encyclopedia of Social Science. The Mac Millan Company, The Free N.Y., 1976, 288-287.

الإنسان تنتهي بإصدار حكم على شيء ما أو موضوع ما أو موقف ما، وتبدأ هـذه العملية عادة حيث يستثار الشك حول الشيء أو الموقف في سياق الخبرة الإنسانية.

العلاقة بنائية أو وظيفية. ولأننا لا يمكن أن نجزم بأن القيم لها تأثير علـى أو سببي بحيث يمكن إعادة صياغتها بأسلوب علمي لتحقيـق فعاليـة المـشاركة باعتبارها من المتغيرات التابعة. وبصفة عامة يصعب إعادة بناء نسق القـيم مـن خلال عوامل خارجية، وهذا ما يضفي أهمية خاصة على الدراسة الحالية من حيث أننا نأمل بأن تؤدي بنا على التعرف على مدخل مناسب للممارسة من خلال نـسق القيم الفعلي للمجتمع الريفي. وطبيعة هذا الهدف يملي علينا أن يحدد لنا موقفنا من الاتجاهات المتعددة التي تفسر القيم بما يحقق تحديد أوجه الاخـتلاف بـين القـيم وغيرها من المفاهيم المتشابهة وموقع دراسات القيم من بحوث الخدمة الاجتماعية، ثم ننتهي إلى التعرف على مكونات نسق القيم في مجتمعي البحث.

ثانيًا: مفهوم القيم: (منظورات متعددة).

أستخدام مفهوم القيم أستخداما فنيًا خاصًا في ميدان الإقتصاد، ثم مـا لبـث خلال الثلاثين عامًا الخيرة أن انتشر أستخدامه في كافة العلوم الاجتماعيـة نتيجـة للإسهامات التي قام بها بعض الرواد من أمثال زنانيكي، وتوماس Znaniccki & Thomas في كتابهما (الفلاح البولندي في أوريا وأمريكا ١٩١٨) ومن بعدها بـدأ علماء النفس في أستخدام المصطلحات ذات العلاقة بمفهوم القيمة مثل (الاتجاهـات – والاحتياجات – والعواطف – والأمزجة – والاهتمامات والتفضيل والدوافع). كم أن علماء الانثروبولوجيا بدءوا بأستخدام مصطلحات (الواجب – روح الـشعب – الفكر – وأسلوب الحياة). أما علماء الاجتماع والعلوم السياسية فـأنهم يـستخدمون اصطلاحت أخرى ذات علاقة بالقيم مثل (الأخلاقيات – الأيديولوجيات – العادات – الاتجاهات – الحقوق – التصيق المجتمعي).

ولذلك فإننا سوف نتعرض لمفهوم القيم من منظور العديــد مــن العلــوم والتخصصات ليس بهدف الوقوف على ما بينهم من اختلافات، لأن هذا من المسلم به.سلفًا نظرًا لاختلاف الاهتمامات والتخصصات لكل فرع من فــروع المعرفــة، ولكن الهدف الأساسي تكوين ملامح عامة وأساسية لمفهوم القيم من خلال ما يجمع عليه العلماء في فروع المعرفة الإنسانية.

ونجد على سبيل المثال، إن علم الإقتصاد يتناول مفهوم القيمة أو المنفعــة بأكثر من مدلول على أساس إن التحدي الذي كان يواجه على الإقتصاد يتمثل فــي التوصل إلى مقاييس المنفعة التي تؤثر بدورها في الأختيار بين البدائل لدرجــة إن البعض كان يطلق على علم الإقتصاد (علم القيمة). ويرجع أستخدام مفهوم القيمــة في علم الإقتصاد عندما أستخدم آدم سميث هذا التعبير على أساس أنه يطلق علــى قيمة الشيء بالنسبة لشخص معين (قيمة المنفعة Vauue in use) وهــي مــسألة أعتبارية، وفي أحيان أخرى بمعنى (القــوة الــشرائية Purchasing Power) أو (قيمة الاستبدال Value exchange) يهتم علم الإقتصاد بنظرية القيمة بوصــفها المنظم الأكبر لأشكال كثيرة من النشاط. ومن أهم النظريات الإقتصادية التي تقــوم على القيمة نظرية العمــل أو نظريــة الإنتــاج Cost of Production theory ونظرية نفقة إعادة الإنتاج Cost reproduction[1].

بينما نجد أن أستخدام مفهوم القيمة في علم النفس، وخاصة في لوقت الحالي يتم بصورة واسعة على أساس أن فروع التخصص في علم النفس تتفاوت فيما بينها في تحديد مفهوم القيمة. فنجد أن علم النفس الأكاديمي يميل إلى استخدم مفهوم القيمة رمدي تأثيرها في البحث والنظرية، بينما علم النفس التجريبي رغم أنه ينكر أو يقاوم أستخدام نظرية القيم، إلا أن المشاهدات الامبيريقية تؤكد الاعتراف بظاهــرة القيــم

---

[1] د. عبد المنعم البيه، نظريات القيمة، دار نشر الثقافة، ١٩٥٨، ص ٣٣ – ٣٥.

وتأثيرها الحافزي بالنسبة للمواقف.

ويعرف علم النفس القيم على أنها (تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية مصممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوهـا والقيمـة مفهوم مجرد ضمني غالبًا ما يعبر عن الفضل أو الامتياز، ودرجة التفضيل التـي ترتبط بالأشخاص أو الأشياء أو المعاني).

وبذلك تلعب القيم دورًا خاصة في مجال علم النفس الاجتمـاعي بوصـفها معايير للخير والشر، تقبلها الجماعة وترضاها لنفسها، وتلزم الفرد بإتباع مـساكنها ودورها، فهي بمثابة معايير اجتماعية ذات صبغة أنفعاليـة قويـة عامـة تتـصل بالمستويات الأخلاقية التي تضعها الجماعة ويمتصها الفرد ليقيم بها موازيين يـزن بها أفعاله وتنظيم هذه القيم في كل متسق من حيث التكوين والبنية، وتهيمن علـى حياة الفرد وتحدد له اتجاهاته، وهي بهذا إطار نفسي اجتماعي معياري متقن[١].

بينما نجد أن علماء الانثروبولوجيا يتناولون مفهوم القيم من منظور خاص ويتضح ذلك من الأعمال التي قام بها كل من:

Clde Kluckhohn & Coudill & Scarr 1952-1962.

Florence Kluckhohn & Fred Strodt Beck 1961.

والتي أكدت أن هناك تأثيرًا لسيطرة الثقافة والبؤرة الثقافية، وبـدأ تعيـين مفهوم الثقافة كما عند موريس أوبلر Morrisse E.Opler.

---

[١] تم الرجوع بالنسبة لموضع القيم في علم النفس لمراجع تناولت الموضوع بالتفصيل من بينها:

- د. مختار حمزة، أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجتمع العلمي، جدة، ١٩٧٩، ص ص ١٥٥-١٦٥.
- د. فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، ١٩٥٤، ص ١٩٤.
- د. محمود السيد أبو النيل، علم النفس الاجتماعي، دراسات مصرية معاصرة، الجهاز المركـزي للكتـب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، ١٩٧٨ ص ١٤٤.
- د. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، ١٩٧٤، ص ص ١٢٥ – ١٢٨.

أما بالنسبة للعلوم السياسية في شكلها التقليدي فأنها تهتم بالنظرة المعيارية كمحاولة لصياغة وتصنيف الحياة السياسية. وتشير الدراسات العلمية للسلوك السياسي إلى تأكيد الاعتراف بالقيم الأصلية بالقيم أو التي تعتبر ذات بعد تأثيري كحقائق يمكن أستخدامها في التحليل السياسي، ويصبح دور واضعي السياسة هو توظيف المعطيات القيمية لصالح السياسة القائمة والتعرف على القيم المؤيدة للاتجاهات السياسية من خلال أستقراء تاريخ الأمة.

وفي الفلسفة نجد أن أفلاطون هو أول من ناقش بعض المفاهيم المرتبطة بالأحكام القيمية كالخير والحق والواجب والفضيلة. والقيمة بالنسبة للفلسفة تعني تقديرًا للصواب. وأستخدام هذا المفهوم عند الفلاسفة الألمان، وخاصة عند لوتز شيخمب مخفئ الذي أعطى للمفهوم للقيمة و القيم، أثري التفكير الفلسفي بتحديد أهمية القيمة من حيث:

- إن القيمة تعني الخير أو الشيء المرغوب فيه.
- إن القيمة ترادف لصواب أو الواجب أو الصدق أو القداسة، ويمكن أن تمتد هذا المفهوم إلى ما لا نهاية أو عكس الخط الصفري[1].

ولقد حظى مفهوم القيم باهتمام علماء الاجتماع منذ فترة طويلة[2].

---

(1) paul Edwards. The nculopedia of philosophy, Vol, 9 Mac Millan Company, The free Press N. Y., 1967, p. 229.

(2) لو تفحصنا مدارس علم الاجتماع المختلفة لوجدنا ظهور مفهوم القيمة ضمنا أو صراحة في كافة هذه المدارس بداية من المدرسة الفرنسية، وخاصة عند أميل دور كايم الذي حدد مكونات الظاهر بأنها نظم اجتماعية لها صفة الضغط والإجبار، كما تتكون من الرموز الاجتماعية والقيم والأفكار والمثل، كما يؤكد مفهوم الضمير الجمعي في تحديد الضبط في المجتمع.

أما المدرسة الإنجليزية وعلى رأسها هربرت سبنسر وما طرأ على النظرية العضوية من تغيرات أدت إلى ظهور نظرية التطور التي تؤمن في أساسها بالتعديل في نسق التوقعات بين الوحدات، ولو تناولنا هذا المفهوم بالتحليل

أما محاولة التعرف في حد ذاتها بالنسبة للقيم في علم الاجتماع فـيمكن أن نجملها في القيم هي الشيء الذي بواسطته يحدد المرغوب فيه Robert Park & Burgess أو أي شيء يسعى إليه الناس أو يبتعدون عنه لتحقيق مكانة اجتماعيـة George Lundberg وهي بمثابة الجوانب التي يمكن ملاحظتها للدوافع الخاصة لتحقيق الأهداف، أو التي تشبع رغبة أو امنية Richarf T. Lapiere والتي عـن طريقها يمكن أن نفهم المعلومات المتاحة، أو التفاعلات داخل الجماعة الاجتماعيـة Znanieki وهي بذلك تصورات إدراكية واضـحة أو جليـة، مميـزة للفـرد أو الشخصية أو لجماعتها. وعن طريقها يتم الأختيار بين البدائل وهي تقـود سـلوك الفرد للتعبير بطريقة شرعية عن الفعل الاجتماعي.

-لوجدنا أن نسق التوقعات لابد وأن تكون القيم السائدة في المجتمع هي ضمن الاعتبارات الأساسية في تحديد هـذه التوقعات.

أما المدرسة الألمانية وعلى رأسها ماكس فيبر فإنها تهتم بأثر القيم وتدخلها في تحديد مسار البحـث العلمي،ولقـد حاول ماكس فيبر وضع أساس موضوعي للعلوم الاجتماعية ونادى بالفصل بين العلم والوظيفة المعياريـة أوجـد مفهوم (النياقة القيمية) إن موضوعات العلم تتكون من خلال قيمنا.

- المدرسة الأمريكية ولنأخذ على سبيل المثال سروكي، وتالكوت بارسونز، وسوف نجد الأول حاول الوصـول إلى تعميمات عن التغير الاجتماعي والثقافي من خلال تاريخ الإنسانية كمؤشر محدد للقيم، ويعبر عن التفاعل على أساس أنه ظاهرة اجتماعية ثقافية تتكون من ثلاث عناصر:

- الشخصية كفاعل.
- المجتمع باعتباره المجموع الكلي للمتفاعلين.
- الثقافة وهي المجموع الكلي للمعاني والقيم والمعايير الناشئة عن الشخصيات المتفاعلة.

أما تالكوت بارسونز فنجد في نظرية الفعل الاجتماعي يؤكد على إن الموجهات الدافعية أو القيميـة هـي إحـدى أركان الفعل الاجتماعي (الفعل – الموقف – الموجهات).

ويقسم القيم إلى قيم أخلاقية وتقديرية وإدراكية ومعرفية. بينما في نظرية (التفاعل الاجتماعي) يؤكد علـى أهميـة الأساس المشترك لأطراف التفاعل والذي يطلق عليه النظام المعياري (نظرة قيمية)، بينما في نظرية التنظيم نجـده يهتم بالقوة ـ ممارستها والتي تقوم على أربعة شروط كان أولها إقامة وتأسيس نسق قيمي يجعل هـدف التنظـيم أمرًا مشروعًا.

وهي بذلك مستويات معيارية يمكن أن نحتكم إليهـا Hilip Jacob & J. Flink[1].

ويحدد بعض علماء الاجتماع سمات أساسية للقيم من أهمها:

- إن عدد القيم التي يمتلكها الفرد ليست بالشيء الكثير.
- يمتلك أفراد المجتمع نفس القيم ولكن بدرجات متفاوتة.
- تنظيم القيم فيما أن نسميه نسق القيم.
- أن القيم الموجودة لدى الإنسان نتاج للثقافة والنظم المجتمعية بتفاعلها مع شخص الفرد.

- إن أهمية القيم الإنسانية نتيجة طبيعية لتأثيرها الفعال في كافة الظـواهر الاجتماعية التي يهتم بدراستها وتفسيرها علماء الاجتماع[2].

كما أن القيم تعتبر عنصرًا مشتركًا في تركيب البناء الاجتمـاعي، ويـرى علماء الاجتماع أن القيم من صنع المجتمع، وأنها تعبير عن الواقع، فـالقيم حقًـا واقعية في المجتمع ويحاول عالم الاجتماعي عند دراسة القيم أن يحللها ويفـسرها ويقارن بين الجماعات المختلفة وتأثير القيم في السلوك[3].

ونجد صدى ذلك في دراسات علم الاجتماع السياسي، حيث تتضح إسهامات كل من باحوث Bagchot ودي توكفيل do Tocqueville.

في معالجة الدور الذي تلعبه القيم والعواطف والرموز في السياسة، كما أن ماكريدس Roy Macridis يحدد مفهوم الثقافة السياسية بتلك الأهداف المـشتركة

---

(1) Nichalas Rescher, Introduction to Value Theory, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N. J., 1969 p. 2-4.

(2) Moitpn Rokeach, The Nature of Human Values, The Free Press N, Y., 1973, P. 31.

(3) د. محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ص ٣٨٩ -٣٨٠.

والقواعد العامة المقبولة، وهذا تعبير صادق عن تأثير القيم في تحديد مفهوم الثقافة السياسية[1].

- **القيم والفضيلة Virtue:**

الفضيلة هي درجة عالية من القيم الأخلاقية كالحكمة

- **القيم والاتجاهات Attitudes:**

يمكن أن نفرق بين القيم والاتجاهات من حيث:

(أ) تعبر القيمة عن معتقد وحيد، أما الاتجاه يشير إلى تنظيم لعدد من المعتقدات حول موضوع معين.

(ب) القيمة تتسامى عن الموضوعات والمواقف على حين أن الاتجاه مرتبط بموقف محدد أو موضوع بالذات.

(ج) القيمة هي مستوى Standard بينما الاتجاهات ليست مستويات (للحكم).

(د) تتعدد قيم الفرد بمدى ما اكتسبه من معتقدات حول أنماط السلوك المتصلة، وما كونه اتجاهات حصرها حول المواقف أو الموضوعات.

ومن ثم يقل عدد القيم نسبيًا، بينما يزداد عدد الاتجاهات.

(هـ) القيمة تحتل مكانة مركزية أكثر من الاتجاهات داخل التكوين الشخصي والنسق المعرفي للأفراد ومن ثم فهي محددات للاتجاهات.

(و) القيم مفهوم أكثر ديناميكية من الاتجاهات[2].

---

[1] د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠، ص ص ١٥٩-١٦١.

[2] د. محمد علي محمد وآخرون، المجتمع والثقافة والشخصية، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣، ص ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

- الأيديولوجية Ideology:

نسق من المعتقدات يرمز إلى المثالية في المجتمع، وتحرك الناس والشجاعة والعدالة والأخلاق والإحساس والإدارة والاهتمام. وتعمـل الفـضيلة كمـستويات أخلاقية أو مبادئ أخلاقية.

- القيم والمعايير Norms:

تستخدم المعايير بطريقة غير استاتيكية لتعني القواعد والمستويات للـسلوك العادي، أو القيم مواقف الحياة كما يجب أن تكون، وهي توضع بمعرفة المجتمـع، وهي قواعد للسلوك وعناصر أساسية لتحديـد الأدوار الاجتماعيـة لأنهـا تـضع التوقعات، والمجال الذي يمارس فيه الفـرد دوره وهـي تعكـس قـيم المجتمـع الأساسية[1].

- القيم والضمير Conscience:

قدرة أو سمة للشخص أو العقل، وهو إحساس أو شعور لمعنى الخيـر أو مستوى أخلاقي يحكم سلوك الشخص، أو انفعال داخل وسمة مـصحوبة بالـشعور بالواجد لعمل الخير.

والضمير يحوي القدرات الأخلاقية لتقييم سلوك الشخص.

- التوجيهات القيمية Value Orientation:

وهي مجموعة من القيم الهادفة والمرتبطة بفرد أو جماعة، والتي توجد في ثقافة المجتمع، وهي بمثابة معتقدات أو اتجاهات تحدد السلوك وتوجه وترشد الناس في تناول مشكلاتهم بالحل بحكم أن القيم ترتبط بالفرد وتؤثر في سلوكه[2].

---

(1) د. محمد عاطف غيث، دراسات في المشاكل الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ص ٨٨٠.

(2) د. محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩ ص ٥٠٤.

نحو تحقيق مجموعة من القيم عن طريق المشاركة الإرادية وفــي ضــوء امتثالهم لمعايير المجتمع. وتتوقف على الأفكار التي في أذهانهم عن مكانتهم فــي الوسط الاجتماعي بأجمعه، ولعل الطريقة التي توصل إلى الأهداف الكبــرى هــي التي يناضل من أجلها المجتمع[١].

- الفلسفة المهنية Professional Philosophy:

وتحتوي على نسق التوجيهات القومية والمبادئ الأخلاقية، أنهــا الــضمير المهني الأيديولوجية المثالية، وأنها اتجاهات نحو الحقيقة والإنسان والمجتمع، هــي كل مركب من سمات أبعاد المهنة، أنها مزيج من المنطــق والأخــلاق والتطبيــق وميتافيزيقية المعرفة المهني[٢].

ثالثًا: وجهات نظر حول علاقة العلم بموضوع القيم.

بعد أن عرضنا العلاقة بين العديد من العلوم الاجتماعيــة لمفهــوم القــيم وأستخدامات القيم، يجدر بنا أن نؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين القيم والعلم، ظهرت بجلاء من الأستعراض السابق، ويمكن أن تنكشف تلك الصلة بين القيم والعلم على اختلاف اتجاهات التخصص من خلال ثلاثة أبعاد:

١- إن القيم موجودة بالمجتمع وقبل بداية العمل أو الإشتغال بــالعلم، بــل تعتبر الباعثة على نشأته. فيحكم أن القيم تغلغل في كل نشاط إنساني فكرًا وسلوكًا، وهذا يؤدي إلى انتظام الأشياء والأفعال في سلم متدرج، وتتمايز في رتب متفاضلة تحديد الاختيار من بينها، حيث تكون صلة بين الإنسان وبين هذه الأشياء وهي صلة ليست حيادية أو موضوعية، ولكن هذه الصلة يفترض الطابع الميتافيزيقي للقيمــة، وهي التي تمنح حياة الإنسان معناها، وبذلك فإن القيم هي التي تحدد غايــة العلــم

---

(١) د. محمد عاطف غيث، دراسات في المشاكل الاجتماعية، مرجع سابق، ٨٩.

(2) Arthur Dunham, The New Community organization, Crowell Press, N. Y., p. 572- 574.

وتحدد الظواهر محل الدراسة، بل تؤثر في اختيار المنهج المناسب في دراسة الظواهر الاجتماعية.

٢- إن بداخل كل علم قيمًا أساسية تعتبر من المسلمات أو الافتراضات التي تحدد مسار العلم أو تملي على الباحث مجوعة أخلاقيات مهنية في تحليله للشواهد، أو إتباع لمقتضيات المنهج العلمي.

٣- القيم التي يخلقها العلم أو ينتهي إليها بآثاره على أساس أن سمات القيمية أنها قد تكون اختيارية، بمعنى أنها تُتيح الاختيار الحر بين البدائل لتحقيق الغاية المنشودة وهي حرية ليست مطلقة، ولكنها منبثقة من خيرات الفرد، ومما لا شك فيه أن منجزات العلم من شأنها أن تعدل في أختيارات الفرد تبعًا لما تتوصل إليه من نتائج[١].

ومن ذلك يتضح لنا اختلاف وجهات النظر في تناول القيم تبعًا للتخصصات العلمية المختلفة، ومن زوايا عديدة تمثل اتجاهات أساسية لفهم وتفسير حقيقة الظواهر الاجتماعية[٢].

رابعًا: الاهتمام بالقيم في بحوث الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع.

إن أستخدام القيم على أساس أنا التفضيلات الخاصة بجماعة ما إزاء ما يشارك فيه الأعضاء من شأنه أن يحدد مستوى الاستجابة للتغير التلقائي، ومدى تقبلهم للتغير المقصود. ولذلك فإن الخلفية النظرية والعملية للأخصائي الاجتماعي يجب أن تساعده في فهم أسباب قبول أو رفض التغير في المجتمع مما يجعل من الصعب الأعتماد على نماذج مسبقة أو منقولة (وبناء نماذج تتفق والمجتمع يتطلب

---

(1) د. صلاح قنصوه، القيم والعلم في ضوء إنسانية شاملة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الخامس، العدد الأول، يناير ١٩٦٨، ص ص ٤٠ – ٤٣.

(2) Julien Frend, The Socilolgy of Max Weber, Penguin Book Random House, 1972, p. 53

من الأخصائي-الاجتماعي مزيدًا من الفهم لقيم المجتمع بوصفها الإطار الذي يحتكم إليه المجتمع لقبول أو رفض التغيير)[1].

وبإعتبار أن الخدمة الاجتماعية مهنة تطبيقية تسعى مع غيرها من المهن إلى تحقيق التغير الاجتماعي المقصود لذلك فإن موضوع القيم يجب أن يحظى بالاهتمام عند تحديد أساليب وطرائق الممارسة بما يضمن الفعالية لتحقيق الأهداف.

وتؤثر القيم بالنسبة لتنمية المجتمع المحلي من حيث أنها قد تكون ميسرة لأحداث التغير، والمضي قدمًا في عمليات ومراحل تنمية المجتمع أو قد تكون من العوامل المعوقة له، وذلك يتوقف على مدى تمشي معطيات التغير مع التفضيلات الخاصة بالمجتمع، كما وأن لحق تقرير المصير وبوصفه أحد المبادئ الأساسية في الممارسة يتأثر بدرجة كبيرة بالمعطيات من حيث القيمية من حيث أن العمل (فرد – جماعة – مجتمع) قد يرحب أحيانًا بمن يتولى عنه الاختيار، ولكن هذا ليس دائمًا، لأن الاختيار يجب أن يكون نابعًا من العميل نفسه، وأتخاذ القرار لدى العميل يعتمد في المقام الأول على الإطار القيمي وتفضيلاته، بل أن أولويات التغيير يجب أن تتمشى مع البناء التدريجي للقيم، والأكثر من ذلك أن تحديد مواعيد أو التوقيت المناسب لأحداث التغير قد يكون رهن نسق القيم في المجتمع على أساس أن المجتمع قد يكون لديه الاستعدادات للعمل في وقت معين أكثر من وقت آخر[2].

وللدلالة على تأثير القيم بالنسبة للممارسة نجد على سبيل المثال أن من ضمن خطوات ومراحل نموذج حل المشكلة Solving Approach Method توجد خطوات تقوم على أهمية تحديد أهداف وقيم المجتمع من حيث:

---

(1) K. D. Gangrande. Community Organization in India, popular prakashan, Bombay. India. 1971. p. 31-32

(2) Charless Levey, Value and planned. Chamge (in). Compton & Galaway, (ed), Social Work Press. Op. Cit., p. 143-154.

- مدى وجود تناسق بين قيم المجتمع وأبعاد العمل ، من وجهة نظر المشاركين.

- التناسق بين قيم الفرد وأهدافه وبين الأنساق الحالية التي سوف يتعامل معها.

- التناسق بين قيم الفرد وقيم الممارسة بوصفها أداة عملية التدخل[١].

وبحكم أن القيم تحدد ما هو مرغوب فيه وبوصفها أحكام قيمية ذات بعد انفعالي، فهي تمثل الإطار المحدد والموجه لجهود الأخصائي الاجتماعي.

وللوقوف على تأثير القيم يمكن أن نفرق بين نوعين من المعرفة التي تقوم عليها.

- معرفة تكونت بطريقة امبيريقية وهي التي يمكن ملاحظتها.

- معرفة نتقبلها ونتأمل معها كحقيقة ولكن لم نتوصل إليها بطريقة امبيريقية ويمكن أن نسميها معرفة فرضية أو مسلمات.

ولذلك فأن القيم بالنسبة للخدمة الاجتماعية وتأثيرها في عملية الممارسة تقع تحت التصنيف الثاني بوصفها مسلمات فرضية[٢]. وهذه النظرة هي التي ضمنها الباحث في مقدمة بحثه من حيث أن هذه الدراسة تحاول أن تثري الخلفية النظرية من خلال التحقيق من مدى صدق بعض المسلمات الأساسية التي لم يسبق اختبارها امبيريقيا. ومحاولة الربط بين القيم والمشاركة من حيث أن المشاركة تعتبر حجر الزاوية في الممارسة، وهي ليست وسيلة المجتمعات النامية أو المتخلفة وحدها، ولكنها أيضًا وسيلة المجتمعات المتقدمة كتعبير صادق عن الديموقراطية والواقعية

---

[1] Op. Cit p. 251.

[2] Harriet M Bartlett, The Common Base of social Work Practice N.A.S.W. N. Y., 1970 P. 63.

في مواجهة المشكلات المجتمعية[١]. كما أنه من الصعب أن نفصل بين عناصر الممارسة الثلاث وهي:

- القيم السائدة في المجتمع ومدى تأثيرها في الموقف.
- المعلومات الفنية والتي تقوم عليها إجراءات الممارسة.
- أنماط التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

مع الأخذ في الإعتبار أن هذه العناصر، وأن كانت من السهل فصلها منطقيًا ولكنها متداخلة وعلى علاقة سواء بالتأثير أو التأثر[٢].

ولو تفحصنا القيم المتداخلة في عملية الممارسة لوجدنا على سبيل المثال أن قيم العميل لابد وأن يأخذها الأخصائي في الإعتبار وأن يعي الاختلافات الممكنة بين قيمة وقيم العميل (على أساس أن ثقافة الجماعات تميل نحو إقامة قيمًا ومستوى للسلوك تمد بها أعضائها وأن هذه القيم والنظرة المعيارية تتدخل وتتفاعل وتصبح جزءًا من اتجاهات الفرد ومشاعره، وطريقة تفكيره بطريقة لا شعورية) كما أن على الأخصائي الاجتماعي أن يكون متمرسًا في فهم قيم العميل واتجاهاته وفقًا لسلوكه وطريقة التعبير عنها[٣].

أي أن القيم السائدة في الأسرة والمجتمع هي المسئولة عن نظرة العميل إلى مشكلاته، كما أنها تتدخل في الموقف تدخلاً كاملاً، وبالتالي فإن جهود العلاج قد تتوقف ما لم تؤخذ هذه القيم في الإعتبار. كما وأن إغفال تعديل هذه القيم يجعل من

---

(1) Panl E. Pelerson and J. Daved Greenatine, Racial Change and Citizen Participation, (in), H. Hoveian (ed) Adecade of Federal and Lessons, Acedemic Press. New York, 1977, pp. 241-279.

(2) Robdrt Perlman & Arnold Gurin, Community Organization and Social Planning John Wiley & Sons, N. Y., 1972, p. 274.

(3) Naomi I. Brill. Working With People, The Helping Process, Lippincott, Philand., 1973. p. 11.

الجهود العلاجية جهوذا ليست بمستوى الفاعلية المناسب لتحقيق الأهداف[1].

أما عن القيم المجتمعية، فهي تؤثر في مدى الاعتراف بممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، وعلى أساس أن طريقة تنظيم المجتمع تمارس من خلال المناخ الإيدولوجي الذي يسود المجتمع ويؤثر في كافة الأنشطة المبذولة في المجتمع، ويستند سلوك الناس إلى مجموعة من القيم والاتجاهات النابعة من مجتمعهم والمتأثرة بأيديولوجيته والمؤثرة في حياتهم وتمارس العادات والتقاليد على أساسها، ويبدو ذلك جليًا في العلاقات الاجتماعية بين سكان المجتمع.

كما تهتم بدراسة القيم التي تقوم عليها الممارسة من حيث أنها تمثل المحتوى الموجه لأحداث التغير الاجتماعي المقصود، ولكي تستطيع المهنة أن تساير متطلبات المجتمع وأحتياجاته. كما أنها وسيلة أساسية لتنميط التغيير أو التعرف على سماته[2].

ولقد وضع الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعين (منظمة تتكون من ستة وخمسين عضوًا مهنيًا يمثلون الهيئات التي تضمنها الهيئات الدولية للأخصائيين الاجتماعيين) قائمة بالقيم العامة التي تقوم عليها ممارسة الخدمة الاجتماعية[3].

- تؤمن الخدمة الاجتماعية بقيمة وأحترام العميل. وتعترف هذه القيمة بأهمية كل فرد، وقيمته الكاملة في الحياة، وهذا ينطبق على كل الأفراد سواء الغني أو الفقير، الكبير أو الصغير.

- إن كل فرد لديه القدرة على زيادة إمكانياته والاندفاع نحو التغيير إلى ما

---

(1) أحمد عبد الحكيم السنهوري، أصول خدمة الفرد، المؤلف ص ١٤٠- ١٤١.

(2) Michael Beer. Organization Chang and Development, A sustems Vieoe Goodyear Publishing Company, Califorria. 1980. p. 81.

(3) Alexander A. Cbuncy, An Introduction Soccial Workers, N.A.S.W. Wadhington, 1975 p. 2.

هو أفضل. بمعنى أنه لا يمكن أن نجد شخصًا في حالة ثبات أو عدم تغير، كما لا يوجد فرد غير قادر على العمل نحو تحقيق حياة راضية وكافية.

- كل فرد لديه الإحساس بالمسئولية عن نفسه وعن الآخرين في نفس الوقت وهذه القيمة تفترض إنه إذا كان للفرد الحق ففي تحديد طريقة إحساسه، فيحب أن يتوازن ذلك مع أحتياجات المجتمع ككل.

- الناس في أحتياج دائم إلى الإنمائية، بمعنى أن الناس تنبذ العزلة وتميل دائمًا نحو الاتجاه إلى التفاعل مع جماعات المجتمع. ومن خلال هذا التفاعل لا يحق الناس الإحساس بالأمن فقط، ولكن يحققون الاستجابة أو الموافقة على سلوكهم.

- هناك حاجات عامة ومشتركة بين كافة الناس لأن كل شخص يتفق مع الآخرين في ذلك، وفي نفس الوقت يختلف عنهم. بمعنى أن لكل فرد خبراته وقدراته التي تجعله يختلف عن الآخرين ومع ذلك فإن كل الناس لهم أحتياجات فسيولوجية وأنفعالية مشتركة.

- ولذلك فإن القيم الاجتماعية والأخلاقية لأعضاء الجماعة، والقيم السائدة في البيئة تؤثر على دور الأخصائي الاجتماعي[1].

أما بالنسبة للقيم الشخصية (للأخصائي الاجتماعي) فإن نفس الهيئة قد وضعت قائمة بالأخلاقيات المهنية أو القيم التي يجب أن يتمسك بها وهي:

- إن هدف الممارسة هو تحقيق الرفاهية للفرد أو الجماعة.
- أولية الممارسة للمسئوليات المهنية وتقديمها عن الاهتمامات الشخصية.
- عدم التمييز بين العملاء والحيادية.

---

[1] عبد المنعم هاشم وآخرون، العمل مع الجماعات، القاهرة الحديثة، ١٩٦٠، ص ٩٠.

- المحافظة على تقديم الممارسة بالمستوى اللائق بها.

- احترام سرية العملاء.

- دعم العلاقات المهنية.

- أحترام الذات وتحقيق العدالة.

- الأمانة في أستخدام المعطيات العملية الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية.

- القدرة على تحمل المسئولية.

- تقبل وحماية المجتمع ضد أي ممارسة أخلاقية.

- الأستعداد للبذل والعطاء من أجل الخدمة العامة.

- الموضوعية في تقبل المجتمع وعدم تدخل القيم الشخصية.

- الالتزام بتنمية الإعداد المهني للممارسة.

ويمكن أن تقسم الأخلاقيات والقيم التي يعتنقها الأخصائي الاجتماعي في ضوء ثلاثة أبعاد هي: الممارس والعميل والمجتمع على النحو التالي[1]:

القيم التي تتصل بالأخصائي الاجتماعي:

- الكفاءة Competence.

- الاستعداد لمقابلة المشكلات الخاص بالعمل Prepared and equipped to meet a chient's needs.

- الكمال والاستقامة Integrity.

---

[1] Charles S. Levy. On The Development of Code of Ethics, (in). Social Work – Jonmal, N.A.S.W., Vol. 19 No March 1974, pp. 207-275.

- الكرامة Dignity
- النزاهة وعدم الحيز Impartiality.
- اللياقة والأدب Propriety.
- الشعور بالانتماء إلى المهنة Possession of One's faculties.

القيم التي تتصل بالعميل:

- الإخلاص والوفاء Devotion and loyalty.
- الموضوعية Objectivity.
- الأمانة والصراحة Honest and candor.
- الثقة مع السرية Confidentiality.
- اللياقة والأدب Propriety.
- الالتزام والنشاط Punctuality & Expenditionness.
- احترم استقلالية العميل Respect of the client's autonomy.
- الاهتمام الشخصي Personal attention.

القيم المتصلة بالمجتمع:

- احترام المكانة Care in the Personal status.
- احترام الزمالة Care in one's Personal association.
- عمل حساب للآخرين Regard for others.
- العدالة Justice.

- الالتزام مع الاهتمـــام بالمـــشاكل Oblige to be concerned about social problems.

- التوجيه أو الإعداد الاجتماعي Social orientation.

وعلى ذلك فإن الخدمة الاجتماعية شأنها شأن التخصصات الأخرى المختلفة تهتم بموضوع القيم بوصفه المدخل الحقيقي للفهم والتأثير في العميل (فرد – جماعة – مجتمع).

كما أنه المدخل للتأثير فيه لتحقيق التغير الاجتماعي المقصود. ويمكـــن أن نكمل الاستفادة من دراسة القيم لكافة التخصصات المختلفة في الآتي:

- إن القيم تمثل الإطار المرجعي للضبط الاجتماعي في المجتمع[1].
- إن القيم تحدد السلوك الإنساني المتوقع.
- تحدد القيم السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب عنه.
- تحدد القيم والاستجابة وردود الأفعال المتوقعة.
- تحدد القيم التأثير الملائم المشتركة لأفراد المجتمع.

ولو تفحصنا الأهتمامات المتعددة للتخصصات المختلفة في العلوم الإنسانية لوجدنا بالضرورة أنها تندرج تحت أي من التقسيمات التي سبق ذكرها والتي تمثل فيها القيم متغيرًا أساسيًا في تحديد ظواهرها.

خامسًا: طبيعة القيم ومكونات نسق القيم.

طبيعة القيم وتصنيفها:

تتحدد طبيعة القيم من خلال تأثيرها على السلوك، وفي نفس الوقت تعطي

---

(1) George Edgin Pugh. biologtcal Origin of Human Valnes. Basic Books Publishers N. Y. 1977. p. 18.

التفسير لهذا السلوك. فمن خلال القيم نستطيع تحقيق رغباتنا وتفسير رغبات الآخرون. كما تمدنا بالتوقعات لعديد من المواقف ذلك لأن لكل مجتمع القواعد التي تعكس القيم لدى الناس واستجاباتهم لها[١].

ويمكن أن تحدد القيم ثلاث أبعاد من حيث:

- أنها مفهوم يحتوي على عنصر معرفي.
- من حيث كونها مرغوبًا فيها فهي تحتوي على عنصر انفعالي.
- من حيث تأثيرها في انتقاء أساليب العمل فهي تحتوي على عنصر نزوعي[٢].

كما أن القيم تحتوي على توجيهات إدراكية – وتوجيهات أخلاقية وتؤدي التوجيهات الأخلاقية إلى تكامل الذات والتكامل الجمعي وتعبر التوجيهات القيمية للفعل عن مركبات قيمية وفق أولويات تحدد مستوي الأهمية[٣].

ولقد تعددت المحاولات لتصنيف القيم، كما تعددت المحاولات التي تحدد السمات أو الصفات التي تتمتع بها هذه القيم. ويعتبر الكتاب الذي ألفه سبرنجر Sppange والذي أطلق عليه أنماط الرجال Types of men ومن أولى المحاولات في تصنيف القيم. وقد وضع لها التصنيف التالي[٤]:

---

[1] Don Helbrigel & John W Sloan. Oegnizational – Behavior, West Publishini Company, 1979, p. 58 – ٦٦.

[٢] د. جابر عبد الحميد التعليم الجامعي في العراق وتغير القيم، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يناير ١٩٦٧، ص ٤.

[3] Tallcot Parsons, I P. Cit p. 57-58.

[٤] محمد عبد السميع عثمان، دور التربية في مواجهة تغيرات القيم الاجتماعية المرتبطة بتنظيم الأسرة في المجتمع الريفي. رسالة ماجستير (غير منشورة)، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية، ١٩٧٩، ص ٧٦.

- د. لويس كامل مليكه، قراءات في علم النفس الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٦٠٢.

(أ) بعد المحتوى Dimension of Content:

ومن أمثلة هذه القيم، القيم النظرية التي تحدد اهتمام الفرد وميوله كمـا تحـدد اتجاه الفرد من العالم المحيط به وسعيه وراء المعرفة بالقوانين التي تحكم هذه الأشياء.

(ب) بعد المقصد Dimension of Intent:

وهي تعبر عن التركيب البنائي للقيم في ضوء الإطار العـام، ويمكـن أن نحدد من بينها القيم الأساسية والقيم التكميلية والأولويات فيها بـين القـيم ومـدى كفاءتها في تحقيق الأهداف.

(ج) بعد الشدة Dimension of Intensity:

تتفاوت القيمة في شأنها من حيث درجة الإلزام التي تفرضها ونوع الجزاء الذي تحدده أو تقره. وتبعًا لذلك يمكن تقسيم القيم إلى قيمة إلزامية (ملزمة للجميع) وقيم مفضلة (يشجع المجتمع على أتباعها) وقيم مثالية (تعبر عن النظرة المثالية).

(د) بعد العمومية Dimension of Generality:

وهي قيم ترتبط بالمجتمع أكثر من ارتباطها بأفراد وجماعات معينة، ويمكن تقسيمها على هذا الأساس إلى قيم عامة (لها صفة السيادة فـي المجتمـع الريفـي والحضري) وقيم خاصة (تخص ثقافة فرعية القيم الريفية مثلاً).

(هـ) بعد الوضوح Dimension of Explicitness:

وترتبط هذه الخاصية بمدى الوضوح إن سهولة التعرف عليها من خـلال ملاحظة السلوك أو لمواقف التي يمر بها المجتمع. ويمكن أن نقـسمها إلـى قـيم ظاهرة وصريحة (يعبر عنها باللفظ وفي السلوك) وقيم ضمنية أو مضمرة (تظهـر في سلوك الفرد وانتمائه ومن خلال تصرفاته).

(و) بعد الدوام Dimension of Permanency:

ويعبر هذا البعد عن درجة الأستمرارية والثبات النسبي التي تتصف بها القيم، والتي يمكن تقسيمها على هذا الأساس على قيم دائمة وقيم عابرة مؤقتة.

سادسًا: تقسيمات القيم وأنواعها.

نجد أن الخدمة الاجتماعية تجمع كافة هذه السمات في تقسيم القيم على اعتبار أنها تستند على خلفية نظرية مستمدة من العلوم الإنسانية ويتخذ هذا التقسيم الشكل التالي[1].

- القيم المطلقة Ultim's ate Value:

فالقيم عمومًا بناء تجريدي كالحرية والعدالة والتقدم وتحقيق الذات وقيمة الإنسان.

- القيم الوسيلية Instrumental Value:

وهي أكثر تحديد وتطبيق كتقبل الآخرين والمساواة والسرية بالنسبة للعميل.

- القيم الشخصية Personal Value:

وهي التي تعبر عن تفضيل الشخص لما يعود عليه من نفع كاحترام الذات وتحقيقها والثقة بالنفس.

- القيم الاجتماعية Social Value:

وهي تشير إلى معتقدات أو حقوق الناس جميعًا كحب الغير والعون المتبادل والمشاركة والديمقراطية.

---

(1) Max Siporin Op. Cit., pp. 352-353.

- القيم الدينية أو الروحية Religios of Spiritual Value:

وهي تشير إلى التفضيل النابع من بواعث دينية كحب الله والبحث عن النجاة من خلال عمل الخير.

- القيم العلمية Scientific Value:

كالرشد والموضوعية والتقويم ونجد أن المجتمعات المعاصرة تسير نحو زيادة معدل هذه القيم وإدماجها ضمن القيم الاجتماعية.

وهي مجموعة القيم التي يتفق عليها من ينتمون إلى مهنة واحدة ويتقبلونها كأساس للسلوك المهني كالكفاءة والحيادية والبدء من حيث العميل.

- القيم الأخلاقية Moral Value:

وهي تحدد الشيء المرغوب فيه والمرغوب عنه في ضوء تحديد مستوى الصواب والواجبات خاصة في العلاقات الشخصية كالأمانة والمشاركة الوجدانية.

- القيم الأخلاقية المعنوية Ethical Value:

وهي مجموعة القيم المعنوية كالحق والواجب في ضوء المثالية وهي نماذج وسيطة تحكم سلوك الفرد.

- القيم المادية Nonmoral Value:

كالقيمة الحمالية وهي التي لا يمكن تصنيفها تحت الأنواع الأخرى وهي موجهات السلوك لتحقيق الإشباعات المادية الملموسة وهي قيم هادفة في حد ذاتها.

كما أن هناك تقسيمًا آخر للقيم على أساس قيم مساعدة Instramental وهي التي تعطي دافعية للأهداف وإدراكًا للأهمية وقيم الابتكار للتعبير Creative الرمزي عن الهدف والقيم التطبيقية Applied وهي التي تحدد أستخدام وقيم

أخلاقية Expreassive وهي التي تهدف إلى تكامل الذات أو التكامل الجمعي وقيم أخلاقية Moral و هي التي تهدف إلى تكامل الذات أو التكامل الجمعـــي Ego & Collectivity Integrative[1].

أما بالنسبة للتقسيم الذي صممت في ضوء استمارة البحث الميـــداني فهـــي التي سبق تقنينها في الدراسة التي أجريت عن تطورات قيم الطلبة في مصر، وثبت تمشي محتوى هذا المقياس مع ظروف المجتمع المصري، كما وان هذا المقيـــاس يمثل ما أجمعت عليه المقاييس الغربية بدءا بالمحاولة التي قام بها "رالف هوايـــت Ralpg White"[2] وانتهاء بالمحاولة التي جاءت ضـــمن مؤلـــف طبيعـــة القـــيم الإنسانية (ميلتون روكتش Milton Rockeach) سنة ١٩٧٣[3].

ومما لاشك فيه أن الجانب الانفعالي في القيم وتعدد وجهات النظر فيه كان له صداه في الدراسات التي تبحث في هذه المجال.

خاتمة:

اختلاف المجتمعين يرجع إلى عدة عوامل من بينها تدخل بـــرامج التنميـــة بأسلوب مكثف في المجتمع المستحدث عنه في المجتمع التقليدي، ونتيجة طبيعيـــة لعلاقات الجيرة وتوضح الدراسة التطبيقية أختلافا بين أوليات نسق القيم في مـــدى فعاليتها في المجتمع التقليدي، بينما علاقات الجيرة في المجتمع المـــستحدث أقـــل تأثيرا نظرا لعدم وجود روابط الدم أو القرابة التي تميز الجيرة في المجتمع الريفي، وكما أوضحتها الدراسة التي قام بها على الريف المصري (Baer 1964).

---

[1] Talcott Parsons. The Social Suste. The Fress Press. Ilinois, 1971, p. 58.

[2] Rahph White, Blach Boy. A Value Analusis.

عن د محمد ابراهيم كاظم، بحث القيم السائدة بين الشباب، مرجع سابق، ص ١٠.

[3] Milton Rokeach, The Nature of Human Values, The Free Press, N.Y., 1973, Pp27-28.

وتشير الدراسات الخاصة ببرامج التنمية في الهند ودول شرق أسيا إلى أهمية تحقيق التكامل بين المجتمعات الريفية المحلية بهدف تنمية الإقتصاد الريفي وتهيئة المناخ الملائم لأحداث التغير الاجتماعي المقصود على 'مستوى القومي.

وتظهر مشكلة تكامل الجهود التنموية إذا اتضح لنا اختلاف الإطار القيمي للمجتمع المستحدث عن المجتمع التقليدي بدرجة تحول دون تحقيق هذا التكامل. وربما نلقي الضوء على مدى اتساقها وإذا كانت هناك بعض أوجه الاختلاف فكيف يمكن لنا أن نختار إطار قيميًا يتمشى مع متطلبات أحداث التغير الاجتماعية المقصود؟ وكيف لنا أن نحدث التغيير بالضرورة أن تكون القيم التقليدية هي الميسرة على ذلك. فنجد على سبيل المثال وفي ضوء الدارسة التي أجراها (Foster 1962) على شمال المكسيك أن نسق القيم التقليدي يتضمن بعض القيم السائد من إشباع كافة المجتمعات بينما نجد أن الدراسات التي قام بها (Bennett, 1967) على الجماعات في جنوب غرب كندا تؤكد أن الأنماط التقليدية للقيم السائدة في هذا المجتمع تسهم في أستيعاب التغيرات الجديدة التي من شأنها أن تغير من ملامح والمناخ السائد فيه طالما أن لها عائدًا إقتصاديًا ملموسًا.

ونأمل في نهاية الفصل التالي نتناول أولويات نسق القيم أن نقارن في ضوء الدراسات العالمية مدى توفر العوامل المسهلة والميسرة. Factors tating Prerequisited, Preconditions Stimulants & Facilli.

لأحداث التغير في ترتيب نسق القيم بالنسبة لكل من المجتمع المستحدث والتقليدي.

وكما وان الإطار النظري لهذا الفصل يؤكد على أن موضوع القيم من الأهمية بحيث يعتبر قاسمًا مشتركًا في الممارسة بالنسبة للخدمة الاجتماعية، بداية من تحديد نمط العلاقة بين الأخصائي الاجتماعي والمجتمع، ومن خلال الممارسة

والتزام الأخصائي الاجتماعي بقيم أخلاقية ومهنية بالإضافة إلى أنه يأخذ في الاعتبار قيم العميل ومحاولة التأثير في نسق المساعدة من خلال تفاعل الإطار القيمي للعلاقة المهنية التقليدية أمام التغير في المجتمع، وتصبح غير وظيفية (أي أنها لا تحقق الهدف من وراء استخدمها).

ولكن هذه المعطيات تثير قضية الأستيطان أو المجتمعات المستحدثة، وأهمية مواكبة الجهود التنمية لمتطلبات دعم نسق القيم في المجتمع، أو أحداث تعديل جذري في هذا النسق، على أساس أن هذا يعتبر مطلبًا حيويًا بالنسبة للمجتمعات النامية التي لا يمكن أن تركن إلى المدخل الإصلاحي الذي عرضناه في سياق هذا الفصل.

الفصل الخامس

تنمية المجتمع الريفي المحلي

مقدمة:

أولاً: مفهوم المجتمع الريفي المحلي.

ثانيًا: مشكلات المجتمع الريفي المصري.

ثالثًا: التعريف بتنمية المجتمع الريفي المحلي

رابعًا: مبادئ تنمية المجتمع الريفي المحلي.

خامسًا: مشروعات تنمية المجتمع الريفي.

سادسًا: معوقات تنمية المجتمع الريفي.

سابعًا: منظمات تنمية المجتمع الريفي.

تنمية المجتمع الريفي المحلي

مقدمة:

برزت قضية تنمية المجتمعات الريفية المحلية في كل من الفكر الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لظروف عديدة واجهتها المجتمعات النامية عقب حصولها على الاستقلال، حيث أن أكثر من ٧٥٪ من سكان الدولة النامية تعيش في المجتمعات الريفية يعانون من مشكلات متعددة، والتنمية باعتبارها إدارة التغيير الذي يسعى بها المجتمع الريفي للانتقال من الحالة السيئة التي عليها إلى وضع أفضل يأمل أن يكون عليه تأخذ اتجاهًا يراد به في النهاية القضاء على الأوضاع المتخلفة التي تلف بالمجتمع الريفي، وإحلال أوضاع أفضل محلها.

وبالطبع لا تعني تنمية المجتمع الريفي مجرد إدخال عدد من التغيرات مهما كانت مقيدة في حد ذاتها، وإنما يقصد أيضًا مدى قدرة أهالي الريف على التوافق مع مجموعة التغيرات المترابطة عن طريق برامج موحدة وجهود منسقة تستلزم ضرورة توحيد الجهود بين الجهات والمنظمات المعنية المختلفة. التي تعمل على مستوى المجتمع الريفي المحلي.

وهذا الفصل يناقش مفهوم المجتمع الريفي المحلي، وأهم مشاكله وأسباب وعوامل تخلفه، ثم يتناول تحديد تنمية المجتمع الريفي وأهم مبادئها، ومشروعات التنمية المحلية فيه، ويناقش أهم معوقات تنمية المجنمع الريفي المحلي الإجتماعية، والإدارية، والإقتصادية، ثم يعرض لأهم منظمات التنمية الريفية.

أولاً: مفهوم المجتمع الريفي المحلي.

أسترعى انتباه المهتمين بدراسة المجتمعات المحلية، وجود طابعين متميزين من المجتمعات، تختلف طبيعة كل منهما عن الآخر، فهناك المجتمع الريفي بطابعه

البسيط، والثقافة التقليدية الريفية، وعلى الجانب الآخر المجتمع الحضري بطبيعته، وحياته المعقدة، حيث تقوم العلاقة بين الأفراد على المصلحة الشخصية. ولقد كان ذلك يستلزم بالضرورة تحديد مفهوم المجتمع الريفي بإعتباره النمط المطلوب تنميته والتصدي لمشكلاته وأسباب تخلف.

وقد تعددت التعريفات التي تناولت المجتمع الريفي حيث يرى المتأمل لها تعدد وجهات النظر في هذه التعريفات فالبعض ينظر إليها من خلال تعداد السكان، أو العمل الزراعي، أو علاقات السكان... وقد عرف المجتمع الريفي بأنه "مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة ولديهم شعور بالأنتماء ببعضهم لبعض والذين من خلال علاقتهم المنظمة يشتركون ويقدمون بأوجه نشاط لتحقيق أهتمامتهم"[١].

وفي تعريف آخر حدد المجتمع الريفي بأنه "تجمع سكاني دائم في منطقة جغرافية يقيم فيها السكان في مساكن متجاورة، وتربطهم ببعض علاقات إجتماعية قوية، ويعمل غالبيتهم بالزراعة، وحيث يوجد عدد من المؤسسات والمنظمات الإقتصادية والإجتماعية التي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم بالبلدان المحيطة"[٢].

ثانيًا: مشكلات المجتمع الريفي المصري.

يواجه المجتمع الريفي في عالمنا المعاصر تحديات على مر الأيام بعد أن ظل نمط الحياة فيه معروف وسائد لعدة مئات من السنين، وهذه التحديات لا تتعلق بمشكلة عابرة أو تغيير تناول بعض أجزائه أو مظاهر حياته وإنما الأمر يتعلق بالمصير، فقد ترتب على زيادة التصنيع في العديد من الدول إلى طغيان الطابع الحضري بخصائصه النامية على كل أنماط المجتمعات الأخرى، وبالتالي تراجع

---

(١) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص ص ٧-٨.

(٢) محمد فتح الله هلال، قراءات في علم الاجتماعي الريفي. مذكرات غير منشورة، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٤.

وزوال طابع ونمط الحياة الريفية، ولقد لعب واقع تخلف القرية المصرية دورًا كبيرًا في ظهور هذه المشكلات التي عاني منها المجتمع الريفي.

ويستلزم الأمر أن نتعرض لواقع التخلف ومظاهره كما يلي:

• **المنظور النسبي لمفهوم التخلف:**

يعتبر التخلف ظاهر نسبية، فلو كانت القرية المصرية متخلفة فإنها تحدد نسبة بالقياس إلى غيرها من القرى الأكثر تقدمًا كالقرية الكورية أو اليابانية أو غيرها، وإن كانت متقدمة فهي أقل تخلفًا من قرى أخرى ولو كان التقدم أو التخلف مطلقًا لتوقفت الدول المتقدمة حاليًا عن التنمية، ولكن الواقع يشير على أن الدولة المتقدمة في سباق مستمر بين بعضها البعض على نفس مسار التنمية.

ومفهوم التخلف هو "صفة التدني أو التقهقر التي يتسم بها جهاز أو نظام أو مخلوق معين وذلك فيما يتعلق بمتغير أو مركب من المتغيرات"[1]، وبناءًا على ذلك فالتخلف مفهوم قيمي لأنه ينطوي على الحكم على العلو والانخفاض أو السمو والتدني، كما أن التخلف متنوع لأنه يمكن لأن يكون تخلفًا للفرد أو للبيئة الطبيعية أو النظم الإجتماعية وغير ذلك. ولذا يجدر الإشارة إلى تناولنا لظاهرة التخلف يحدد بتخلف المجتمع بصفة عامة والمجتمع الريفي بصفة خاصة.

• **سمات وخصائص ظاهرة تخلف القرية المصرية:**

التخلف ليس وليد لحظة يفاجأ حينها المجتمع ليجد نفسه متخلفًا بل هو ظاهرة مركبة تشكلت تدريجيًا وأسهمت في تشكيلها وصياغتها وتحديدها بالشكل التي هي عليه ومؤثرات شتى، ويمكن تحديد سمات التخلف وخصائصه وأبعاده في

---

[1] محمد نبيل جامع وآخرون، التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية والمرئيات التنفيذية التنموية، مرجع سابق، ص ١.

القرية المصرية من خلال:

١- تطور ملكية وحيازة الأرض الزراعية:

إن المتتبع لنظام الملكية والحيازة في المجتمع المصري يمكنه أن يستخلص ما يلي:

(أ) إن ملكية الأرض الزراعية كانت لحكام الدولة في أغلب العصور وكان معظمهم غير المصريين، ولرجال الإقطاع في بعض العصور وإن كان الفلاح لم يمتلك القلة القليلة من الأرض إلا منذ القرن التاسع عشر فقط.

(ب) إن الفلاح باعتباره الشخص المنتج كان على مر العصور مستغلاً ومهانًا، وتمثل ذلك في فداحة الضرائب والأحتكار وأعمال السخرة والتجنيد الإجباري التي فرضت عليه، وتمثلت أيضًا في قسوة الحكام في معاملته على مر العصور، بينما كانت خيرات الأرض تعود على الحكام وعائلاتهم ومعاونيهم وكبار الإقطاعيين.

٢- السمات السلبية للشخصية الريفية:

الشخصية القروية المصرية هي نتاج الواقع الإجتماعي الإقتصادي للفلاح المصري في حركته التاريخية، وهي لا تنفصل عن هذا الواقع ولا تتغير دون تغيره، ولا شك أن التاريخ المصري البالغ الطول يجعل مثل هذا الأمر بالغ الصعوبة والتعقيد، وقد تركت كل حقبة تاريخية بصماتها على الفلاح المصري، ولا شك أن الأستنزاف المستمر عبر العصور والذي لم يكن الفلاح المصري يملك إزاءه ردًا أو مقاومة – إلا في نطاق محدود – قد ترك أثره على موقف الفلاح من العالم المحيط بعالمه الخاص – ولقد أدى ذلك إلى تميز الفلاح بالسمات الآتية[1]:

---

(١) أنظر: المرجع السابق، ص ص ١٠١-١٠٢.

(أ) ضعف الثقة في الحكومة والريبة في ممثلي السلطة مما يساعد على تعميق فجوة الثقة بين الفلاحين والمسئولين الحكوميين، وذلك لإسرافهم في الوعود في رفع مستويات معيشتهم إلى درجة عالية ثم يفاجأ الفلاحون بأن ذلك كله محض كذب وتضليل.

(ب) الأعتقاد في الخرافات والسحر والدجل، فلقد ساهم حرمان الفلاح عبر تاريخه الطويل من التعليم، وأعتماده على الأدوات البدائية والأساليب الإنتاجية المختلفة في عدم إتاحة الفرصة في التعرف على العالم الخارجي والقدرة على تغييره والتحكم فيه إلى ضرب من الحكم غير الواعي كما يتمثل في التفسيرات الغيبية السحرية للظواهر الطبيعية، ومعالجة كثير من شئون حياته، وزيادة التباعد بينه وبين العلم الحديث[1].

(ج) عدم المشاركة في المسائل العامة عن تكاسل أو عدم رغبة منهم في تحسين أحوالهم وأنهم لا يشاركون إما نتيجة للخوف من المشاركة أو لإحساسهم بأن المشاركة لن تغير أو تؤثر في الواقع كثيرًا.

٣- سمات التخلف في المنظمات الإجتماعية:

من أعراض الأضطراب والخلل الذي تعاني منه المنظمات الإجتماعية والريفية في الوقت الراهن هي في جانب كثير منها نتاج لعصور الأستغلال والأهمال التي مر بها الريف المصري عبر تاريخه، وأهم تلك السمات:

١- في المجال الاقتصادي:

أدى إهمال الدولة على مر العصور إلى عدم التوسع في استصلاح الأراضي

---

[1] أنتظر: عبد المنعم شوقي، نشأة المجتمع الريفي في مصر، (في) التنمية الريفية المتكاملة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١١٩.

وفي تحديث أساليب الزراعة وأدواتها، وعدم الأهتمام بإقامة صناعات ريفية بجانب الزراعة ومحاربة المستعمر للتصنيع الريفي، بالإضافة إلـى أنخفـاض الإنتاجيـة الزراعية، وما تقوم عليه من صناعات مرتبطة بها وأنخفاض فرص العمـل فـي الأنشطة الزراعية في الوقت الذي تزايد فيه السكان الريفيين بمعدل كبير.

٢- في المجال التعليمي

ساهم حرمان الفلاحين من التعليم في تفشي الجهل وأرتفاع نـسبة الأميـة أرتفاعًا كبيرًا حتى يومنا هذا الأمر الذي أسهم في عدم قدرة الجهود المبذولة فـي التعليم ومحو الأمية في أستئصال هذه الآفة.

٣- في مجال الصحة:

إن سنوات الأهمال الطويلة بصحة الفلاح وعدم الأهتمام بتـوفير الرعايـة الصحية له، وأنخفاض المستوى المعيشي له كان سببًا رئيسيًا في المشاكل الصحية التي مازال يعاني منها الفلاح المصري حتى الآن كانتشار الأمـراض المتوطنـة وأمراض سوء التغذية والقصور المزمن في الخدمات الصحية كمًا ونوعًا.

٤- في مجال المشاركة الإجتماعية والسياسية:

لقد ساهم إبعاد الفلاح الطويل عن المشاركة في تقرير شئون قريته، وأختفاء المناخ الديمقراطي بصفة عامة في المجتمع، إلى ضعف المشاركة وإلـى سـطحية وشكلية هذه المشاركة إن وجدت، بل وإتخاذ المشاركة في التنظيمـات المجتمعيـة لتحقيق مصالح شخصية وعائلية على حساب المصلحة العامة.

ولقد أدى تراكم أسباب وعوامل تخلف القرية المصرية إلى ظهور العديـد من المشكلات التي تحول دون تقدمه وتنميته، وأهم هذه المشكلات:

ضعف المستوى المعيشي للفلاح:

لقد أكدت الدراسات والإحصاءات أن ما نسبته ٥٢,٧ ٪ من السكان المصريين يعيشون يوميًا على أقل من دولارين يوميًا وهي حوالي أثنتا عشر جنيهًا مصريًا، وإذا كان المشتغلون في الزراعة بمصر يمثلون حوالي ٦٠٪ وأن نسبة كبيرة منهم تمثل ٩٤,١٪ من ملاك المجتمع المصري يمتلكون مزارع تتراوح بين بضعة قراريط وأقل من خمسة أفدنة وتبلغ نسبة أراضيهم حوالي ٥٢,١ ٪ من إجمالي مساحة الأرض الزراعية على مستوى الجمهورية، كما تؤكد المؤشرات البحثية أنتشار نسبة البطالة الموسمية بين العمال الزراعيين على مدار السنة[1].

ولقد لعب كل ذلك دورًا هامًا في هجرة العديد من الفلاحين إلى المدن أو لخارج الجمهورية وبالتالي ظهور العديد من المشكلات التي تمثلت في:

١- هجرة نسبة عالية من الفلاحين إلى المدن مما تسبب في وجود نقص حاد في القوى العاملة بالريف والتي ترتب عليها بوار العديد من الأراضي وأرتفاع أجر العامل الزراعي.

٢- أنخفاض الإنتاجية الزراعية، على الرغم من أنها ركيزة أساسية للاقتصاد المصري ومصدر رئيسي للسلع الغذائية للسكان،وعصب هام لقطاع التجارة الخارجية، فالقرية المصرية تمثل نسبة ٥٠٪ من الدخل القومي المستمد من الزراعة ويمثل محصول القطن وحده نحو ٧٠٪ من حصيلة الصادرات حتى أوائل الخمسينات. ويرجع هذا الأنخفاض الحاد الآن إلى ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة[2].

---

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم – التنمية المستدامة في العالم دائم التغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٣٦.

[2] أنظر: محمد فتح الله هلول، الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالإقليم المصرين مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية ١٩٦١، ص ص ١٨-١٩.

٣- تغير بناء المجتمع الريفي إذ يزداد فيه نسبة المسنين والأطفال والنساء وهم فئة غير القادرين على الإنتاج.

٤- زيادة هذه المشكلات المجتمعية بالريف نتيجة لهجرة الكوادر المتعلمة والمثقفة بالريف والقادرة على دفع جهود التنمية الزراعية بالقرية المصرية.

أنخفاض المستوى الصحي في الريف:

لسنا في حاجة إلى التدليل على أن انخفاض المستوى الصحي في المجتمع الريفي راجع إلى انخفاض المستوى المعيشي للفلاح، وارتفاع نسبة الأمية به والذي يساعد على أنخفاض مستوى الوعي الصحي بين الريفيين وأنتشار الأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية، فضلاً عن قلة عدد المؤسسات المسئولة عن الجانب الصحي في الريف وتدني مستوى الموجود منها بالفعل وضعف الإمكانيات المتاحة لها. كل ذلك أدى إلى ظهور الأمراض التي تنهك قدرة الفلاح على الإنتاج، وأرتفاع نسب الوفيات وخاصة فئة الأطفال.

أنخفاض المستوى التعليمي في الريف:

تؤكد الشواهد الإحصائية أن نسبة الأمية في الريف المصري حسب إحصاء ١٩٩٦تمثل أكثر من ٦٠٪ من سكان مجتمعنا المصري. وترجع جذور مشاكل التعليم في الريف المصري إلى ظروف القهر والإهمال التي عاشها طوال الحقبة التاريخية الماضية، وأتساع الشقة في التعليم بين الريف والحضر والنقص الحاد في المدارس بالمجتمع الريفي بمراحلها المختلفة وضعف إمكانيات الموجود منها بالفعل.

وتتفاقم مشكلة الأمية في الريف بالقرى الصغيرة عنها في القرى الكبيرة حيث وصلت نسبتها في الأولى إلى ٨١,٥٪ في المتوسط، بينما كانت في الثانية

تمثل نسبة ٨٢٪ في المتوسط[١].

مشكلة الإسكان الريفي:

إن الإسكان في الريف والإقامة الدائمة فيه مشكلة ماضية وحاضرة فالحياة السكانية البدائية الأولية التي يعيشها فلاحونا المصريون لا تتناسب مع ظروف القرن العشرين الذي نعيشه.

ولقد تفاقمت مشكلة الإسكان القروي في الوقت الحاضر نتيجة عدة عوامل من أهمها زيادة السكان المضطردة والنمو التلقائي لحجم القرية مع بقاء الطرق القديمة في البناء من حيث الشكل والمضمون حتى الآن. ومما يعزز هذا الإتجاه الأنخفاض الواضح في مستويات المعيشة لغالبية السكان.

والمجتمع الريفي لا يمكنه حل مشكلاته ومواجهة عوامل وأسباب تخلفه اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا وإحلال أوضاع أفضل منها إلا بغير تنمية واعية مدروسة وقائمة على تخطيط علمي سليم يبعد عن الإرتجال بعده عن الإتكالية التي تعايش معها سكان المجتمع الريفي وعانوا منها طويلاً.

ثالثًا: التعريف بتنمية المجتمع الريفي المحلي.

تعددت تعريفات التنمية الريفية وأختلفت فيما بينها، ومرجع ذلك النظر إلى التنمية الريفية من منظور جزئي وقطاعي، فهناك من يحددها بإعتبارها عملية تعليمية أو أنها مدرسة للديمقراطية، أو أنها تنمية زراعية أو تنمية إجتماعية.. ولكن حقيقة الأمر أن تنمية المجتمع الريفي المحلي تتضمن كل تلك العناصر..

---

[١] أنظر: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وحدة بحوث الريف، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في ج. م. ع، ص ٢٦٢.

ويمكن عرض بعض تعريفات التنمية الريفية من المنظـور التكـاملي ثـم نعرض أهم عناصر وخصائص المفهوم كالتالي:

عرف البنك الدولي "التنمية الريفية بأنها" إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لمجموعة من الناس، هم فقراء الريف وتتضمن هذه الإستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرًا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية.. وتمتد أهداف التنمية الريفية إلى ما هو أبعد مـن أي قطـاع محدد، فهي تشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل مما يحقق بالتالي دخولاً أعلى للجماعات المستهدفة بالإضافة إلى تحقيق حد أدنى من مستويات الغذاء والمـأوى والتعليم والصحية[١].

من الواضح أن هذا التعريف قد ركز على الفئة الفقيرة المحرومـة والتـي عانت من ظروف التخلف ردحًا من الزمن، وهو يؤكد على تكامل وشمول خطـط وبرامج التنمية الريفية وتكاملها.

وقد عرّف J. K. Nyerere التنمية الريفية بأنها "إستراتيجية للتغلب علـى الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل في المناطق الريفية"[٢].

ولقد أستطرد Nyerere في توضيح مفهوم من خلال تحديـده للعناصـر الآتية:

(أ) أن سياسة التنمية الريفية ترتبط بالضرورة بالـسياسة العامـة لتنميـة المجتمع الأكبر وأن التنمية الريفية المتكاملة تتطلب التنسيق بين سياسات الوزارات المختلفة والذي يتطلب تحديد إستراتيجية متكاملة للتنمية..

---

[١] البنك الدولي، التنمية الريفية، (ورقة عمل) من إعداد مجموعة خبراء البنك، فبراير، ١٩٧٥، ص ٤.

[2] Julius K. Nyerere, Rural Development, (in) IFDA, Dossier 11, September 1979, pp. 111-112.

(ب) إن زيادة قدرة أهالي المجتمع المحلي على تنمية زيـادة مـن قـوتهم لمواجهة المشكلات، لأن ذلك يعطيهم القدرة على التحكم في أنشطتهم التي تحـدث في مجتمعاتهم المحلية الريفية، وعلى أحداث الضغط الفعال على السلطات الإقليمية والقومية، وسوف يكونوا مشاركين في التخطيط والتنفيـذ والمتابعـة لمـشروعات التنمية.ويحدد "وفيق أشرف حسونة" التنمية الريفية بأنها "مفهوم معنوي يعبر عـن عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة له والأستفادة منها إلى أقصى الدرجات الممكنة، وذلك عن طريق أستيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير وأستعمال الأدوات اللازمـة لتطبيـق هـذه الأساليب أو بعبارة بسيطة – هي زيادة قدرة أبناء الريف على الإسهام في رفاهيتهم ورفاهية باقي أفراد المجتمع"[(١)].

وقد عرف "زكي محمود شبانة" التنمية الريفية بأنهـا "مجموعـة البـرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي ريفي مرغـوب نتيجـة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارد المتاحة وتنميتها إلـى أقـصى حـد مستطاع، بالإعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة على أن يكتـسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجـة لهـذه العمليات"[(٢)].

ومن التعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر التنمية الريفية بما يلي:

[(١)] وفيق أشرف حسونة، معوقات التنمية الريفية، الحلقة الدراسية الأولى للتخطيط للتنمية الريفيـة، وزارة الـشئون الاجتماعية، الإسكندرية، مايو ١٩٧٠، ص ٢٥٧.

[(٢)] زكي محمود شبانة، التنمية الريفية وآثارها الاقتصادية، الحلقة الدراسية العربية للتخطيط للتنمية الريفية، المرجـع السابق ص ٢١٥.

١- التنمية الريفية ضرورة حتمية أملتها الجذور والأبعاد التاريخية التي عاشتها المجتمعات الريفية المحلية والمشكلات التي تعيش فيها.

٢- التنمية الريفية عمليات تهدف إلى تحقيق تغييرات فكرية وسلوكية وتحقيق تغيرات مادية في المجتمع الريفي.

٣- التنمية الريفية المتكاملة تشمل جميع الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والإدارية في صورة شاملة متوازنة.

٤- يجب أن تقوم التنمية الريفية على الأسس التالية:

(أ) الأهتمام والأستفادة الكاملة والفعالة للموارد البشرية والمادية المتاحة في المجتمع الريفي.

(ب) الجهد التعاوني بين كل فئات المجتمع.

(ج) الأهداف المحددة التي تسعى إلى تحقيقها.

(د) الدراسة لكل الحقائق والخصائص في المجتمع الريفي.

(هـ) إتاحة الفرصة الكاملة لمشاركة أهالي المجتمع الريفي المحلي في برامج التنمية.

٥- يتطلب الاتجاه التكاملي في التخطيط للتنمية الريفية مراعاة الإعتبارات الآتية[١]:

(أ) أن تكون برامج التنمية متعددة الأغراض، أي تعمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع بطريقة متوازنة وكذلك النهوض بالجوانب الحضارية المادية وغير المادية بالمجتمع بدرجة واحدة.

[illegible] العبد، علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ٢[illegible]، ص ص ٢٩٦ -٣٠٢.

(ب) أن تكون التنمية متعددة الأساليب، أي عند رسم برامج التنمية يجب أن ترسم هذه البرامج على أساس الأستفادة بكافة الإمكانيات المحلية والإمكانيات التي يمكن الأستعانة بها من خارج المجتمع الريفي.

(ج) أن تعمل برامج التنمية على إفادة جميع فئات السكان القائمة في المجتمع المحلي.

(د) يجب أن تمثل جميع الهيئات والفئات التي لها أهمية في حياة المجتمع في اللجان الخاصة بالتنمية على نطاق المشروع.

(هـ) يجب العمل على أستكمال برامج المؤسسات الأهلية وتقويتها عند تنفيذ برامج التنمية.

(و) ترتيب الأولوية في تخطيط برامج التنمية وفقًا لما يلي:

- الأحتياجات التي يشعر أفراد المجتمع بأنها أحتياجات ملحة ويجب البدء في مواجهتها.
- البدء بالمشاريع التي لا تتعارض بأي شكل مع التقاليد والعادات الموجودة في المجتمع المحلي، والتي يوجد إجماع على قبولها فلا يبدأ بمشروع اجتماعي يساهم فيه كل من الرجل والمرأة في مجتمع ديني محافظ.
- أن يبدأ ببرامج التنمية المرتبطة بخطط التنمية الذاتية في الدولة حتى تعتبر هذه البرامج مكملة ومساندة للسياسة الإصلاحية العامة للحكومة.

الخصائص الأساسية لتنمية المجتمع الريفي المحلي:

من العرض السابق لمفاهيم تنمية المجتمع الريفي المحلي وعلاقتها بالتكامل

في كافة جوانبه، ومن عرضنا لخصائص ومكونات البنيان الريفي للمجتمع يمكن أن نحدد أهم الخصائص أو الأركان المميزة للتنمية الريفية المتكاملة في :

(أ) زيادة الدخل الحقيقي لسكان الريف:

ويتطلب ذلك ضرورة التركيز بصفة خاصة على صغار الفلاحين الذين يمثلون النسبة الكبيرة من الريفيين في معظم الدول النامية. وتحقيق زيادة الدخل يتم بالاستثمار في زيادة الإنتاج الزراعي والسلع التحويلية (التصنيع في الريف) وما يرتبط بها من خدمات إدارية وتدريبية وذلك بمعدل أسرع من الزيادة المضطردة في السكان عن طريق[1]:

- تحسين وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي والاستثمار في تطبيق الوسائل التكنولوجية في ميادين الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.
- تحسين القدرة الإدارية المزروعة للمشتغلين بالزراعة بتنمية مهارات سكان الريف وتدريبهم مهنيًا.
- تحسين ودعم الجهاز الإداري الذي يخدم الريف والتنسيق بين الوحدات المتعددة كالبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وتوفير مستلزمات الإنتاج.

تهيئة ظروف العمل الزراعي سواء الخاصة بعمل المرأة والأهتمام بالصناعات الزراعية الريفية.

(ب) زيادة العمالة في الريف:

ويتم ذلك من خلال توفير فرص أكثر للعمالة بنشر الصناعات الزراعية وأختيار الأساليب التكنولوجية التي تزيد من كثافة العمالة لزراعية ولا تؤدي إلى

---

[1] محمد رياض الغنمي، معوقات تنفيذ إستراتيجية التنمية المتكاملة وبعض تصورات مقترحة بشأنها، (في) الكتاب السنوي الأول في التنمية الريفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ص ١٧٩-١٨٠.

بطالة في الريف، فليس المهم تطبيق التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج، ولكن الأهم ألا تؤدي إلى طرد العمالة الزراعية بسبب أستخداماتها وتتم زيادة فرص العمالة بنشر وتكثيف الأنتاج الزراعي من الأرض الزراعية وإقامة المصانع التحويلية للسلع الزراعية الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية، وأن يتم توزيع هذه المصانع بالمناطق الريفية المختلفة وخاصة تلك التي تتوافر فيه أيدي عاملة زائدة.

(ج) الاشتراك الفعال لسكان المجتمعات الريفية:

على أن يتم هذا الاشتراك في القرارات التي تهم وتخدم عمليات التنمية في مجتمعاتهم، ومساهمتهم في إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم وذلك لتوفير الوسائل التنظيمية في تنفيذ خطة التنمية التي تحقق مشاركة أهالي الريف وقيادته المحلية، مشاركة فعالة مع القيادات التنفيذية في إتخاذ القرارات وتحمل مسئولية تنفيذها، على أن تشمل قطاع عريض من سكان الريف، ولا تقتصر على عائلات ذات نفوذ وقوة إجتماعية في القرى. وأشتراك الأهالي وتنمية القيادات الريفية لتحمل المسئولية أساس هام خاصة في الدول التي تعتمد فيها التنمية على التخطيط، والأشراف المباشر من قبل الدولة، حيث يتطلب الأمر إعطاء موظفي الحكومة سلطات كثيرة في الإنتاج الزراعي والائتمان والتسويق وأعمال الجمعيات التعاونية.

ولا تتحقق عملية التنمية إلا بإعطاء الأهالي أصحاب المصلحة الحقيقية المسئولية المشتركة مع الموظفين ليمارسها أهل القرية عن طريق القيادات النابعة منهم، وليست المفروضة عليهم، وتحقق ذلك من خلال الأجهزة والمنظمات الريفية كالجمعيات التعاونية الزراعية والمجالس الشعبية المحلية لقرى، وجمعيات تنمية المجتمع المحلي.

رابعًا: مبادئ تنمية المجتمع الريفي المحلي.

ترتكز تنمية المجتمع الريفي المحلي على مجموعة من الأسس والقواعد التي أمكن التوصل إليها في هذا الميدان نتيجة للخبرات المتعددة للعاملين في تنمية المجتمعات المحلية، ولقد أثبتت خبراتهم وتجاربهم صدق هذه الأسس وفاعليتها عند التجريب، وتتحدد هذه الأسس أو المبادئ فيما يلي:

١- إمكان تحسين البيئة المحلية عن طريق مجهودات غير مترابطة في ميادين النهوض المختلفة، إلا أن النهوض المتوازن بالمجتمع المحلي يتطلب عملاً منساقًا وبرامج متعددة الأغراض، قد نرى في بعض هذه المجتمعات المحلية برامج وحيدة الغرض كوحدة صحية أو مدرسة أو جمعية زراعية.. ولا شك أن وجود هذه البرامج غير المترابطة يفيد المجتمع فيدخل به بعض التحسينات، ويلاحظ أن نتائج هذه البرامج الوحيدة بالريف يكون في العادة محدود أو لا يتماشى مع المجهودات المبذولة. ولذا هناك ضرورة تدعونا إلى التوسع في البرامج وأغراضها، وتحويلها إلى برامج عديدة الأغراض حتى تحقق تأثيرًا أكبر ونفعًا أكثر مما هي عليه.

٢- يجب أن يعطي لتغيير اتجاهات الأفراد نفس الأهمية التي تعطى للوصول إلى النتائج المادية في مشروعات النهوض بالمجتمع الريفي المحلي، فإيقاظ الشعور بين أفراد المجتمع بأن تحسين أحوالهم إنما يكون أولاً عن طريق جهودهم، وأن بإعتمادهم إلى أنفسهم يمكن لهم أن يطمئنوا دائمًا على التقدم المستمر، تلك الاتجاهات الجديدة بين أفراد المجتمع لها أهمية كبرى كهدف أساسي للنهوض بالمجتمع الريفي المحلي، حيث يريد مر ثقتهم في أنفسهم وفي إحساسهم بقوتهم خاصة

إذا ما أدركنا المشاعر والاتجاهات السلبية التي تركها الاستعمار في نفوس أفراد المجتمع. فعملية النهوض بالمجتمع المحلي يمكن أن تصبح متجددة لو نجحت في اجتذاب مساهمة الأهالي وتدريب القيادة المحلية.على أن أنهاض الحماسة المحلية على العموم لا تكون كافية في العادة ما لم تدعمها نتائج عملية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية[١].

٣- يجب أن تناسب البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع الريفي المحلي، ويفضل أن تستجيب المشروعات الأولى للحاجات الملحة والتي يشعر بها أهالي المجتمع المحلي، بعض الحاجات قد لا يشعر بها أعضاء المجتمع المحلي، ومن الواجب في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي أن تبدأ بالمشروعات الملحة بعد أن يشعر الأهالي بحاجاتهم إليها ويتجاوبون مع برامجها.

٤- تهدف عملية تنمية المجتمع الريفي المحلي إلى إسهام الأهالي بشكل مطرد وأكثر نفعًا في شئون مجتمعهم، فأحد الأهداف الهامة البعيدة المدى في التنمية المحلية هو العمل على مساعدة أهل الريف المنعزلين ليكونوا مواطنين نافعين يسهمون بطريقة ديمقراطية في شئون مجتمعهم، فإسهام الأهالي في برامج التنمية سواء في التفكير فيها أو تنفيذها أو تمويلها أو حتى الأستفادة من خدماتها إنما هو بالدرجة الأولى تدريب لهم وفرصة لإكسابهم خبرات ومهارات أساسية يحتاجون إليها وهو بالتالي إعداد أساسي للوصول إلى نظام الحكومات المحلية المستنيرة.

---

[١] محمد محي الدين نصرت ومدحت محمود صبري، تنمية المجتمعات الريفية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في ج. م. ع. منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧١ص ٣٠٣.

٥- من الأهداف الأساسية لأي برنامج لتنمية المجتمع الريفي المحلي هو أكتشاف القادة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم، حيث أن من غير المتصور أن تتحمل الحكومات الأعباء المالية لإدارة عمليات وبرامج التنمية المحلية عن طريق موظفيها وحدهم، بل من الضروري الأعتماد على القيادات المحلية كضرورة فنية ومالية.

٦- يجب الأستعانة بالموارد المتوفرة في المنظمات التطوعية الأهلية في برامج تنمية المجتمع الريفي المحلي على المستويات المحلية والقومية والدولية مع التسليم بأنه يمكن للحكومات ضمان أستمرار برامج التنمية المحلية والتوسع فيها، فإن الحماسة المطولة لانطلاق الحركة الحيوية اللازمة تهيؤها الجماعات التطوعية المتعاونة في برامج التنمية.

٧- ينبغي أن تيسر التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازنة مع المستوى القومي، فإن المجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بمعزل عن الدولة، فهي تعتمد في كثير من الأمور على ما جاورها من المجتمعات وعلى المنطقة والمحافظة والدولة. فالعون المتبادل بين هذه الأجزاء هام بالنسبة لهذا المنهج من الإصلاح، وبالنسبة للدولة أيضًا، فكثير من مشاكل الحياة الريفية مثل إصلاح الأراضي وأستخدام الطاقة الكهربائية وتحسين المسكن الريفي لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومي.

خامسًا: مشروعات تنمية المجتمع الريفي المحلي.

لقد سجلت برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية في العديد من الدول النامية نشاطًا ملحوظًا في إقامة مشروعات محلية تستهدف إحداث تغيرات إقتصادية

وإجتماعية في المجتمع المحلي، ومن أهم هذه المشروعات

١- مشروعات رائدات التنمية الريفية:

لما كانت نهضة المرأة الريفية تعد أساسًا لنهضة المجتمع الريفي المحلي بأكمله نظرًا لصعوبة النفاذ إلى نساء الريف المصري لتغيير عاداتهن، وإكسابهن عادات جيدة تتصل بالتربية ورعاية الأطفال والغذاء والصحة. وقد رُئي أن أحسن طريقة هي النفاذ إلى المرأة الريفية من خلال سيدات من نفس البيئة المحلية. وقد أنشأت وزارة الشئون الإجتماعية عام ١٩٦٤ مشروع "رائدات التنمية الريفية" ويهدف هذا المشروع إلى[1]:

١- إدماج المرأة الريفية في المجتمع المحلي وإسهامها في رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي له.

٢- تدريب على المهارات وتزويدها بالمعلومات اللازمة لتقوية الأسرة ورعاية الأطفال وتحسين الظروف الصحية والغذائية، ورفع المستوى التعليمي بين أبناء الريف.

٣- إتاحة الفرص لظهور قيادات نسائية من الرائدات، كما أن الرائدات تساعد على التعرف على القيادات غير الرسمية ذات التأثير الفعال من نساء القرية مما يساعد على أنجاح مشروعات النهضة بالمستوى الإجتماعي والصحي والإقتصادي للأسرة بالريف.

٢- مشروع الأسرة المنتجة:

اتجهت وزارة الشئون الإجتماعية عام ١٩٦٢ إلى العمل على معاونة الأسرة للتغلب على المشكلات الإقتصادية التي تواجهها بتبني برنامج خاص بدأت

(1) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ص ٣٨٠-٣٨١.

جذوره بالصناعات المنزلية والريفية بالمراكز الإجتماعية حين ذلك وقد ساهمت وزارة الشئون الإجتماعية فذ ذلك المشروع بعمليات التدريب المهني وإنشاء المشاغل التي يعمل بها الفتيات والأمهات، ومراكز التكوين المهني للشباب، وفي إقامة معارض لتصريف هذه المنتجات وقد وصل عدد الأسر المستفيدة من المشروع في عام ١٩٨٠ (٤٥٠٥٥) أسرة.

وقد أستهدف المشروع توفير فرص عمل للقادرين من أفراد الأسرة، وتحويل الخامات البيئية المحلية الزراعية إلى منتجات صناعية لها قيمتها المادية، والعمل على رفع قيم المنتجات الريفية الموجودة نتيجة لما يواتيها من عون مادي وإرشادي فني حتى يمكن الأستفادة من تصريفها في رفع مستوى دخل الأسرة.

٣- الصناعات البيئية الريفية:

تعني برامج تنمية المجتمعات الريفية لمحلية في الكثير من الدول النامية بالنهوض بالصناعات الريفية وزيادة حجم الإنتاج فيها لرفع المستوى المعيشي لأهالي الريف. وقد حرصت برامج التنمية المحلية منذ بدايتها في المجتمع المصري على تأكيد دور الصناعات الريفية، ودور مؤسسات التنمية في تدعيم هذه الصناعات. وقد أصبح يعمل بالمشروع حتى ١٩٨٠ حوالي ١٧٢٣ جمعية من بينها ٩١١ جمعية تقوم بأشغال نسوية بجانب ٣٠٦٨٨ أمرأة يجري تدريبها علاوة على ما تم تدريبهن من المشاركات في المشروع من النساء ويهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- أمتصاص العمالة الزائدة في الريف وإيجاد فرص عمل جديدة دون تحمل الدولة أعباء مالية أو عملات حرة كما هو الحال في الصناعات الكبرى.

٢- الحد من البطالة المقنعة والموسمية في الريف.

٣- استغلال الخامات المتوفرة في البيئة استغلالاً اقتصاديًا.

٤- تطوير الصناعات البيئية مع الاحتفاظ بقيمتها من حيث هي منتج تقليدي تتميز به البيئة ومرتبطة بها وقد حددت الفئات التي يخدمها المشروع بالأسرة محدودة الدخل والراغبة في زيادة دخلها، والأسر التي لدى أفرادها حرفة ولكنها تقع تحت سيطرة الوسطاء وتنشد الإشتغال لحسابها، أو الأسر ذات القدرة المالية التي تعاني الفراغ وترغب في عمل مثمر، والمستفيدين من الضمان الاجتماعي، والمؤهلين مهنيًا من ذوي العاهات، ومن توافق عليهم اللجنة الاستشارية للمشروع بالمحافظة. وتستفيد هذه الفئات من الخدمات التي يوفرها المشروع من إرشاد وتوجيه فني وتقديم الرسوم والتصميمات الحديثة والمبتكرة الملائمة لكل صناعة، وإقامة المعارض لتصريف المنتجات.

٤- الأندية الريفية:

يعتبر النادي الريفي مؤسسة تربوية رياضية تنشأ في القرية ويهدف إلى تكوين جيل رياضي من الفلاحين وتساعد على قضاء وقت فراغهم فيما يعود عليهم بالنفع صحيًا واجتماعيًا ويهدف إلى:

١- نشر الألعاب الرياضية، المختلفة، وشغل أوقات فراغهم وخاصة في المواسم التي يقل العمل فيها بممارسة بعض الهويات المحببة. كالموسيقى والتمثيل، والألعاب الرياضية المختلفة.

٢- تدريب شباب القرية على خدمة أنفسهم وحل بعض مشكلاتهم وذلك من خلال تدريبهم على الطرق المحسنة في الزراعة، وتربية الحيوان مع تنفيذها عمليًا.

٣-رفع المستوى الثقافي والصحي بين الفلاحين من خلال المحاضرات والندوات وعرض الأشرطة السينمائية.

سادسًا: معوقات تنمية المجتمع المحلي الريفي.

تعتبر تنمية المجتمع المحلي الريفي عنصرًا هامًا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية القومية الشاملة وليس عملاً ثانويًا مكملاً لها وهي ليست مجرد أحداث تغييرات في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية للريف، بل تعديلاً جوهريًا لها، وهناك ضرورة ملحة إلى الوقوف على المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الريفية، بل أن إزالة هذه العقبات يعتبر شرطًا ضروريًا لتحقيقها وكفالة أستمرارها وضمان فاعليتها.

قبل أن نتناول هذه المعوقات بالتفصيل يجدر تحديد مفهوم معوقات التنمية بما يلي:

مفهوم المعوقات:

يشير المفهوم اللغوي لمصطلح معوق أنه "الشيء الذي يقف في الطريق أو يعترضه"[١]، كما يحدد مصطلح المعوقات أنها "بعض الأشياء التي تقف في الطريق وتمنع الفعل أو الحركة، أو النجاح".

أما بالنسبة للمفهوم المهني للمعوقات فهناك ثلاث آراء في تحديدها في:

الرأي الأول:

يحدد المعوقات بإعتبارها المشكلات Problems وهي "الشيء الضار وظيفيًا وبنائيًا ويقف حائلاً أمام إشباع الأحتياجات الإنسانية الأساسية"[٢].

---

(1) Webster New Collegiate Dictionary, Merriam CO, U.S.A 1976, p. 793.

(2) Max Siporin, Introduction to Social Work Practice. Macmillan Publishing CO,INC, N.Y., 1975. p. 18.

الرأي الثاني:

فيرى أن المعوقات أقل تعقيدا من المشكلات إذ هو يعتبرها صعوبات Difficulties أو عوائق Barriers تقف أمام العمل[1].

الرأي الثالث:

فينظر إلى المعوقات على أنها أكثر تعقيدًا من المشكلات ويحددها بأنها "التحديات Challenges"، "المشكلات المزعجة Plaguing Problems".

وبناء على ذلك يمكن أن نحدد العوائق بأنها "الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف والتي تعترض العمل دون تحقيق تقدمه كما ينبغي، فهي بالتالي تحول دون أنبثاق الإمكانيات الذاتية والاستفادة من الإمكانيات المادية للنهوض بالمجتمع المحلي".

معوقات التنمية الريفية:

تعددت الآراء التي يحاول كل منها تحديد معوقات التنمية الريفية، فيركز البعض على المعوقات الإقتصادية "ماير وبلدوين" Meier and Baldwin والتي تحدد في كل من:

(أ) عيوب السوق.

(ب) الحلقات المفرغة الخبيثة

(ج) القوى الدولية.

(د) عدم التوازن بين الجوانب الإقتصادية والزيادة السكانية.

---

(1) Equen Pusic, Socual Welfare and Social development. The Haq e, Mouton, Paris, institute of Social Studied, 1972, p. 194.

(هـ) الفشل في الاستفادة من الموارد الطبيعية.

(و) الإنتاج البدائي.

(ز) الضغوط السكانية.

(ح) عدم كفاية رأس المال.

والاتجاه الثاني يركز على المعوقات الإدارية "إليزابيث Elizabath والتي تحددها في:

- الأهداف العديدة.
- الطلبات المتعددة للمجتمع.
- الخدمات المباشرة وغير المباشرة.
- صعوبة تقييم التكاليف للخدمات المقدمة للمجتمع "تكلفة الموارد والخدمات والمعلومات".

ويركز الاتجاه الثالث على المعوقات الإجتماعية "هوبهاس Hobhouse".

- التنافس وعدم الأنسجام أو عدم التوافق.
- الأنفصال من السلطة والمسئولين.
- العادات والتقاليد والقيم التقليدية.
- عدم وفرة المبتكرين.

ولا شك أن هذه الاتجاهات تعرض معوقات تنمية المجتمع المحلي من منظور جزئي قاصر، لهذا يمكن وضع تحديد شامل لهذه المعوقات فيما يلي:

١- المعوقات الإجتماعية:

(أ) القيم الإجتماعية السائدة:

تلعب القيم دورًا هامًا في تكوين البناء الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي الدافعة للسلوك الجمعي. وتحتاج عملية التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، وهي تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى تحقيق أهداف التنمية، وتقودها إلى الطريق الصحيح، ولذا فإنه إذا كانت القيم الإجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عمليات متخلفة في التنفيذ ومن القيم والمعايير التي تعوق التنمية ما يلي:

- الانعزالية والتواكل على الغير.
- تحقير العمل اليدوي، وعدم تقديس العمل كقيمة.
- عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستحدثات.
- وضع المرأة في مكانة أقل من الرجل، وعدم الاعتراف بأهمية دورها في تنمية المجتمع مما ينتج عنه تعطيل طاقات نصف المجتمع تقريبًا.

(ب) العادات والتقاليد الموروثة:

تتفشى العادات والتقاليد الضارة في المجتمعات الريفية والتي تعتبر ألوانًا من السلوك تنشأ وتنتشر تلقائيًا بين الجماعات المختلفة والتي يتناقلها الأجيال المختلفة فيصبح تقليدًا يأخذها الخلف عن السلف دون تفكير أو تأمل بما يرتبط بها من قوة إلزام تبلغ مداها في بعض التقاليد التي تراها الجماعة أساسية لكيانها فتصبح عرفًا لها تشتد في معاقبة من يخرج على قواعده، وإن كان هناك بعض العادات والتقاليد الحميدة التي توثق الصلات والروابط بين الأفراد والجماعات، وتقضي أمور حياتهم بسهولة ويسر ومن أمثلتها الكرم والتعاطف وأحترام الوالدين

ومساعدة الغير وهي كلها تصبغ على المجتمع طابعًا فيه المحبة والمودة والسماحة وما يماثلها من إيجابية.

أما الجانب الضار من هذه العادات ويشيع التفكك والتخلف والتنافر وما إليها من عوامل سلبية تعوق نهوض المجتمع وتضعف أنظمته الإجتماعية مثل الأخذ بالثأر والتبول والتبرز في مجاري المياه والتداوي بالسحر والأحجبة والزار والمغالاة في الصرف على الأفراح والمآتم وأحتقار العمل اليدوي وغيرها من الأمور[1].

(ج) مشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر:

إن ظاهرة هجرة بعض سكان الريف إلى المدن كثيرًا ما يدفعها محاولة الحصول على فرص عمل أفضل وأجر أعلى وحياة إجتماعية أكثر جاذبية. وبالرغم من أنها تؤدي في نفس الوقت إلى نقص الأيدي العاملة في المجال الزراعي الريفي، فضلاً عن هجرة القيادات المتعلمة عن المجتمعات الريفية، وبالتالي فقد هذه المجتمعات العناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الإقتصادية والإجتماعية لهذه المجتمعات.

(د) ضعف الشعور بالمسئولية الإيجابية إزاء المجتمع:

إن تنمية المجتمع تتطلب تنظيمًا جماعيًا من أجل الصالح العام، ولكننا نجد أن مسئولية الفرد نحو المجتمع الذي ينتمي إليه أمرًا ليس معروفًا لدى الرجل العادي وخاصة الريفي الذي لا يتعدى مجتمعه (أسرته أو عشيرته)، بل أننا نجد أن الولاء للقرية ورفاهيتها شبه معدوم في بعض البلاد النامية.

---

[1] أنظر: صلاح العبد وآخرون، الكتاب السنوي الأول في التنمية الريفية، مرجع سابق، ص ٣٢.

(هـ) انتشار الأمية وأرتفاع نسبتها:

تعتبر الأمية مشكلة معقدة وترتبط بكثير من المشكلات الإقتصادية والسكنية والصحية وأية جهود بها إنما هي في نفس الوقت تؤثر على الجهود التي تبذل للتغلب على المشكلات الأخرى، بالإضافة على أنها تؤدي إلى سيادة أنماط سلوكية سلبية وذلك لمحدودية وعيهم وثقافتهم ولقد أكدت الدراسات المختلفة أرتفاع نسبة الأمية، قد تصل في بعض البلدان النامية إلى حوالي ٩٠٪، كما أنها تزيد في الإناث عنها في الذكور، وترتفع نسبتها بين سكان الريف عن المدن وهي تتركز بصفة خاصة في الفئات العمرية الإنتاجية من ١٥ إلى ٥٥ سنة، وقد أكدت هذه الدراسات تأثير الأمية على قدرة الأميين على أستيعاب أساليب التدريب وتنخفض الكفاءة الإنتاجية بين العاملين وبالتالي انخفاض الدخل القومي.

(و) القيادات المحلية وطرق الإتصال:

إن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على نمو الموارد المادية فحسب، بل يعتمد على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عملية التنمية، فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها بالجهود الذاتية يحملهم على التصدي لأي مقاومة داخلية ضد عملية التنمية ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناضجة وواعية توقد عملية التنمية محليًا، وقد يعوق التنمية وجود بعض القيادات التي تقاوم بعض مشروعات التنمية، وتغلب مصالحها الخاصة والعائلية على اهتمامها بالمصالح العام للمجتمع.

(ز) تجاهل مشاركة المواطنين في التنمية:

ترتكز جهود تنمية المجتمعات على كل من الجهود الحكومية والجهود الأهلية، ولا يمكن للجهود الحكومية أن تقوم وحدها بكل متطلبات التنمية وعمليتها، فمن الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطة، والمعروف أن التغيير

المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإدارة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به الإضافة إلى أن مشاركة المواطنين في التنمية تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبيها السياسي والاجتماعين وذلك يعد جوهر العملية التنموية.

٢- المعوقات الإدارية لتنمية المجتمع:

(أ) تخاف الأجهزة الإدارية القائمة والتي تتمثل في:

- تعقد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين.
- البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض.
- عدم توفر نسق كفء للمعلومات.
- سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته.
- صعوبة تقييم التكاليف للخدمات والموارد.

(ب) صعوبات التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية، وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

(ج) التطبيق غير الذكي للنماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات أخرى ذات ظروف وأمكانيات مختلفة.

(د) عدم تكامل خطط وبرامج تنمية المجتمع في مختلف القطاعات، وذلك لعدم وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها.

(هـ) العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل المسئوليات التنموية.

(و) تأخر تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وما يترتب على ذلك من تعقيدات متعددة فنية ومالية.

٣- المعوقات الإقتصادية:

- أنخفاض الأجر السنوي للعاملين في القطاع الزراعي عن نظيره بقطاع الصناعة، والذي أنعكس بدوره على مستويات الدخل للعاملين بالقطاع الزراعي، وتؤكد مؤشرات (البنك الدولي) عن عام (١٩٩٦/٩٥) أن نسبة ٢٣,٣٪ من سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر، وأن نسبة ٥٢,٧٪ منهم يعيشون على أقل من دولارين حوالي ١١ جنيه - يوميًا[١].

- عدم مناسبة الزيادة في الإنتاج الزراعي مع الزيادة السكانية الأمر الذي أدى إلى مشكلة العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري بسبب أستيراد المواد الغذائية للوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان.

- أرتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي، وهي زيادة مطردة في تكاليف الإنتاج في كل من (الأسمدة والمبيدات الزراعية...) الأمر الذي أنعكس على أرتفاع الأسعار في مصر، مع الأخذ في الإعتبار أنخفاض الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية، وتخلف أساليب الإنتاج المستخدمة سواء في الزراعة أو الإنتاج الحيواني والداجني.

- التدخل الحكومي في أحتكار تجارة بعض المحاصيل الزراعية - سواء كان أحتكارًا جزئيًا أو كليًا - وذلك بتحديد السياسات السعرية الذي استهدف من وراءه تحقيق أرباحًا طائلة تجنيها من فروق الأسعار وهي وإن كانت توجه إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتي يستفيد منها جميع أفراد المجتمع، ويكون ذلك على حساب المصالح الإقتصادية للمنتجين الزراعيين أو في تحقيق تنمية المجتمع الريفي. وكان في الأغلب لصالح المدن الكبرى

---

[١] البنك الدولي، ومركز الأهرام للترجمة والنشر، تقرير عن التنمية في العالم - التنمية المستدامة في العالم - مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(القاهرة والإسكندرية) على وجه الخصوص والذي يكون في صور الدعم والأمن الغذائي، وتوفير المرافق المختلفة لهما[1].

٤. معوقات متصلة بالقطاع الزراعي:

هناك عدة عوامل أساسية وحاسمة يؤدي عدم الأهتمام بها إلى وجود معوقات متعددة تؤثر على كفاءة القطاع الزراعي في زيادة الإنتاجية في الدول النامية وأهم هذه العوامل وهي:

(أ) ضآلة مخصصات البحوث في ميزانيات تلك البلدان على الرغم من أن البحوث العلمية تساهم في تنمية إنتاجية الأرض الزراعية وتحسين السلالات الحيوانية ومكافحة أمراضها والأستفادة منها إلى أقصى طاقة ممكنة.

(ب) عدم الأهتمام الكافي بصيانة الحاصلات من الآفات الزراعية وتكثيف أستخدام المبيدات الحشرية الممنوعة.

(ج) عدم وصول المجهودات المبذولة لتحسين وسائل الري والصرف وصيانة إنتاجية الأرض المنزوعة إلى المستويات المطلوبة مع وجود الأعتداء المستمر على الأرضي الزراعية.

(د) عدم توافر إمكانيات زيادة أستخدام الأسمدة الكيماوية زيادة سريعة.

(هـ) عدم الجدية والاستمرارية في عمليات استصلاح واستزراع الأراضي مع الأخذ في الاعتبار المساحات التي يتم تبويرها والتي يتم تجريفها وغيرها التي تدخل في نطاق المباني والمرافق.

---

[1] أنظر: محمد نبيل جامع وآخرون، التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

سابعًا: منظمات تنمية المجتمع الريفي المحلي:

لقد مر مجتمع القرية المصرية بمؤسسات ومنظمات لها نوعيات وأهتمامات مختلفة إقتصادية أو إجتماعية أو زراعية أو تعليمية أو صحية ومع تزايد أهتمام الدولة بتنمية المجتمع الريفي، تعددت المؤسسات والمنظمات التي تحقق أهداف تخطيطية وتنسيقية وتدعيمية للعمل الإنمائي. وتتمثل أهم المؤسسات والمنظمات التنموية في الريف بالمجتمع المصري في الأمثلة التالية:

- المراكز الإجتماعية:

تعد المراكز الإجتماعية من أول المؤسسات والمنظمات التي وجدت قبل الثورة لخدمة المجتمع الريفي والريفيين والأرتقاء بمستواهم إقتصاديًا وإجتماعيًا وثقافيًا وروحيًا وترفيهيًا، وحل مشكلاتهم بمختلف أنواعها، وقد قامت وزارة الشئون الإجتماعية تدريجيًا بإنشاء المراكز الإجتماعية في أنحاء الريف بالمحافظات حيث أنشئ منها ٥ مراكز في عام ١٩٤٢، ثم ٦ مراكز في عام ١٩٤٣. وقد توقف إنشاء هذه المراكز لمدة ثلاث سنوات لعدم توافر الاعتمادات المالية، وفي عام ١٩٤٦ قرر المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين التوسع في إنشاء هذه المراكز الإجتماعية وبذلك انتقلت من دور التجريب إلى التعميم، حتى بلغ عددها ١٧١ مركزًا في عام ١٩٥٥ يخدم كل منها عدد من القرى يبلغ سكانها حوالي ١٠٠٠٠ نسمة وأعيد إشهار عدد ١١٤ مركزًا اجتماعيًا عام ١٩٦٤، وأدخل الباقي في نطاق الوحدات المجمعة.

وقد حددت مهمة هذه المراكز الإجتماعية في[١]:

- العمل على النهوض بمختلف نواحي الحياة الإجتماعية في القرية

[١] أنظر/ سعودي عبد الهادي، تطور ممارسة تنظيم المجتمع في مصر في الريف، (في) أساسيات تنظيم المجتمع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢١٧ – ٢١٨

ومعالجة مشاكل الريف الإقتصادية والصحية والتعليمية والترويحية حيث يضم المركز مجموعة من الخدمات المتنوعة التي يحتاجه الريف (دار للخدمة الإجتماعية وعيادة طبية ودار لرعاية الطفل والأم ودار للمناسبات الريفية).

- إحداث تغيير اجتماعي في الأفراد بإحداث تغيير في اتجاهاتهم وقيمهم وأفكارهم وسلوكهم عن طريق عملية التعلم التي يمر بها هؤلاء الأفراد باشتراكهم في البرامج والمواقف المتعددة واشتراكهم في عمليات التفكير في المشروعات وتمويلها وتنفيذها واستثارتهم للعمل سويًا في سبيل مقابل مشاكلهم.

- المرونة في التخطيط والتنفيذ للبرامج بما يتناسب مع مشكلات كل مجتمع محلي، ومع ظروفه وإمكانياته حيث أن جميع برامج النهوض بالمجتمع المحلي يجب أن تنمو نتيجة حاجة البيئة نفسها وطبيعتها ورغبات الأهالي.

- الديمقراطية في إدارة البرامج لتدريب الأهالي على تحمل مسئولية النهوض بمجتمعاتهم على أن لا يتعدى دور الحكومة القيادة والتوجيه والمعاونة الفنية والمادية.

ويقوم العمل في المراكز الإجتماعية على مجلس إدارة تنتخبه الجمعية العمومية، ويقوم هذا المجلس بتشكيل خمس لجان من بين أعضاء الجمعية لمساعدة المجلس في أعماله وهي:

١- لجنة الاقتصاد والزراعة، وتقدم خدمات تهدف لزيادة دخل الريفيين وتحسين إنتاجهم الزراعي والحيواني.

٢- لجنة الثقافة والنادي الريفي، وتعمل على مكافحة أمية الأهالي وزيادة

ثقافاتهم وشغل أوقات فراغهم.

٣- لجنة الشئون الصحية والعمرانية، وتختص بالرعاية الصحية والنظافة وعمران القرية.

٤- لجنة تنظيم البر، وتتولى تقديم المساعدات النقدية والعينية للأسر المحتاجة.

٥- لجنة المصالحات، وتتولى فض المنازعات وإصلاح ذات البين بين الأسر الريفية.

• جمعيات الإصلاح الريفي:

بعد نجاح المراكز الإجتماعية في تقديم العديد من الخدمات بالقرى المصرية، تقدمت العديد من القرى لإنشاء مراكز إجتماعية بها، ولكن قلة الاعتمادات المالية وقفت حائلاً دون تحقيق طلبات الأهالي.

وقامت وزارة الشئون الإجتماعية بإنشاء جمعيات الإصلاح الريفي لتحقيق أغراض شبيهة بأهداف المراكز الإجتماعية، وتعمل على نفس الأسس والقواعد التي كانت تعمل بها ولم تكن جمعيات الإصلاح الريفي تحتاج إلى موارد كالتي تحتاج إليها المراكز الإجتماعية كالمساهمة في تكاليف بناء المركز، ولكن وزارة الشئون الإجتماعية كانت تصرف إعانة مادية لتشجيع تكوين هذه الجمعيات تقدر بحوالي ٤٠٠ جنيه، وكانت توفد بعض الخبراء والفنيين لتوجيه تلك الجمعيات وإرشادها، وبهذا اقتصر دور الوزارة في:

١- إيفاد الموظفين للإشراف على تلك الجمعيات بصفة دورية.

٢- تقديم إعانات مالية لتلك الجمعيات.

وبصدور القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية أعيد إشهار هذه

الجمعيات، تحت اسم جمعيات تنمية المجتمع المحلي لتعمل تلك الجمعيات الأهلية في أحد الميادين التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون وهو ميدان تنمية المجتمعات المحلية.

- **الوحدات المجمعة:**

تعتبر الوحدات المجمعة فكرة مكملة لمشروع المراكز الإجتماعية، وقد ظهرت فكرة إنشائها كحل لمشكلة عدم التنسيق والتنافس بين الوزارات المختلفة والمعنية بالجهود الصحية والزراعية والتعليمية داخل القرى.

ولقد بدأ تنفيذ المشروع بواسطة المجلس الدائم للخدمات العامة في عام ١٩٥٤ بعد أن شكل المجلس لجنة وزارية لتنسيق الخدمات وأستعراض اللجنة الخدمات العامة الحكومية وكيفية أدائها وطرق الإشراف عليها ومدى التعاون بينها، وقد أوصت اللجنة أن تؤدي الخدمات بواسطة وحدات مجمعة تخدم كل منها ١٥ ألفا من السكان وتشمل كل من الخدمات الصحية والإجتماعية والزراعية والتعليمية والعمرانية دون مغالاة في التخصص، وقد وافق المجلس الدائم للخدمات العامة على هذه التوصيات في ١٦ مارس سنة ١٩٥٤[1].

وقد أنشئت أول وحدة إجتماعية مجمعة في قرية برنشت في محافظة الجيزة في عام ١٩٥٥، وبلغ عدد الوحدات المجمعة ٢٥٠ وحدة في عام ١٩٦٠.

وقد حددت أهداف الوحدات المجمعة في:

- **رسم خطة شاملة منسقة للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعاوني والصحي في الريف.**

---

[1] محمد طلعت عيسي، تنسيق الخدمات الاجتماعية وإدارة المؤسسات، ج١، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٧٩.

- رفع مستوى الوعي وبث روح التعاون والخدمة العامـــة بـــين أفـــراد المجتمع حتى يتحقق الرخاء لمجتمعهم.
- تحقيق فكرة العلاج الشامل بأن تقوم الخدمات التي ترمي إلى التنميـــة الإقتصادية والإجتماعية في إطار واحد لتحقيق هدف واحد هو النهوض بالمجتمع المحلي الريفي نهوضًا شاملاً.
- تحقيق التعاون بين قادة المجتمع الريفي من أهل القرية وموظفوا الوحدة المجمعة متعاونين كفريق واحد لتحقيق النهوض بقدرتهم.
- أن تكملة البرامج بعضها البعض فالتعليم في المدرســـة يعتمـــد علـــى النشاط الزراعي والصناعي والصحي والاجتماعي بالوحدة المجمعة.

ويشكل بالوحدة المجمعة مجلس إدارة يتكون من (الأخـــصائي الزراعـــي رئيسًا، وعضوية كل من الطبيب وناظر المدرسة والأخصائي الاجتماعي واثنان من المواطنين لتمثيل لأهالي منطقة الوحدة المجمعة). وبعد صدور القانون رقـــم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالإدارة المحلية أصبح مجلس القرية هو المشرف على الوحدة المجمعة.

- **جمعية تنمية المجتمع الريفي:**

تعتبر جمعيات المجتمع المحلي في الريف هي قاعدة الانطـــلاق للنهـــوض بالمجتمع الريفي بإعتبارها منظمة قاعدية تعمل على تحقيق التطور فـــي منظومـــة أهلية تشرف عليها وزارة الشئون الإجتماعية وينشئها الأهالي في مجتمعاتهم نتيجة لشعورهم بأنها الوسيلة المناسبة لمواجهة ما يعانون من أحتياجات وما يواجهونه من مشكلات عن طريق توحيد الجهود الذاتية للأهالي مع جهود المنظمات الحكومية.

وتعد جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي من أكثر الهيئات الإجتماعية

تطورًا حيث أنها تتميز في[1]:

١- إنها هيئات مستمرة طبقًا لأحكام القانون (٣٢) لسنة ١٩٦٤ والخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة ولها شخصيتها الإعتبارية المستقلة وتكتسب الصفة العامة بمجرد إشهارها، وبالتالي تتمتع بعدة سلطات واختصاصات طبقًا للقانون. وقد أعيد إشهارها وفقًا لآخر قانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم(٨٤) لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية.

٢- تقوم بتقديم الخدمات الإجتماعية وبعض الخدمات الإقتصادية التي يحتاجها الريف بالتعاون والتكامل مع الأجهزة الحكومية وفي إطار سياسة الدولة في الريف المصري.

٣- إن وزارة الشئون الإجتماعية قد أسندت لهذه الجمعيات مهمة إدارة بعض مشروعاتها الإجتماعية الحكومية لما تمتاز به من سرعة ومرونة في الأداء وأنخفاض في تكلفة الخدمة.

٤- إن هذه الجمعيات تعتمد على أعضائها من المتطوعين من أهل القرية والذين يعملون دون قصد أي ربح مادي يحصلون عليه مقابل عملهم وهم بصفتهم هذه يحرصون على تحقيق رسالة الجمعية بإعتبارهم المستفيدون إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خدمتها.

٥- تتولى هذه الجمعيات دراسة مشكلات وأحتياجات المجتمع المحلي الريفي الإقتصادية والإجتماعية والثقافة، وتنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات مستفيدة من الإمكانيات المتاحة لها، وهي تعمل على زيادة دخل الأسرة الريفية عن طريق المشروعات

---

[1] سعودي عبد الهادي، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

الزراعية واستغلال الثروة الحيوانية ومشروعات الأسر المنتجة.

إدارة جمعية التنمية:

(أ) الجمعية العمومية:

وهي تتكون من جميع الأعضاء المشتركين في عضوية الجمعية وأوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم ومضى على عضويتهم ستة شهور على الأقل وتجتمع الجمعية العمومية سنويًا، وتتولى مسئولية أنتخاب مجلس إدارة الجمعية وتشكيل اللجان الخاصة بالنشاط وتحدد أختصاصاتها، وتعتمد الحساب الختامي والميزانية وتوافق على المشروعات الجديدة للجمعية.

(ب) مجلس إدارة الجمعية:

وهو المسئول عن إدارة الجمعية فنيًا وإداريًا وماليًا وله صلاحيات واسعة في هذا الشأن، ويشكل مجلس الإدارة من أعضاء لا يقل عددهم عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضوًا، ويجتمع مرة كل ثلاثة شهور على الأقل وكلما دعت الضرورة، ويشكل مجلس الإدارة لجانًا دائمة ومؤقتة.

وتتحدد اختصاصات هذه اللجان في كل من:-

١- لجنة الشئون الإجتماعية:

وهي تختص بتنظيم أعمال البر والزكاة وفض المنازعات وديًا وحل المشاكل الأسرية والتوعية الإجتماعية بأمور المجتمع الريفي بصفة خاصة والمجتمع المصري عامة.

٢- لجنة الشئون الإقتصادية:

وتختص بالتوعية لتحسين وتنويع وزيادة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والعمل على نشر الميكنة الزراعية وتوفير التقاوي المنتقاة والأسمدة ونشر أساليب

الزراعية الحديثة والعمل على تسويق المنتجات الزراعية تسويقًا تعاونيًا ونشر الصدعات الزراعية والريفية وأستغلال الخامات الزراعية استغلالاً اقتصاديا.

٣- لجنة الشئون الصحية:

وتختص بالمساعدة على توفير الخدمات الصحية ونشر الوعي الصحي والعمل على تحسين البيئة صحيًا بنظافة الطرقات العامة وردم البرك والمستنقعات وإزالة أكوام السباخ وتوفير مياه الشرب النقية ومرافق الصرف الصحي والإنارة والعمل على توفير الشروط الصحية بالمنزل الريفي من تهوية وإضاءة ومرافق صحية وكذا تجميل القرية وطرقاتها.

٤- لجنة الشئون الثقافية:

وهي تهتم بالتوعية الثقافية القومية والريفية عن طريق إقامة الندوات والمحاضرات وإنشاء المكتبات الثقافية وتوفير وسائل الخدمات الإعلامية في القرى كالراديو والتلفزيون والصحف والمجلات وإنشاء فصول محو الأمية وتحفيظ القرآن.

ويتم تمويل الجمعية عن طريق اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم ومساهمتهم في تنفيذ المشروعات المختلفة. وكذلك من حصيلة الرسوم التي تحصل عليها الجمعية نظير الخدمات التي تقدمها للأهالي من سكان القرية، والإعانة السنوية التي تقررها وزارة الشئون الإجتماعية لتدعيم نشاط الجمعية، وإعانات المجالس والأجهزة المحلية المختلفة للمساهمة في تحقيق أغراض الجمعية.

وقد بلغ عدد جمعيات التنمية في الريف ١١٩٠ بنسبة ٨٥,٢٪ من مجموع جمعيات التنمية المنتشرة في الريف والحضر وعددها ٢٣٣٤ طبقًا لآخر تقرير[1].

(1) المؤشرات الإحصائية في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، وزارة الشئون الاجتماعية، الإدارة العامة للإحصاءات والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٨٦.

- **المجالس الشعبية المحلية للقرى:**

أقتضى التطور الاجتماعي الذي نعيشه في الوقت الحاضر الإتجـاه نحـو اللامركزية وتدعيم المحليات لتأخذ دورها كاملاً لتساهم فـي التنميـة الإجتماعيـة والإقتصادية. فنظرًا للنمو السريع في تعداد ونشطة السكان فإن النظـام المركـزي يصبح غير قادر على التعبير عن رغبات سكان المجتمعات المحلية. ولقـد حقـق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ ديمقراطيـة الحكم المحلي والذي يتسم بثنائية المجالس على المستويات المختلفة (المحافظـة – المراكز، المدن، الأحياء، القرى).

– **المجالس الشعبية المحليـة:** والتي تضم مجموعة القرى في نطاق وحدة محلية، وينتخب أعضاء المجلس انتخابًا مباشرًا من الأهالي.

– **المجالس التنفيذية:** وهي تضم ممثلي المصالح الرئيسية المسئولة عـن خطة الدولة في قطاعاتها وأنشطتها المختلفـة (الـشئون الإجتماعيـة، والـصحية والتعليم، والزراعة..).

تشكيل المجالس الشعبية المحلية للقرى:

يشكل المجلس الشعبي المحلي للقرية من – أربعة وعشرين عضوًا – على أنه إذا كان نطاق الوحدة المحلية للقرية يشمل مجموعة من القرى المتجاورة تمثـل القرية مقر المجلس بعضوين على الأقل وباقي القرى بعضو واحد على الأقل لكـل منها. ومدة عضوية هذه المجالس أربعة سنوات ميلادية، تبـدأ مـن تـاريخ أول اجتماع، والدورة الواحدة عشرة أشهر على الأقل، ويشكل بكل مجلس شعبي محلي مجموعة من اللجان التي تعاونه في ممارسته لاختصاصاته القيام بمسئولياته. ويقوم المجلس الشعبي المحلي بتحديد هذه اللجان وفقًا للاختصاصات والمسئوليات المحددة لكل مجلس وفقًا لمستواه.

اختصاصات المجلس الشعبي المحلي للقرية:

حدد قانون المحليات رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية اختصاصات الوحدة المحلية للقرى بما يلي[١]:

- أقتراح خطة تنمية القرية اقتصاديًا واجتماعيًا وعمرانيًا.
- أقتراح مشروع الموازنة وإقرار مشروع الحساب الختامي.
- أقترح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية في نطاق القرية لرفع مستواها.
- العمل على نشر الوعي الزراعي بما يحقق تحسين وتنويع الأنتاج الزراعي.
- أقتراح إنشاء المرافق العامة بالقرية.
- العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية.

• **الوحدة الصحيحة الريفية:**

تم التخطيط الصحي للريف المصري في يناير ١٩٦٢ في إطار إنشاء وحدة صحية ريفية لخدمة خمسة آلاف فقط من السكان الريفيين يسكنون قرية واحدة أو أكثر ولكن دون قسم داخلي ويؤدي الخدمة بها طبيب على مستوى الممارس العام، وترتبط الواحدة الصحية بالمجموعات الصحية والوحدات المجمعة بحيث يمكن أن تحول إليها الحالات المرضية التي تخرج عن أختصاص الممارس والعام بالوحدة الصحية الريفية.

---

[١] القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ لنظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، والأمانة العامة للإدارة العامة المحلية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٦٨ -٦٩.

وتعتبر الوحدة الصحية الريفية أساسا لكل المشروعات الصحية في الريف كمشروعات مكافحة الدرن أو البلهارسيا أو الملاريا أو تنظيم الأسرة أو غيرها، وهي لا تعتبر مجرد عيادة خارجية فحسب بل هي مركز للارتقاء بالصحة العامة الريفية حيث يقوم الطبيب ومساعدوه كمساعد المعمل والملاحظ الصحي ومساعدات المولدات وغيرهم من الممرضين والممرضات والعمال بدور قيادي رائد في مجال الإرشاد الصحي والتوعية الصحية للمواطنين وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة وقد بلغ عدد الوحدات الصحية الريفية حوالي ٢٥١ وحدة حتى عام ١٩٧٠.

وتحدد اختصاصات الوحدة الريفية في مجالات الخدمة الصحية الآتية[١]:

(أ) الخدمة العلاجية عن طريق العيادة الخارجية والصيدلية وعمل بطاقات صحية للأهالي للوقوف على ما قد ينتشر من أمراض متوطنة أو غيرها وعلاجها ومتابعة هذا العلاج.

(ب) الوقاية من الأمراض المعدية وتطعيم الأهالي ضد هذه الأمراض إلى غير ذلك من وسائل الوقاية والمكافحة.

(ج) القيام بخدمات رعاية الأمومة والطفولة والرعاية الصحية المدرسية، وقد وصل عدد أقسام رعاية الأمومة والطفولة بالمجموعات الصحية والوحدات المجمعة ٢٥٩٦ قسم في عام ١٩٨٥.

(د) العمل على رفع المستوى الصحي للبيئة الريفية واشتراك المواطنين والمجلس القروي في هذا الصدد بالجهود الشعبية الذاتية.

(هـ) الأرشاد والتثقيف الصحي والقيام بدور قيادي في مجال التربية الصحية للسكان الريفيين، ومن أهم الأمراض الشائعة في الريف المصري.

---

[١] حسن على حسن، المجتمع الريفي والحضري، مرجع سابق، ص ص ٣٦٤ – ٣٦٥.

- أمراض العيون كالرمد الصديدي الذي كثيرًا ما يصيب الأطفال خاصة في العام الأول وذلك نظرًا لانتشار الذباب وتوالده وكثرة الأتربة والغبار وقلة الاهتمام بالنظافة.

- مرض الحصبة ويرجع السبب في انتشارها إلى سوء التهوية وضعف مستوى النظام الصحي والكثافة في السكن والجهل بطرق العلاج.

- النزلات المعوية من أمراض الأطفال في الريف وخاصة المصحوبة بالإسهال الشديد والتي تؤدي إلى أرتفاع نسب وفيات الأطفال الرضع، وذلك نظرًا لأرتفاع نسب الأمية بين الأمهات الريفيات لشئون تغذية الأطفال وتلوث غذاء الطفل بسبب قلة النظافة.

وأكثر الأمراض شيوعًا في الريف المصري هي الأمراض المتوطنة (البلهارسيا – الإنكلستوما – الإسكارس) وهي تسبب ضعفًا عامًا للجسم وعدم القدرة على العمل والإنتاج وهي تنشأ من عدم لبس الأحذية والاستحمام في مياه الترع الملوثة وعدم غسل الخضروات قبل تناولها أو غسلها بالمياه الملوثة.

الفصل السادس

تنمية المجتمعات المحلية الزراعية المستصلحة

مقدمة:

أولاً: المجتمعات المحلية المستصلحة (توطين العمالة الزراعية).

١- مبررات وأهداف توطين العمالة الزراعية.

٢- طبيعة المجتمعات المحلية المستصلحة.

٣- خصائص المجتمعات المستصلحة.

ثانيًا: المجتمعات المحلية المستصلحة للخريجين.

١- تطور مشروع تشغيل شاب الخريجين بالزراعة.

٢- أهداف مشروع تشغيل شباب الخريجين بالزراعة.

ثالثًا: مشكلات المجتمعات المحلية المستصلحة.

رابعًا: تنمية المجتمعات المحلية المستصلحة.

تنمية المجتمعات المحلية الزراعية المستصلحة

مقدمة:

يعد حجم وتركيب عدد السكان في أي مجتمع من العناصر الأساسية في تحقيق رفاهية المجتمع اجتماعيًا واقتصاديًا. فعلى السكان يقع عبء التنمية ومن أجلها تقوم هذه التنمية، لذا كان العنصر البشري وحجمه وتطوره وحركته يمثل حجر الزاوية في نمو المجتمع وتطوره.

ولذا أصبح التخطيط من أجل بناء مجتمعات جديدة سواء أكانت مجتمعات محلية زراعية مستصلحة أو مجتمعات محلية حضرية مستحدثة يمثل في وقتنا الحاضر إستراتيجية تواجه من خلالها الدولة النامية العديد من مشكلاتها وعلى الأخص حين تعاني هذه المجتمعات من مشكلات سكانية.

والجدير بالذكر أن عملية التخطيط من أجل بناء مجتمع جديد عملية تتكامل فيها كل المقومات الإقتصادية والإجتماعية والنفسية جميعًا وتزداد أهمية هذه المقومات في التخطيط لبناء مجتمعات جديدة في القطاعات الزراعية والحضرية، حيث تتدخل القوى الثقافية والإجتماعية تدخلاً كاملاً مع المقومات الإقتصادية.

وهذا الفصل يعرض لأحد الأنماط من المجتمعات المحلية الجديدة، حيث إنشائها، وطبيعتها، وتعريفاتها، وتطور إنشائها وأهم خصائصها. ثم يعرض المجتمعات المحلية المستصلحة لشباب الخريجين أهداف ومبررات مشروع تشغيل الخريجين في الزراعة. ويعرض مشكلات المجتمع المستصلح وأساليب تنميتها ودور الأخصائي الاجتماعي، ثم يعرض أهم أجهزة ومؤسسات تنمية المجتمع المحلي المستصلح (جمعيات تنمية المجتمع، والجمعيات التعاونية الزراعية، والجمعيات التعاونية العامة للأراضي المستصلحة).

أولاً: المجتمعات المحلية المستصلحة (توطين العمالة الزراعية).

هناك أهتمامات متزايدة من الحكومات المصرية منذ بداية الخمسينات بتنمية المجتمعات الريفية سواء في المناطق الريفية التقليدية، أو ما يعرف بالمناطق الريفية المستصلحة لتلك المناطق التي تجمع بين سمات المجتمعات شبه الزراعية – الصحراوية، والإهتمام بإقامة هذه المجتمعات يستهدف تحقيق ما يلي:-

(أ) الحد من نتائج المشكلة السكانية وزيادتها والتي تؤثر على خلق العدد من المشاكل الأخرى ومنها الهجرة الريفية – الحضرية العشوائية. فلقد أستهدفت بعض خطط الدولة توطين أعداد كبيرة من الفلاحين في مناطق زراعية جديدة لتساهم في إقامة مجتمعات جديدة وتخفف إلى حد ما من درجة الكثافة السكانية العالية مناطق أخرى.

(ب) زيادة مساحة الأراضي الزراعية بقدر الإمكان بعد أن تقلص الكثير منها في ضوء الظواهر الجديدة للتوسع العمراني.

(ج) محاولة النهوض بمستوى الإنتاج الزراعي، للحد من مشكلة الأعتماد على الإستيراد الخارجي وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية.

(د) تنويع مصادر الدخل القومي من الإنتاج الزراعي والحيواني وتنويع السياسات القطاعية الإنتاجية بعد أن ثبت فشل الاعتماد على الاقتصاد الصناعي فقط.

(هـ) محاولة الأهتمام بالمناطق الإقليمية النائية والتي تعتبر مناطق طرد للسكان وجعلها إلى حد ما مناطق جذب للسكان وتساهم في عمليات التوسع العمراني في هذه المناطق.

(و) النهوض بمستوى المعيشة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية لقطاعات كبيرة من السكان ظلت تعيش لمدة طويلة في المناطق الحضرية التقليدية، والعمل على إنشاء هذه المناطق في مناطق صحراوية أو بعيدة عن العمران الحضري مما يسهم بذلك في التوطين الصناعي العمراني المخطط.

(ز) خلق فرص للعمل وخاصة للعناصر الشابة، والحد من مشكلة البطالة والأستفادة من القوى البشرية المحلية في تنمية المجتمعات المحلية.

١- طبيعة المجتمعات المحلية المستصلحة:

يعد المجتمع المحلي المستصلح نموذج بنائي جديد للمجتمع المحلي ينشأ وفقًا لخطة تستهدف توطين عناصر بشرية بعد تهجيرها من بيئاتها الأصلية إلى البيئة الجديدة، وتوفير كافة أساليب العيش والإقامة لهم، وتوفير الأنظمة والهيئات التي تلبي أحتياجاتهم، ولا يقتصر الأمر على مجرد نقل السكان من مكان إلى مكان آخر، بل يفترض أن مع هذا الأنتقال تكون البيئة المستحدثة لها من المقومات ما يجعلها قادرة على تنمية ذاتها باستمرار عن طريق تعبئة جهود أفراد المجتمع الجديد وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا ومقابلة أحتياجاتهم بالأنتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية[١].

وتنشأ المجتمعات المستحدثة في الأراضي المستصلحة من أجل استزراع هذه الأراضي، ويكون ذلك في إطار تخطيط عمراني وظيفي يمكن هذه المجتمعات من النمو بجوانبها الإقتصادية والإجتماعية، فهناك قرى مركزية وأخرى فرعية،

---

(١) محمد علي محمد، القيم والتنمية الريفية، دراسة في اتجاهات ومواقف الأسرة في المجتمعات المستحدثة (تقرير بحثي) المركز الدولي للتنمية الريفية، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ٤.

كما ينشأ بكل قرية جمعية لتنمية المجتمع تضم كل المواطنين الجدد، تكون مهمتها دراسة احتياجات البيئة والتخطيط من أجل مواجهة مشكلاتها وسد احتياجاتها ويـتم تدعيم هذه الخدمات بالتعليم من خلال إنشاء المدارس وفصول محو الأمية، ومراكز التدريب المهني، كما تزود هذه المجتمعات بالخـدمات الـصحية ودور الحـضانة ومراكز تنظيم الأسرة، ومراكز الشباب على نحو يحقق التعبئـة الـشاملة للقـوى الإجتماعية في هذه المجتمعات.

٢- تعريف المجتمعات المحلية المستصلحة:

اختلف العاملون والكتاب في مجال العلوم الإجتماعية في تحديـد تـصور واضح لمفهوم المجتمع المحلي المستصلح بالإضافة إلى الاختلاف حول تسمية هذا النمط من المجتمعات فالبعض يطلق على هذا النوع من المجتمعات بأنه "مجتمعات مخططة" والبعض الآخر يطلق عليها مسمى "المجتمعات الجديدة" ويسميها الـبعض بأنها "مجتمعات مقصودة التكوين أو المجتمعات المستحدثة".

وقد عرف البعض المجتمعات المحلية الزراعية المستصلحة بأنها "مجتمع له مقاومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الإجتماعية والإقتـصادية والـسياسية واللازمة لبقائه، ولقد أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية في المحل الأول، وذلك للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم والتي ظهرت إما في زيادة السكان أو في نقص الموارد أو في الخلل الذي أصـاب العلاقات الإجتماعية أو عند ظهور علامات التخلف"[1].

وهي تعرف بأنها "مجتمعات محلية قامت على أساس تخطـيط اقتـصادي اجتماعي محدد لمواجهة مشكلات زيادة السكان في مصر، وهي على هذا نوع من

---

[1] مريم أحمد مصطفى، التغير والتحدي في المجتمع الجديد، محاولة لتقييم تجربة المجتمعات الجديدة في مصر، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ١٠.

التنظيم الاجتماعي وإعادة توزيع القوة البشرية والموارد الطبيعية من خلال مشروعات تنمية إجتماعية إقتصادية محددة لمجموعات من السواطنين تجمعهم رابطة طبيعية وإجتماعية"[1].

ويحدد البعض هذه المجتمعات المستصلحة بأنها "مجتمعات محلية صغيرة تأخذ شكل قوي وعزب إلا أن النشاط الاقتصادي الأساسي فيها هو النشاط الزراعي فهي من هنا مجتمعات ريفية تقام في أراضي جديدة مستصلحة وقد حدد أختيارها وأختيار سكانها وفقًا لأسس وشروط معينة، وهذه الأراضي في الغالب مساحات من أراضي بور أو صحراوية لا يعيش عليها أي سكان بطريقة منظمة، وهؤلاء السكان ينتمون في الأصل إلى مجتمعات ريفية في محافظات الجمهورية المختلفة، وقد انتقلوا هم وأسرهم بمحض إرادتهم للمعيشة في المجتمعات المستصلحة حيث وفرت لهم فيها أساليب المعيشة ووسائل الحياة بطريقة منظمة مخططة روعى فيها تحقيق التجانس النسبي بين كل أفراد المجتمع عند بداية التهجير".

وينقسم سكان المجتمعات المحلية المستصلحة إلى فئتين هما:

(أ) المنتفعين بالأرض:

وهم الفلاحين الذين تم اختيارهم وفقًا لشروط معينة، وقد تم نقلهم وأسرهم إلى المجتمعات المستصلحة قرى مختلفة موزعة على قطاعات المجتمع، وهم يحصلون على تدريب مناسب للتكيف مع أسلوب الحياة الجديد ومنح هؤلاء المنتفعين قطعة من الأرض المستصلحة والتي وصلت إلى الإنتاجية الحدية، وتقدر مساحتها حوالي خمسة أفدنة وموزعة على ثلاث قطع زراعية يتم زراعتها وفقًا لنظام الدورة الزراعية والذي تحدده " مؤسسة استزراع وتنمية الأراضي"

---

[1] أحمد السيد العدلي، الإرشاد الزراعي في الخدمات الريفية المستحدثة، مطبوعات المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضي، دار التعاون للنشر. القاهرة، ١٩٧٣، ص ١١.

(ب) العاملون والموظفون:

وهم يمثلون فئة العمال والموظفين العـاملين فـي المؤسـسة أو إحـدى مشروعاتها كالمستشفيات والمراكز الصحة والمدارس ومراكز الشرطة والإدارات الحكومية المختلفة، وهؤلاء لا ينتفعون بالأرض الزراعية ولا يحصلون على مساحات من الأرض الزراعية، ولكن توفر لهم مساكن لإقامتهم واسرهم للعمل في القرى.

٣- خصائص المجتمعات المستصلحة:

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد الخصائص المميزة للمجتمعات المستـصلحة والتي تكشف عن الطابع البنائي العام لهذه المجتمعات، والتي تتلخص فيما يلي[1]:

(أ) تقوم على التغيير المخطط من أجل إقامة بناء نموذجي:

أصبحت قضية التغيير المخطط Planning Change تمثـل منهجًـا واعيًـا وتجريبيًا يقوم على حشد طاقات المعرفة الإجتماعية من أجل مواجهة مشكلات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية الكبرى في الاتجاه الذي ينشده المجتمع ويحقق أهدافه. ولذا يكون الشكل النهائي للمجتمعات المستحدثة جديدًا، بحيث لا يصبح صورة مكـررة من المجتمعات الريفية التقليدية، إذ أن ذلك يفقد المجتمع المستحدث طبيعتـه الرئيـسية والتي تتمثل في كونه طليعة للتنمية في قطاع المجتمعات الريفية.

(ب) ضرورة التوازن بين جانبي التكوين الثقافي المادي والمعنوي:

من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية التقليدية الريفيـة منهـا على وجه الخصوص، مشكلة عدم التوازن بين العناصر المادية والثقافيـة، وبـين العناصر المعنوية، مما يخلق فجوة ثقافية تنعكس في قدرة الأهالي علـى اسـتخدام أساليب الحياة المادية والتكنولوجية والأستفادة منها، كما تتبدي هذه الفجوة في تخلف

---

[1] أنظر: محمد على محمد، القيم والتنمية الريفية. مرجع سابق، ص ٦-٨.

القيم والعادات و أنماط السلوك، مما قد يعوق تقبل المستحدثات و التحسينات التي تدخل في جوانب الحياة المادية وإمكانية استيعابها. ولذا ينبغي أن يحرص عند التخطيط لبناء المجتمع المستحدث أن نحقق التوازن بين الجانبين المادي والمعنوي للثقافة على نحو سد الفجوة الثقافية، ويمكن المجتمع من حشد كافة طاقاته التنموية.

(ج) تكامل البناء المهني والاقتصادي للمجتمعات المستصلحة:

ينبغي أن يتحقق في القرية المستصلحة نوع من التكامل المهني والاقتصادي على نحو يسمح بتنمية مهارات السكان في اتجاهات متنوعة تحقق للمجتمع نموًا اقتصاديًا متكاملاً، وتنهي مرحلة الاعتماد المطلق للقرية على المدينة في سد متطلباتها المختلفة ومن ثم فهي تمتاز بتنوع المهن والأنشطة الإقتصادية والتجارية والصناعية.

(د) تكامل الخدمات وأساليب الرعاية والأجهزة الإدارية والتنظيمية في المجتمعات المستصلحة:

تمتاز المجتمعات المستصلحة بوجود خدمات متكاملة. وإجراءات إجتماعية وإقتصادية وإدارية تنفيذية في المراحل المبكرة من حياتها، وبالتالي تصبح البرامج غاية في حد ذاتها، وليست وسيلة للتنمية والنهوض بكافة قطاعات المجتمع وتلعب هذه الأجهزة دورًا هامًا في ربط المجتمع المستصلح بالمجتمع الأكبر وتحقيق التكامل بين سياسات التنمية المحلية، وخطط وبرامج التنمية في المجتمع ككل، فضلاً عن أن هذه الأجهزة تقضي على العزلة الثقافية للمجتمع وتحقق احتكاكًا حضاريًا مفيدًا بين الإداريين والمثقفين وبين الأهالي بما يساعد على تطويره.

(هـ) تدعيم تكامل الأسرة الريفية وتطوير قدرتها على المشاركة الإيجابية:

تعتبر رفاهية الأسرة وتكاملها هدف رئيسي من أهداف تنمية المجتمع المستصلح، حيث تعد الأسرة هي أداة من أدوات التنمية الريفية، إذ ينبغي إعداد

أفراد الأسرة وتزويدهم بموارد وفرص جديد تمكنهم من الاندماج الكامل في عملية التنمية، ويتم ذلك من خلال أجهزة الرعاية الإجتماعيـة التـي تقـدم الإرشـادات والمساعدات التي تحتاجها الأسرة وتزيد من فعاليتها في إتخاذ القرارات الرشـيدة وحل المشكلات.

و. تطوير التكنولوجيا الزراعية والإستعانة بها على نطاق واسع:

تهتم المجتمعات المستحدثة بزيادة الإنتاج كمًـا ونوعًـا، ومـن ثـم فـإن التكنولوجيا الزراعية تلعب دورًا هامًا فـي هـذا المجـال، وتتطلـب الإسـتعانة بالتكنولوجيا الزراعية توفر البرامج الملائمة للتدريب المهني والفني، وتأخـذ فـي الإعتبار النتائج التي تحدثها التكنولوجيا الزراعية بالنسبة لكل من الإنتاج الزراعي أو العمالة الزراعية، أو التنظيم الداخلي للزراعة وتأثيراتها الأخرى في تنظيم الحياة الإجتماعية والإقتصادية في الريف.

٤- تطور إنشاء المجتمعات الريفية المستصلحة:

تعددت المشروعات التي نالت أهتمام الحكومة المصرية بتنمية المجتمعات الريفية المستصلحة وأستزراع مناطق شبه صحراوية جديدة لم يصل إليها العمران أو أي نشاط بشري من قبل، ويمكن أن نحدد هذه المجتمعات تاريخًا وفقًا للمرحلـة التالية[1]:

(أ) مرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢:

وقد تم أستصلاح حوالي ٢٥٠٠ فدان سنويًا في غضون العقدين السابقين

---

(١) أنظر في ذلك:

- سامية محمد جابر، وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٤٦٠-٤٦٣.
- مجمد عبد الفتاح، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجـامعي الحـديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص ١٤٢-١٤٤.

على قيام الثورة وقد قام باستصلاح هذه المساحات بعض كبار الملاك والشركات الأجنبية التي كانت تحتكر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، ولم تحظى هذه المرحلة بأنشطة تهدف إلى تنمية المجتمعات الزراعية الجديدة أو حتى التقليدية.

(ب) المرحلة (١٩٥٢-١٩٦٠):

وهي مرحلة ما بعد قيام الثورة وحتى ما قبل الخطة الخمسية الأولى وقام بها عدد من الهيئات العامة، وتتمثل في:

١- هيئة مديرة التحرير: ومركز نشاطها في المنطقة الصحراوية غرب الدلتا وحتى الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية.

٢- الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف: وقامت بإستصلاح وتعمير مساحات مختلفة في كل من محافظتي البحيرة والفيوم.

٣- الهيئة الدائمة لإستصلاح الأراضي: وركزت نشاطها في إستصلاح الأراضي البور داخل الوادي.

٤- هيئة تعمير الصحاري: والتي أنشئت عام ١٩٥٩ لتنفيذ مشروعات خارج وادي النيل.

وقد بلغ إجمالي الأراضي التي تم استصلاحها خلال هذه الفترة حوالي ٨٠ ألف فدان.

(ج) مرحلة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٥):

وقد استهدفت هذه المرحلة استصلاح حوالي ٣/٤ مليون من الأفدنة. وقد تم إنجاز حوالي ٧٥٪ من إجمالي الخطة المستهدفة. وذلك من خلال الهيئات والمؤسسات الحكومية التالية:

١- المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي: وقامت بالإشراف على قطاع مديرية التحرير وكذلك المشروعات الزراعية في محافظتي البحيرة والفيوم.

٢- المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحاري: وقد قامت بالإشراف على عمليات الاستصلاح الزراعي بمناطق الوادي الجديدة، والساحل الشمالي، ووادي النطرون، وشرق قناة السويس والمنيا.

(د) مرحلة الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥-١٩٧٠):

وقد ركزت هذه الخطة على استصلاح واستزراع حوالي ٣/٤ مليون من الأفدنة، ولكن تم تنفيذ ٢٥٪ من برنامج الخطة المستهدفة فقط وذلك لتأثر عمليات ومشروعات الاستصلاح بظروف حرب ١٩٦٧ - وخلال هذه المرحلة تم توحيد الجهة المسئولة عن عمليات الاستصلاح والاستزراع في المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة عام ١٩٦٦.

(هـ) مرحلة ما بعد ١٩٧١ وللآن:

تأثرت هذه المرحلة بالتغيرات في السياسات الإقتصادية والإجتماعية العامة للمجتمع المصري وخاصة بعد تبني الدولة السياسات الليبرالية أو ما يعرف بسياسة انفتاح الاقتصاد. وتتمثل أهم ملامح التغيرات في القطاع الزراعي فيما يلي:

* تقلص دور القطاع الحكومي الزراعي عما كان عليه من قبل التعديلات التي حدثت على المؤسسات والهيئات الزراعية الحكومية.

* إعطاء الفرصة للقطاع الخاص سواء في صورة جمعيات أهلية أو أفراد بالعمل في القطاع الزراعي وخاصة في المجتمعات المحلية الزراعية الجديدة، وقد ساهم ذلك في نمو الإنتاج الزراعي الذي يقوم على الإمكانيات الخاصة

دون الاعتماد كلية على القطاع الحكومي.

* قيام الدولة بتوزيع الأراضي الجديدة المستصنحة على الجمعيـات أو علـى الخريجين من الزراعيين، وخاصة بعد تراجع الدولة عن سياسـة توظيـف القوى العاملة للخريجين، وقد أثر ذلك في ظهـور مـشكلات بيروقراطيـة وتنظيمية وإشرافية وتخطيطية.

* أرتفاع قيمة الأرض الزراعية وغلاء الأسعار للمنتجات الزراعية والحيوانية نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك، وهجرة العمالة الزراعية الخارجية وغـلاء معدلات الأجور الأمر الذي انعكست بصماته على الإنتاجية الزراعية بـصفة عامة.

* ظهور بعض المساعدات الحكومية الأجنبية والتـي تركـزت فـي تنميـة المجتمعات الزراعية المحلية، وتحسين مستويات دخل الفـرد وتعزيـز دور القطاع الخاص. وإن كان لها بعض السلبيات الخاصة بوجود هذه المعونات، أو عدم الاستغلال الأمثل لها في تحقيق جوانبها الإيجابية في تنمية المجتمعات الريفية التقليدية أو الحديثة.

٥- مراحل الإستيطان بالمجتمعات المستصلحة:

بعد أن تناولنا في الجزء السابق المجتمعات المستصلحة مفهومًا وطبيعتهـا وخصائصها يهمنا في هذا المقام أن نتعرف على الظروف التي تمارس فيها برامج تنمية المجتمعات المستصلجة.

وعلى هذا يمكننا القول أن المهاجرين إلى المجتمعات المستصلحة يمـرون بمجموعة من المراحل حتى يتم أستقرارها في تلك المجتمعات والتي تتمثل في:

(أ) مرحلة قبول المنتفع:

ويتم ذلك بعد التأكد من أستيفاء الشروط المحددة وتعتبر هذه المرحلة انسلاخ عن المجتمع الأصلي مما قد يترتب ترك آثار نفسية سيئة على المنتفع وأسرته.

(ب) مرحلة التهجير:

والتي تتمثل في التحرك والانتقال الفعلي من مجتمع العائلة الذي كان المنتفع يعيش فيه هو وأسرته إلى الأرض الجديدة حيث مواجهة المجهول الذي لا يعرفه بالنسبة له ولأسرته.

(ج) مرحلة الشعور بالغربة:

والتي تنتج من مواجهة المنتفع وأسرته نمط حياة جديدة غير مألوفة لهما، من حيث مسكن جديد مختلف، وطرق جديدة في الزراعة، وجيران وزملاء جدد في المسكن وفي المجتمع الجديد وظروف مختلفة للمعيشة، والانتقال لمرحلة التعامل مع أجهزة لم يسبق له التعامل معها. ومن هنا يمر المنتفع وأسرته بمرحلة الشعور بالغربة ويبدأ في الحنين للعودة إلى الأرض والمجتمع الأصلي.

(د) مرحلة التكيف:

وتبدأ هذه المرحلة بالتخوف من الفشل والعودة للوطن الأصلي الذي هاجر منه، إلا أن المرحلة تتحول بعد ذلك ويمضي الوقت إلى الأستقرار وتكيف وأستجابة للمجتمع الجديد والدخول في علاقات بيئية زمانية ومكانية مع متضمنات المجتمع في القرية الجديدة، وتسهم أجهزة ومنظمات الرعاية الإجتماعية والتنمية في الوصول إلى هذه المرحلة من التكيف[1].

---

[1] المركز الدولي للتوطين والتنمية، "تقييد جمعيات التنمية بالمجتمعات المستحدثة". نشرة بحثية (غير منشورة)، الإسكندرية. (د. ت). ص ص ٣-٤.

ثانيًا: المجتمعات المحلية المستصلحة للخريجين:

يهدف مشروع تشغيل الخريجين في قطاع الزراعة إلى المساهمة في توفير فرص العمل المنتج أمام شباب الخريجين بعد تزايد أعداد البطالة فيما بينهم خاصة بعد تحرر الدولة من الالتزام بتعيينهم في الحكومة والقطاع العام والذي تميز بتزايد البطالة المقنعة به مع وجود هذا الالتزام. وتزايد أعداد الخريجين بمعدلات تفوق معدلات النمو في فرص العمل المنتج بالاقتصاد القومي.

١- تطور تشغيل الخريجين في الزراعة:

بدأت فكرة تشغيل الخريجين في الزراعة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول في عام ١٩٥٢، واقتصرت الفكرة على خريجي كليات ومدارس الزراعة، وذلك بتخصيص جانب من المساحات المستولى عليها وفقًا لهذا القانون لتوزيعها على هذه الفئة من الخريجين.

ومع الطموح في تشغيل أكبر عدد ممكن من الخريجين خلال الخطة الخمسية الأولى للثمانينات خصصت مساحة لكل خريج من الكليات الجامعية تقدر بنحو ١٠-١٥ فدان، والمؤهلات المتوسطة حوالي ٥-٨ فدان وتختلف هذه المساحة وفقًا لموقع الأرض الزراعية ونوعيتها.

وتطور المشروع إلى تجنب الدولة الدخول في أعمال استزراع الأراضي الجديدة وأستهداف إلى أن يقوم القطاع الخاص بتنظيماته المختلفة سواء أفراد أو شركات أو تعاونيات والتي تبيع أو تخصص لهم الأراضي الجديدة بذلك، وقد قامت شركات الاستصلاح بتنفيذ أعمال البنية الأساسية بها، لاستزراعها زراعة استصلاحية وأصرت على أن تخصص نحو ٤٠٪ منها لتوزيع على الفئات الإجتماعية المستثناه والتي حددها القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في الفئات التالية:

(أ) المسرحين من الجيش، وأسر الشهداء، ومصابي العمليات الحربية.

(ب) صغار الفلاحين.

(ج) خريجي الكليات، والمعاهد.

(د) العاملون بالدولة، أو القطاع العام عند تركهم الخدمة أو الانتهاء منها.

٢- أهداف مشروع تشغيل الخريجين في الزراعة:

لقد فرضت ظروف التزايد المستمر في العجز من الإنتاج المحلي من الغذاء وما تبعه من تزايد مستمر في الواردات منه والتي شهدها المجتمع المصري خلال العقدين الماضيين، ضرورة الأهتمام بإستصلاح وزراعة الأراضي الجديدة وبمعدلات طموحة وبإعتباره محورًا من محاور التنمية الزراعية، فضلاً عن الإستفادة المثلى من الطاقات البشرية والحد من نسب البطالة بين فئات الشباب. وتتمثل أهداف مشروع تشغيل الخريجي في الزراعة وأهم مبررات إقامته في[١]:

١- توفير فرصة العمل المنتج في الزراعة لأعداد من الخريجين من أجل المساهمة في تخفيف درجة البطالة فيما بينهم، وخاصة بعد تخلي الدولة عن سياسة تعيينهم وعجزها عن توفير الوظائف الحكومية لهؤلاء الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، حيث تشير تقارير وزارة القوى العاملة خلال الفترة (٩٢-١٩٩٥) وحدها إلى أن معدلات البطالة بين الخريجين قد وصلت إلى نحو (٢٥٪ - ٣٥٪).

٢- محاولة الدولة الخروج إلى الصحراء بإعتبارها التحدي الحقيقي الذي يجب أن يخوضه المجتمع المصري بإعتباره أحد الحلول المطروحة اليوم

---

[١] أنظر في ذلك: معهد التخطيط القومي، "تجربة تشغيل الخريجي بالمشروعات الزراعية وآفاق تطويرها"، (نشرة بحثية) رقم (٩١)، نوفمبر، ١٩٩٤، ص ص ١٨-٢١.

لمواجهة التوسع في الأراضي الزراعية وفتح مجالات لإستصلاح الأراضي الصحراوية.

٣- تكوين مجتمعات زراعية بالأراضي الجديدة تضم عمالة فنية ذات القدرة والكفاءة على أستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية لزراعة الأرض الجديدة وبما يساهم في تحقيق أفضل أستخدام لهذه الأراضي وأرتفاع بالإنتاجية الزراعية لها.

٤- تكوين مجتمعات ريفية مستقرة تشجع على جذب السكان من المناطق كثيفة السكان إلى الأراضي الجديدة من خلال توفير البيئة الأساسية اللازمة لربط هذه المجتمعات الجديدة بالدلتا والوادي من طرق ونقل ومواصلات إلى جانب توفير خدمات الرعاية الإجتماعية من تعليم وإسكان، وصحة، ومياه شرب، وأمن وغيرها.

ويمكن أن تحدد المناطق المستصلحة وعدد الخريجين بها والمساحات المخصصة لهم بهذه المناطق كالتالي:

المناطق المستصلحة	عدد الخريجين	المساحات بالفدان
غرب النوبارية	٨٨٦	٤٦٩٦
بنجر السكر	١٦٢٦١	٨٤٥٥٧
البستان	٢٨٠٠	١٤٥٦٠
الحامول	٢٧٦٢	١٤٣٦٢
سهل الحسينية	٢٠٠٤	١٠٠٢٠
الوادي الجديد	٩٨٠	٤٩٠٠
الفيوم	٤٢٥	٢١٢٥
وجه قبلي	٣٩٠٩	٢١٨٨٠
شرق القناة وبورسعيد	٣٦٥٦	١٨٢٨٠

الخدمات التي تقدم للخريجين:

(أ) دورات تدريبية يتم فيها إعداد الخريجين قبل تسليمهم الأرض والمسكن، وتعقد لهم دورات تدريبية نظرية وعملية في مجالات دور التعاونيات في الإنتاج الحيواني وأساليب الري المتطورة، والإرشاد الزراعي ومقاومة الآفات وأستخدام المبيدات.

(ب) إنشاء مزارع إرشادية لتدريبهم على التقنية الحديثة في الزراعة.

(ج) صرف مبلغ نقدي لمدة سنة.

(د) العون الغذائي الذي يكفي أسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة أربع سنوات، وتوجيه مبالغ في صورة دعم مالي لخطط وبرامج أنشطة ومشروعات تنموية.

(هـ) الصندوق المركزي لتنمية الثروة الحيوانية، ويقوم بدعم الخريجين برؤوس ماشية / أغنام / أرانب / دجاج، بأسعار رمزية تقسط على خمس سنوات.

ثالثًا: مشكلات المجتمع المحلي المستصلحة:

في ظل هذه الأوضاع والظروف السابق عرضها بالمجتمعات المحلية المستصلحة تظهر المشكلات الآتية:

(أ) عدم القدرة على تحقيق الأنسجام مع الآخرين.

حيث أن المنتفعين ينتمون إلى مجتمعات مختلفة ذات ثقافات وعادات وتقاليد مختلفة قد تنشأ بينهم بعض العداوات أو العلاقات غير الطبية والتنازع على بعض المصالح الشخصية.

(ب) عدم ملائمة الأرض الزراعية:

قد تتعرض الأرض الزراعية التي حصل عليها المنتفع لبعض الظروف

التي تقلل من إنتاجها. أو أختلاف طبيعتها ونوعها عن الأرض الزراعية التي كان يتعامل معها في مجتمعه الأصلي فيتسبب ذلك في التأثير على الإمكانيات المادية للفرد والأسرة والمجتمع المحلي ككل.

(ج) نقص الخبرة بإستخدام التقنيات الحديثة:

قلة خبرة المستوطنين بالجمعيات المستصلحة بإستخدام أساليب الميكنة الزراعية الحديثة سواء في الري والصرف والزراعة الملائمة للمناطق الصحراوية، وعدم توافر الخدمة الإرشادية الزراعية الملائمة، أو مراكز صيانة هذه الآلات، مما أدى إلى ظهور كثير من المشاكل الزراعية التي لا يستطيع المزارع مواجهتها.

(د) عدم التنسيق بين الجهود التنموية:

عدم وجود نظام للإدارة المحلية في معظم المجتمعات المستصلحة الجديدة، مما أدى عدم التنسيق بين الجهود التنموية المختلفة بالمجتمع المحلي، وضعف المشاركة الشعبية، وعدم القدرة على مواجهة الكثير من المشاكل المحلية.

(هـ) عدم مناسبة المسكن للمعيشة:

قد تكون المساكن قد شيدت بأساليب محددة ومتشابهة، وقد لا تكون مناسبة من حيث التصميم أو من حيث الكفاية في المعيشة أو الحجم أو الظروف الخاصة لأحتياجات أهالي المجتمع المستصلح، وعلى سبيل المثال مساكن قرى النوبة الجديدة بجنوب صعيد مصر.

(و) تغير المكانة والمركز الاجتماعي للمنتفع:

فالمنتفعين كانوا في الأصل من المعدمين الذين يعتمدون في عملهم على الحياة من العمل اليومي كعمال زراعيين أو غير ذلك من الأعمال – أما الآن فقد أصبحوا

مستأجرين لمساحة خمسة أفدنة أو ملاكًا لها، وهذا من شأنه التأثير على ظروف حياتهم وقد يمر بعض الوقت لاستيعاب هذا التغيير في المركز الاجتماعي الجديد.

(ز) تغلغل الشعور بالغربة بين المنتفعين:

والناجم عن مواجهة المنتفع وأسرته نمط جديد من الحياة غير المألوف لديهم فالمسكن وظروف المعيشة وأسلوب العمل، والتعامل مع أجهزة لم يسبق التعامل معها، والذي يولد عنده نوع من الخوف لمواجهة المجهول الذي لا يعرفه عن هذه المجتمعات المستصلحة أو مصيره وأسرته فيها.

رابعًا: تنمية المجتمعات المحلية المستصلحة.

الإطار التصوري الشامل لقضايا التنمية في المجتمع المصري، يمكن أن تجعل من تنمية المجتمعات المستصلحة حلقة مركزية في دائرة تنمية القطاع الريفي والزراعي من المجتمع، ويتحدد دور التنمية المحلية على أسس النهوض بفئة من المجتمعات يمكن أن تكون طليعة ورائدة على طريق تنمية القرية والقرويين، بحيث تسهم برامج تنمية المجتمع في بناء القاعدة الإجتماعية وتوسيعها في المناطق الريفية.

والواقع أن مفهوم التنمية المتكاملة والشاملة تعني أكثر من حشد الخدمات والمشروعات وتوفيرها، وهي قد وجدت مجموعة من المسارات والإتجاهات لتحديد المقصود بالتنمية المجتمعية المتكاملة منها.

(أ) الاتجاه الأول:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية لا يمكن أن تنطلق من معقل الإقتصاد وحده لأن عملية التنمية هي أكثر تعقيدًا وتشابكًا ولا تقتصر على تنمية الموارد الإقتصادية أو البحث عن موارد جديدة أو خلق فرص جديدة للعمل أو أستغلال

الموارد المتاحة بطريقة أفضل، وإنما هي عملية تتناول كل مقومات الحياة الإجتماعية.

ومجمل القول يمكننا أن نحدد أن التنمية وإن كان لها أساس اقتصاديًا فإن هدفها في النهاية الأمر هدف اجتماعي وهو الأرتفاع بمستوى معيشة الأفراد من الجوانب الإجتماعية والإقتصادية يعتبر تكاملاً حتميًا وضروريًا ووظيفيًا.

(ب) الاتجاه الثاني:

وهو يعطي أهمية خاصة للتكامل بين كل الجوانب المادية والبشرية للمجتمع. ومرجع ذلك هو أن الهدف الأساسي للتنمية هو إحدث تغيير اجتماعي في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية.

حيث تتمثل التغييرات المادية في رفع مستوى معيشة الأفراد اقتصاديًا وزيادة القدرة الإنتاجية للفرد والمجتمع وما يترتب على ذلك من رفع مستوى أهالي المجتمع اقتصاديًا وتعليميًا وصحيًا وثقافيًا. فإذا كانت الجوانب المادية ممكنة إذا توافرت الموارد الطبيعية والإمكانيات المادية والوسائل التكنولوجية الحديثة وتم تحديدها – وفقًا لخطة محددة – لتحقيق التغيير المنشود في هذا الجانب، فإن عملية تنمية المجتمع معقدة وتحتاج إلى الكثير من الوقت والتفهم حتى تؤدي إلى إحداث التنمية في الموارد البشرية في المجتمع حيث أن التعامل مع الإنسان تعامل معقد يهدف إلى إحداث تغييرات سلوكية وفكرية وإلى تغيير التعدد من التقاليد والقيم التي تعتبر معوقات أمام التنمية.

(ج) الاتجاه الثالث:

وهو يعطي أهمية خاصة من حيث تعددها من جانب وتعدد وظائفها من جانب آخر. مما يؤدي في كثير من الأحوال إلى تداخلها مع بعضها البعض، وقد

يترتب على هذا التدخل مجموعة من الصعوبات التي تؤدي إلى تعويق الهدف الذي وجدت من أجله، ولذا فإن التنمية المتكاملة تحبذ التنسيق بين الخدمات المختلفة حتى يقل الفاقد نتيجة لتكرار الخدمة في أكثر من مصدر. وحتى يتحقق التراكم في حصيلة كل منها يساعد على تكامل العائد من وراء هذه الخدمات.

وبناء على هذه المسارات والإتجاهات يمكن أن نحدد تنمية المجتمعات المحلية المستصلحة بما يلي:

١- تنمية المجتمع الزراعي والحيواني:

يتم تحقيق ذلك من خلال:

- إدخال الزراعة المتخصصة في بعض المناطق المستصلحة المختارة.
- تحسين نظام أستغلال الأراضي المجمعة والمبنية على نظام الحيازات الفردية المجزأة.
- زراعة الأشجار وتجميل القرى بالأراضي المستصلحة الجديدة.
- إدارة وصيانة وإصلاح وتوحيد أنماط الآلات الزراعية التقليدية الحديثة.
- تنشيط ودفع الجمعيات التعاونية الزراعية بالمجتمعات المستصلحة.
- توزيع الماشية على المنتفعين الجدد بهذه المجتمعات الجديدة بما يترتب عليه زيادة دخل المنتفعين وزيادة خصوبة الأرض المستصلحة وبالتالي زيادة العائد النقدي من زراعتها.
- توفير الرعاية البيطرية وإجراء التحسينات للصفات الوراثية عن طريق التلقيح والطلائق المحسنة، والعمل على زيادة وعي المنتفعين بأصول تربية الحيوان وتوفير الأعلاف وفتح التسويق للخدمات الحيوانية بطريق تعاوني.

٢- تنمية الدخل عن طريق الصناعات الصغيرة والحرفية:

تعتبر الصناعات الصغيرة والحرفية مصدرًا هامًا من مصادر تنمية الدخل للمنتفعين خاصة بعد وصول الكهرباء لهذه القرى. ولذا أتجه الأهتمام إلى توجيه المنتفعين إلى الصناعات الحرفية حيث يتم من خلالها زيادة الدخل.

وتتمثل نماذج مشروعات التصنيع الزراعي في:

(أ) عصر وأستخراج الزيوت (السمسم والزيتون) وإنتاج الطحينة.

(ب) إنتاج العصائر الطبيعية، والصلصلة، والمربات.

(ج) غربلة وتنظيف وتعبئة الأعشاب الطبية والعطرية والبقوليات.

(د) صناعة الأعلاف الحيوانية، والداجنة.

ويمكن الأستفادة من المرأة الريفية في (التفصيل وأشغال الإبرة والحصير والجريد بجانب صناعة السجاد والبطاطين والمناحل).

٣- خدمات رعاية الأسرة والطفولة:

تؤدي خدمات الأسرة والطفولة في المجتمعات المستصلحة عن طريق برامج وأنشطة ومشروعات متنوعة (دور الحضانة، ومشاغل الفتيات، ومراكز التكوين المهني، وبرامج الرعاية الصحية، ومراكز تنظيم الأسرة، وبرامج تدريب الأمهات على رعاية الطفل وتغذيته، وتنظيم إقتصاديات الأسرة، لتنمية المجتمع وقيادات مراكز الشباب والجمعيات التعاونية).

٤- الخدمات التعليمية والثقافية:

يحتاج المجتمع المستصلح إلى تخطيط واضح المعالم للمؤسسات التعليمية بحيث تحقق إعداد القيادة المطلوبة لهذا المجتمع في مختلف جوانب الحياة. وإذا

كانت خطة الدولة قد حددت النظم التعليمية ومراحل التعليم المختلفة إلا أنه لابد وأن يؤخذ في الاعتبار طبيعة هذه المجتمعات واحتياجاتها التعليمية. حيث أن هناك ضرورة لتضمن برامج المدرسة التدريب على بعض المهن والحرف اللازمة للقرية المستصلحة حتى يمكن أن يتحقق الاندماج مع حياة القرية المستصلحة. فضلاً عن أن مدارس هذه القرى تضم برامج محددة لمحو أمية الكبار ليس أبجديًا فحسب وإنما في كل ما يتعلق بالحياة وتزويد الأهالي بالقدر الكافي من المعلومات التي تعاونهم في حل ما يصادفهم من مشكلات.

٥- الخدمات الصحية:

وتتم من خلال الوحدات الصحية بهذه المجتمعات المستصلحة والتي تهتم بتقديم الخدمات الطبية لسكان هذه المجتمعات، وتوجيه عناية خاصة بالجوانب الوقائية وصحية البيئة وغيرها، كما تقام عيادات صحية لتوفير الخدمات العلاجية والوقائية للقرى الفرعية.

دور أخصائي التنمية في المجتمعات المحلية المستصلحة:

يمثل أخصائي التنمية القيادة المهنية المتخصصة التي تعمل من خلال جهاز تنمية المجتمع المحلي وذلك بقصد مساعدة الجهاز على القيام بدوره في عمليات التنمية المختلفة بدءًا من تحديد الأحتياجات والمشكلات والموارد ثم وضع الخطط وإتخاذ القرارات المناسبة وتكون اللجان وتنفيذ المشروعات و البرامج ومتابعتها.

وإيمانًا من مؤسسة الأستزراع بأهمية الدور الذي يمارسه الأخصائي وأثرة في إنجاح أو فشل مشروعات التنمية فقد قامت بإنشاء إدارات لتنمية المجتمع وتكوينه يعمل فيها أخصائيين اجتماعيين يتم تعيينهم وتدريبهم وإعدادهم ليكونوا القيادة المهنية المتخصصة التي تعمل مع جمعيات التنمية ومشروعاتها في القطاعات

المختلفة للمؤسسة وفي جميع المجتمعات المستصلحة.

ويقوم أخصائي التنمية بمجموعة من الأدوار مع كل من مجلس إدارة جمعية التنمية والأهالي، حيث يسهم بدور فعال في حث وتشجيع الأهالي على الأنضمام إلى جمعية التنمية، كما يعمل على أكتشاف القيادات الشعبية المحلية من الأهالي ويدفعهم للمشاركة في نشاط الجمعية ومشروعاتها وبرامجها وإعدادهم للعمل كقيادات شعبية في مجلس إدارتها.

ويعمل أخصائي التنمية مع مجلس إدارة الجمعية ولجانها أثناء الأجتماعات التي تعقد لممارسة ودراسة وتخطيط ومتابعة مشروعات وبرامج الجمعية، وعن طريق تنظيم المناقشات ومساعدة المجلس أو اللجان على إتخاذ القرارات اللازمة أو تدريب أعضائها على كيفية التصويت لأخذ القرار وكافة الأعمال التي تتم داخل هذه الاجتماعات، وهو يعمل كموصل جيد لآراء الأهالي ومطالبهم من الجمعية ويعاون الجمعية في إتصالاتها بالهيئات والمنظمات الأخرى بالمستويين الأفقي بالمجتمع المحلي أو الرأسي بالوزارات والمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي ووزارة الشئون الإجتماعية[١].

ويحتاج العمل في تنمية المجتمع المحلي المستصلح أن يكون مدخل أخصائي التنمية هو المدخل المتكامل Integrated Approach حيث يمكن له أن يسهم بفاعلية في تحديد العوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة في عمليات التنمية، وكيف يمكن مواجهة الأحتياجات بإستغلال الموارد المتاحة ويمكنه أيضًا أن يقوم بدور هام في عمليات التنسيق بين أجهزة الرعاية والتنمية وأعضاء المجتمع

---

[١] محروس محمود خليفة، جمعية تنمية المجتمع في القرية الجديدة: دراسة وصفية مطبقة على جمعية قرية عمر شاهين قطاع جنوب التحرير. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٠٨.

المحلي أنفسهم.

ويمكن لأخصائي التنمية في المجتمعات المستصلحة أن يعمل في مجـالين متوازيين هما:

(أ) مساعدة الأهالي للمشاركة بفاعلية وبكل طاقاتهم في عمليات التغييـر وعليه أيضًا أن يساعدهم على أن يأخذوا المبادرة والفرصـة للتكيـف والتوافق مع التغيير من خلال البحث عن أدوار جديدة وطرق وأساليب جديدة لمواجهة تغير القيم والعادات، وذلك يكون مصاحب عادى بتغيير في أنشطة المجتمعات، وبالتالي يكون على أخصائي التنمية أن يعرف كيف يحقق التنمية وأن يعرف كيف يستخدم نفسه كأداة للتغيير.

(ب) أن أخصائي التنمية بما يتوفر لديه من معرفة ومعلومات متخصصـة حول السلوك الإنساني والاحتياجات الإنسانية يمكن أن يعمل في ترشيد العمل الاجتماعي حيث يساعد في تحديد الاتجاه، وفي تحديد الأغراض وكذلك القيادات اللازمة لعملية التغيير الاجتماعي.

أجهزة ومؤسسات تنمية المجتمع المحلي المستصلح.

تعد تنمية المجتمع المحلي عملية ديناميكية متجددة تمـر بمجموعـة مـن المراحل المتعاقبة وكل مرحلة منها تقوم في إطار المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي يعيشها المجتمع.

وقد مرت المجتمعات المحلية المستصلحة بمجموعة من المنظمات والهيئات ذات النوعيات والأهتمامات المختلفة الإقتصادية، والإجتماعية والزراعية والصحية، والتعليمية.. الخ.

ويتركز أهتمامنا هنا على الأجهزة الإنمائية التنظيمية بإعتبارهـا الهيئات

ذات الأهتمامات التخطيطية والتنسيقية والتدعيمية فضلاً عما تقوم به من خدمات مباشرة لسكان المجتمع المحلي.

ولقد تعددت الأجهزة المهنية بتنمية المجتمع المحلي المستصلح سواء الحكومية منها أو شبه الحكومية (المعانة) أو التطوعية أو الشعبية للقيام بهذا الدور. وتتمثل هذه الأجهزة والمؤسسات في:

١- جمعيات تنمية المجتمع المحلي لمستصلح:

يتحقق نجاح برامج التنمية لأي مجتمع محلي إذا ما أحس أعضاء هذا المجتمع بإحتياجاتهم ومشاكلهم، وتعاونوا على توفير هذه الأحتياجات وحل تلك المشكلات مستغلين في ذلك كافة الموارد والإمكانيات البشرية المادية المتاحة. وقد حرصت تنمية المجتمع المحلي بالأراضي المستصلح على تكوين تنظيمات أهلية لتنمية المجتمع ويتولى فيها الأهالي بأنفسهم دراسة أحتياجاتهم وترتيب أولويات هذه الأحتياجات وتصميم المشروعات التي تكفل إشباعها حتى تكون هذه الجمعيات بمثابة منظمات قاعدية تتولى نشر مفاهيم تنمية المجتمع عمليًا ونظريًا، وتعمل في الوقت نفسه على تنمية الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المحلي، وحل مشكلاته، والعمل على سد النقص في الخدمات والمشروعات الإصلاحية في المجتمعات الجديدة مستثمرة في ذلك كل الموارد المتاحة تحت إشراف وتوجيه فني ودعم مادي من جهاز تكوين وتنمية المجتمع.

وتضم جمعيات التنمية في تشكيلها المنتفعين الذين يجتمعون في كل قرية على هيئة جمعية عمومية وينتخبون فيما بينهم مجلس إدارة يضم عددًا محددًا من الأعضاء المقيمين بحكم وظائفهم لتمثل الأجهزة العامة بالمنطقة وإيصال خدماتها، ويتولى مجلس الإدارة أختيار أعضاء اللجان الأساسية المختلفة (الشئون الإجتماعية والإقتصادية والرياضية والإسكان والمرافق ورعاية الأسرة).

ويمثل أعضاء مجلس إدارة الجمعية ولجانه القيادة الجماعية التي تتولى دراسة أحتياجات البيئة المحلية من المشروعات والخدمات ووضع خطط التنمية في إطار موارد القرية الذاتية والتي تتمثل في الاشتراكات الخاصة بالأعضاء والتبرعات ومن عائد المشروعات الإقتصادية ومن المعونات التي تقدم من مؤسسة (استزراع وتنمية الأراضي المستصلحة) ووزارة الشئون الإجتماعية ويتم أختيار البرامج والمشروعات وفقًا لاحتياجات أهالي المجتمع المحلى حتى تضمن مساهمتهم الفعلية في التنفيذ وتقييم نتائجها.

ويشرف على كل جمعية من جمعيات تنمية المجتمع أخصائي تنمية كقيادة مهنية لتوجيهها التوجيه السليم. وعلى الرغم من حداثة تكوين هذه الجمعيات نسبيًا إلا أنها استطاعت أن تقيم العديد من المشروعات الإقتصادية والإجتماعية والصحة والتي ساهمت بدور كبير في رفع مستوى القرى المستصلحة، وتتمثل أهم هذه المشروعات في:

(أ) المشروعات الإقتصادية المختلفة.

(ب) القيام بالإرشاد الزراعي.

(ج) نشر الصناعات البيئية.

(د) مشروعات التدريب المهني.

(هـ) تنظيم اقتصاديات الأسرة.

(و) أنشاء العديد من دور الحضانة.

(ز) أنشاء العديد من مراكز الشباب.

٢- الجمعيات التعاونية الزراعية:

تقام في المجتمعات المحلية المستصلحة جمعيات زراعية للمنتفعين بمعدل

جمعية لكل ١٥٠ فدان أي ثلاثمائة منتفع تقريبًا بهدف تحسين وزيادة الإنتاج وتقليل نفقاته وتنظيم التمويل والتسويق، وإمداد الفلاح بالتقاوي والأسمدة والمبيدات والقروض والآلات الزراعية وتنظيم الحصول على الماشية ومقاومة الآفات وما إلى ذلك من خدمات.

وتؤدي هذه الخدمات الجمعيات الزراعية عن طريق مجالس إدارتها التي يكفل لها حرية التصرف في أنشطتها تحت أشراف فني يعين من قبل مؤسسة أستزراع وتنمية الأراضي المستصلحة والذي يتكون من مهندس زراعي وأمين مخزن وكاتب حسابات. ولكل جمعية من هذه الجمعيات الزراعية مقر ومخزن توفرهما لها المؤسسة، وتنظم لها سجلات ودفاتر حسابية وفقا لأحدث الأنظمة التعاونية

وتباشر الجمعية التعاونية الزراعية أغراض متعددة في مجالات الخدمات والإنتاج والتسويق والتنمية الريفية للقرى المستصلحة التي تتطلبها حاجات أعضائها في دائرة أختصاصها ونطاقها الجغرافي وتتمثل أختصاصاتها في:

(أ) بحث التركيبات المحصولية للدورات الزراعية ومتابعة تنفيذ الخطة التي يتفق عليها في إطار الخطة العامة للدولة في نطاق عمل الجمعية.

(ب) تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الإنتاجية وفقًا لإمكانياتها الإقتصادية بما في ذلك مشروعات التصنيع الزراعي أو الإنتاج الحيواني أو تربية الدواجن أو تربية النحل.

(ج) القيام بعمليات تسويق محاصيل الأعضاء تعاونيًا.

(د) التوسع في المكينة الزراعية بتوفير الآلات الحديثة المختلفة وتدريب العاملين عليها وتنظيم إدارتها وتشغيلها وصيانتها.

(هـ) المساهمة في أداء الخدمات العامة لأعضائها بالتعاون مع الأجهزة المختلفة.

٣- الجمعيات التعاونية المنزلية:

تنشئ مؤسسة الاسترزاع وتنمية الأراضي المستصلحة جمعيات تعاونية منزلية بقطاعاتها المختلفة عن طريق إسهام المنتفعين والعاملين في تمويلها وتكوينها وهي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

(أ) توفير السلع والمواد الاستهلاكية في القطاعات ومناطقها ومزارعها المختلفة.

(ب) إنتاج بعض السلع التي يتعذر توفيرها بالقطاعات المختلفة.

(ج) إنشاء المطاعم والمخابز وغيرها من المرافق.

(د) المساهمة في توفير الأدوات والأجهزة المنزلية.

٤- الجمعيات التعاونية العامة للأراضي المستصلحة:

تدعيمًا لأنشطة الجمعيات الزراعية فقد تم إنشاء جمعية عامة أطلق عليها الجمعية التعاونية العامة للأراضي المستصلح، ويشترك في عضويتها جميع الجمعيات التعاونية الزراعية والمنزلية... وأهم أهدافها[١]:

- **إيجاد التعاون الوثيق والمتكامل بين الأنشطة والتنظيمات التعاونية في الأراضي المستصلحة وبينها وبين الأنشطة والتنظيمات التعاونية خارج تلك الأراضي.**

---

[١] سامية محمد فهمي وآخرون، مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

- التنمية الرأسية للأراضي المستصلحة بما يزيد من خصوبتها ويرفع من إنتاجها ويزيد من العائد النقدي من زراعتها وعلى وجه الخصوص:

* تنمية الثروة الحيوانية وما يتبعها من تمويل – تنظيم الشراء والإشراف عليه، التوزيع، التسجيل، التأمين، الرعاية البيطرية، توفير الأعلاف، توفير السلالات والحظائر الصحية والتسويق.

* التوسع في زراعة المحاصيل غير التقليدية وحاصلات التصدير من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية.

* تمويل الجمعيات التعاونية الأعضاء فيها بالسلف العينية والنقدية (سواء قصيرة، أو متوسطة أو طويلة الأجل).

* القيام بأنواع التأمينات المختلفة كالتأمين على الماشية والمحاصيل.

* عقد الصفقات مع مختلف الهيئات الأهلية والحكومية لصالح الجمعيات.

* إقامة المشروعات الإقتصادية التي تساعد على تصريف منتجات الجمعيات وفي نفس الوقت على تزويدها بالسلع الاستهلاكية اللازمة.

* توفير الآلات اللازمة للجمعيات وإقامة ورش الصيانة لها.

الفصل السابع

تنمية المجتمع الحضري المحلي

مقدمة:

أولاً: المجتمع الحضري المحلي.

١- تعريف التحضر.

٢- تعريف المدينة.

ثانيًا: المشكلات المجتمعية للتحضر.

ثالثًا: تنمية المجتمع الحضري المحلي.

١- مفهوم تنمية المجتمع الحضري.

٢- أهداف تنمية المجتمع الحضري.

٣- تطور برامج وخدمات تنمية المجتمع الحضري المصري.

تنمية المجتمع الحضري المحلي

مقدمة:

إن أسلوب الحياة الحضرية يشير في الواقع إلى نمط العلاقات الإجتماعية بين الناس، ويتميز هذا الأسلوب بصفة عامة بالتغير الاجتماعي السريع، وبدرجة عالية من الحركة الإجتماعية للسكان، وضعف الروابط الشخصية الوثيقة الموجودة في مثيلاتها بالريف، فضلاً عن أنها تتميز بدرجات متفاوتة من الصراع بين القيم والمعايير، وتغير في الوضع الاجتماعي للأسرة وفي وظائفها بالنسبة لكل من أفرادها وبالنسبة للمجتمع نفسه، ونظرة عامة للحياة يغلب عليها الطابع المادي.

ولما كانت جهود تنمية المجتمع المحلي تهتم أساسًا بمشاكل الناس في المجتمعات المحلية والعمل على مواجهتها وإشباع احتياجاتهم، كان من الضروري أن نركز في هذا الفصل من الدراسة على جهود التنمية التي تبذل من أجل مواجهة مشكلات المجتمع الحضري والتي حددت في انحراف الأحداث، وانتشار الجريمة، والاختلال العقلي وإدمان المخدرات أو المشروبات الكحولية كصور لأنماط السلوك المنحرف التي تلاحظ في المجتمعات الحضرية في معظم دول العالم في وقتنا الحاضر، فضلاً عن مشاكل الإنسان والصحة والمرافق في مدن الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

وهذا الفصل يتناول بالعرض تحديد المجتمع الحضري المحلي وأهم مشكلاته المختلفة، كما يعرض تنمية المجتمع الحضري كأسلوب علمي لمواجهة هذه المشكلات وأهم أهداف التنمية وبرامجها ومشروعاتها.

أولاً: المجتمع الحضري المحلي.

تشكل الحضارة أحد العوامل الديناميكية في تاريخ المجتمعات، حيث يؤثر

في مكونات المجتمع وعناصره تأثيرات مختلفة، ومن ثم يتولد عن ذلك صبغة حضرية جديدة، وهكذا يكون تأثرها دائمًا تأثيرًا تنظيميًا إيجابيًا، وعلى هذا يمكن القول أن كل حضارة كامنة في مقوماتها، وافية في وظائفها للمجتمع الذي يصنعها لا تختلف في أي مجتمع بشري و الخلاف إنما يكون في الدرجة، ذلك أن حاجة واحدة يمكن أن تتداولها حضارات مختلفة.

• **تعريف التحضر Urbanization:**

يتفاوت تعريف مفهوم المجتمع المحلي الحضري "التحضر" من دولة إلى أخرى، وقد حددت **الأمم المتحدة** في الكتاب الديموجرافي السنوي أسس تفاوت المفاهيم بين الدول في[1]:

١- تُعرف بعض الدول مكان ما بأنه "حضري" وفقًا لحجم معين للسكان المقيمين به، وقد يتفاوت الحد الأدنى لعدد السكان فبينما تجد أن أي تجمع إنساني يبلغ عدد سكانه ٢٥٠ نسمة في الدانمارك يطلق عليه حضري، بينما لا يقل الحد الأدنى لعدد سكان مكان حضري آخر عن ٤٠,٠٠٠ نسمة مثل كوريا، وعمومًا لا يتفاوت الحد الأدنى المتفق عليه لتعريف المجتمع الحضري عن ٢٠,٠٠٠ نسمة كحد أدنى، وهي مسألة نسبية تختلف من دولة إلى أخرى وكذلك من فترة زمنية بالدولة الواحدة إلى فترة زمنية أخرى.

٢- يحدد مكان بأنه "حضري" في بعض الدول على أدائه وظائف إدارية حكومية، فمثلاً يطلق على عاصمة المراكز الإدارية كلمة "حضر" أي توقف أستعمال كلمة "حضر" على قيام مجتمع إنساني معين بأداء وظائف إدارية لما يحيطه من أقسام إدارية بغض النظر عن حجم السكان.

---

(1) **Demographic, Year Book**, United Nations 1960. p. and **Table. G.**

٣- يعتمد مصطلح "التحضر" على مجموعة من الخصائص فقد يجمع بين كونه وظائف إدارية معينة مع وجود عدد معين من السكان أو تحديد نسبة معينة لمن يعملون بالزراعة.

ومن المحددات السابقة ذكرها يمكننا بأن نحدد التحضر بأنه: "مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والبنائية اللازمة لبقاء الكائن الحي ونموه في بيئته".

ويعرف معجم العلوم الإجتماعية التحضر بأنه "مفهوم ديناميكي يشير إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية وتؤثر هذه العملية تأثيرًا قويًا في التركيب الاقتصادي للسكان، إذ ينخفض عدد السكان الريفيين، ويزداد عدد الذين يشتغلون بالمهن غير الزراعية[١].

كما أن التحضر شيء أكثر من انتقال الناس من الريف إلى المدينة ومن العمل المرتبط بالأرض إلى أنماط العمل والمهن الحضرية لأن مجرد انتقال الإنسان إلى المدينة يجعله متحضرًا، إذ يتضمن التحضر تغيرات في الاتجاهات نحو العمل، ويتطلب تقسيمًا جديًا للعمل فهو يتغير على الدوام.

وقد عرف التحضر بأنه "ظاهرة انتقال الناس وما يحملونه من أفكار ومعتقدات وعادات وأشياء إلى المراكز الحضرية أي إلى المدن الكبيرة والصغيرة، أي إلى أماكن حيث يؤسسون فيها مدنًا جديدة ونظرًا لأن تلك العملية الانتقالية تحوي مظاهر تغير شامل في حياة الأفراد وعلاقاتهم الإجتماعية، فإن علماء الفكر السوسيولوجي يعتبرونها من صميم عمليات التغير الحضاري أو الثقافي[٢].

---

[١] أحمد زكي بدوي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٣٦.

[٢] عاطف وصفي، وعبد الوهاب الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٧.

• تعريف المدينة:

تتميز المدينة الآن وتظهر كموضوع للدراسة، فقد أهتم المفكرون بها على أختلاف مشاربهم، نظرًا لأن الحياة الحديثة تتركز تدريجيًا في المدن حتى أنه في بعض بلاد العالم لا تكاد نسبة السكان الريفيين تذكر بجانب نسبة السكان الحضريين وهذا يعني أن نسبة القطاع القروي في تناقص مستمر بينما ترتفع بالتدريج نسبة سكان المدينة.

وتعريف المدينة بأنها "فكرة مجردة، ولكن العناصر التي تتكون منها مثل الإقامة، والبناءات الداخلية، ووسائل الموصلات... الخ – عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة، ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئًا محددًا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، ومن ذلك لا يكون للمدينة وظيفة محددة، بل أن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف، وليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء[1].

وتحدد المدينة أيضًا بأنها "البيئة الإنسانية المجتمعية في موقع محدود، وتتسم بأنها لا تكتفي بنفسها، ويقوم وجودها على تقسيم العمل وعلى العلاقات المادية، والمنافسة، وسهولة الحركة الإجتماعية الأفقية والرأسية[2].

ويرى كل من "سوروكن وزيمرمان" أن التعريف الصحيح للمدينة لابد أن يأخذ في الإعتبار تعدد العوامل وأرتباطها، وقد حددوا ثمانية خصائص يختلف بها المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي وهي: المهنة، والبيئة، وحجم المجتمع

---

[1] غريب سيد أحمد، والسيد عبد العاطي، دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٨٤.

[2] عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٠.

المحلي، وكثافة السكان، والتجانس واللاتجانس للسكان، والتمايز والتشريع الاجتماعيان، والتنقل والحركة، وأخيرًا نسق التفاعل والإتصالات.

ثانيًا: المشكلات المجتمعية للتحضر.

المشكلات المجتمعية في الحضر يمكن أن تنظر إلى معظمها على أنها مشكلات متأثرة بالأوضاع المجتمعية في البيئة الحضرية، وهي تدفع عادة بالدافع المجتمعي لأنها بعيدة من ناحية العلاج من متناول الأفراد، أو حتى الجماعات في المدينة ولابد لحلها من تدخل المجتمع ممثلاً في هيئاته العامة وسلطاته المسئولة للإعتبارات الآتية[1]:

(أ) المشكلات المجتمعية تنبع عادة من ظروف البيئة الإجتماعية القيم التي تسودها، والعوامل المختلفة المؤثرة فيها، وهي كغيرها من المشكلات الإجتماعية وأسبابها المتعددة.

(ب) حلول المشكلات المجتمعية متشعبة يسهل الجزم بنتائجها وخاصة عند الشروع في تنفيذها.

(ج) المشكلات المجتمعية وثيقة الصلة بالتغيرات الإجتماعية، فقد يكون التغير باعثًا على خلق هذه المشكلات، وقد يؤدي وجود المشكلات المجتمعية إلى سلسلة من التغيرات الإجتماعية، كما أن التدابير المحددة لعلاج بعض المشكلات المجتمعية قد ينتج عنها إحداث تغيرات في جوانب من المجتمع.

(د) تؤثر المشكلات المجتمعية على فئات وعناصر مختلفة في المجتمع بدرجات متفاوتة، وبعض هذه المشكلات عند تداولها بالعلاج يتسع نطاقها

---

[1] محمد عبد المنعم، الحضارة والتحضر: دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، ١٩٧٠، ص ص١٥٢-١٥٣.

من حيزها المجتمعي إلى المجتمع الكبير بأسره كمشكلة العنصرية في بعض المجتمعات.

(هـ) المشكلات المجتمعية قد تنشأ بسبب أساليب الضبط الاجتماعي (منها القانون مثلاً) التي قد يكون لها نتائج مجتمعية تعمل على أستمرار تفاقم المشكلات وخلقها.

(و) الأفراد بمجهوداتهم الخاصية في المجتمع الحضري الحديث لا يستطيعون حماية أنفسهم من مؤثرات ونتائج المشكلات الإجتماعية بل يجدون أنهم داخل المشكلة ويتطلعون إلى تدابير المستويات العليا في المجتمع تنشلهم من خطرها.

وإذا ما أردنا أن نحدد المشكلات الخاصة بالمجتمع الحضري يجدر الإشارة إلى بعض المشكلات الخاصة ببعض المناطق (الوحدات) الأيكولوجية الحضرية والتي تتمثل في:

- **الأحياء المتخلفة الحضرية Slums:**

ينطبق مفهوم الأحياء المتخلفة على المناطق السكنية التي تتميز بقدم مبانيها وتهدمها وأفتقارها إلى وسائل الراحة والخدمات والمرافق العامة بوجه عام، وقد توجد هذه المناطق في الأجزاء الداخلية من المدن، والتي تغلب عليها ظروف إسكانية ذو المستوى، وبغض النظر عن التساؤلات التي تدور حول ما إذا كانت هذه الظروف الإسكانية ترجع إلى أنخفاض المستويات الإجتماعية والإقتصادية والأنماط السلوكية ترجع إلى أنخفاض المستويات الإجتماعية والإقتصادية والأنماط السلوكية للجماعات السكانية التي تقيم فيها، أم أن العكس هو الصحيح، فإن الأحياء المتخلفة هي بوجه عام نتاج لعدد كبير من العوامل، يأتي عامل "الفقر" وأنخفاض

المكانة الإقتصادية في مقدمتها، كما أن عدم الاهتمام بنظافة المسكن – كمظهر من مظاهر أنخفاض المستوى الثقافي، والاقتصادي كثيرًا ما يحيل المنطقة إلى حي متخلف، والتي تكون ملجأ لجماعات الأقلية والمهاجرين الجدد للمدينة قد تصبح أوكارًا للرذيلة والمارقين والمنحرفين والمتسولين[1].

والخصائص السابقة للأحياء المتخلفة بالمجتمع الحضري يمكن تحديدها تفصيلاً كالتالي:

- **خصائص السكان في المجتمع المتخلف:**

١- لديهم الرغبة في التحرر من كل قيد فلا يهتمون بقواعد الضبط الاجتماعي والقوانين الوضعية الموجودة بأن يضربوا بها عرض الحائط لا يهتمون إذا كانت تصرفاتهم تضايق الآخرين أو تصدمهم، كما يميلون إلى فعل ما يروق لهم – ويفعلون أصواتهم، ويضحكون كما يريدون وهذه النزعات تتغلب لديهم، على الاهتمام بالمظهر واللياقة ومراعاة ما يبعث على الأحترام.

٢- الرغبة إلى العيش عالة على الآخرين والسعي إلى كسب المال بدون عمل والأعتماد على الدسائس – نجد فيهم من يعيش على أعمال القرصنة كقطاع الطرق واللصوص والمجرمين.

٣- معيشة سكان هذا المجتمع بأنهم ينفقون الجزء الأكبر من كسبهم على الغذاء ويهتمون بملذات الموائد والحانات أكثر مما يهتمون بأنواع المتع الأخرى ويترتب على ذلك أن السكان غالبًا ما يقنعون بالسكن المتواضع

---

[1] السيد عبد العاطي، الأيكولوجيا الاجتماعية- مدخل لدراسات الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص ٤٨٤-٤٨٥.

مفضلين إنفاق أقل ما يمكن على السكن والمرافق وأكثر ما يمكن على الشهوات والملذات – ومما تلبث أن هذه العادة تجرهم وتشدهم إلى الرذيلة المبكرة وتضعف عندهم الميل إلى حياة الأسرة.

٤– اللامبالاة التي يتصفون بها وتعودهم على المعيشة يومًا بيوم دون أهتمام بما سيحمله المستقبل بهم[١].

٥– الصفات الإجتماعية المميزة للمجتمع الحضري المتخلف (الطبقة الدنيا السفلى) تمثل هذه الطبقة أعلى نسبة للعمال شبه المهرة والعمال غير المهرة – كذلك يشغلون مناصب وأعمال محتقرة كما ينظر إليهم المجتمع، مثل مصانع الأحذية وكذلك النقل وهذه الطبقة هي أعلى نسبة للبطالة بين الطبقات جميعًا كما أنها أكبر للأشخاص الذين لديهم فعلاً بعض الوقت – ويحصل حوالي ثلث هذه الطبقة على معونات من مصادر مختلفة وقد بلغت نسبتهم ٦٥٪ من الجملة الكلية الذين يتلقون إعانات المدينة كلها.

٦– تقطن أفراد هذه الطبقة المساكن الصغيرة والرديئة كما أن ثمن مساكن أفراد هذه الطبقة يقل كثيرًا عن ثمن مساكن الأفراد بالطبقات الأخرى.

٧– وقد بلغت نسبة الأشخاص الذين يقبض عليهم من أفراد هذه الطبقة بواسطة البوليس ٦٢٪ من جملة الأشخاص المقبوض عليهم بالمدينة كلها كما أثبتت بعض الدراسات.

٨– بلغت نسبة الأشخاص من أفراد هذه الطبقة الذين يتم القبض عليهم ١١٪ من الجملة الكلية لأفراد هذه الطبقة تقل أعمارهم عن ثماني عشر عامًا.

---

[١] أندرية جوسان، طبقات المجتمع، ترجمة الدكتور: السيد محمد بدوي، دار سعد مصر للطباعة والنشر، القاهرة (د. ت) ص ص ٨١–٨٢.

٩- ترتفع نسبة الأطفال الذين يعملون دون سن البلوغ السادسة عشر وترتفع نسبة كبيرة منها في هذا الأحياء[١].

• **مناطق الأطراف الحضرية (العشوائيات):**

تتكون منطقة الأطراف الحضرية من رقعة جغرافية أو مكانية تختلط فيها الأنماط الريفية والحضرية لاستخدام الأرض، تقع فيما بين المناطق التي تتوقف عندها أمتداد خدمات المدينة، والمنطقة التي يغلب عليها النمط الزراعي لإستخدام الأرض (كمنطقة المعمورة البلد والعوايد بالأسكندرية) وهي تمثل البعد النهائي والأخير للمنطقة الحضرية ككل أو منطقة هامشية بين أنماط بديلة وقوى أيكولوجية متصارعة لاستخدم الأرض، وكما أنها تمثل الإمكانية الفيزيقية للنمو المستقبلي للمدينة وبطبيعة الحال ترجع نشأة هذه المنطقة لعوامل عديدة، يمثل فيها التصنيع والتوسع الصناعي مركز الصدارة، إلى جانب ما أرتبط به من عملية إعادة التوزيع السكاني والنشاط الاقتصادي داخل المنطقة الحضرية[٢].

وتعرف المناطق العشوائية بأنها "هي مناطق تدفع إلى المجتمع بصفة مستمرة إفرازات هامشية Marginality تتمسح بأسواق العمل الموجودة، وهي تفرض نفسها عليه، وتخرج على المخططين تحديات تتقدم الخدمات الواجبة لسكان الحضر في مناطق السكنى المعتمدة كتليًا، وهي تكون متاخمة في حدودها البشرية، مما يتحتم معه تبني المدخل الأيكولوجي في التخطيط للتنمية.

ويمكن تحديد مشكلات مناطق الأطراف الحضرية بما يلي:

١- افتقار هذه المناطق للخدمات الحضرية وخاصة المرتبطة منها بالمرافق

---

[١] على محمود إسلام الفار، الانثروبولوجيا الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالإسكندرية، ١٩٧٦، ص ٣٨٩.

[٢] المرجع السابق، ص ٤٩٠.

العامة المياه والصرف والشوارع الممهدة وخدمات الأمـن والمرافـق العامة، ويرجع ذلك إلى حداثتها النسبية.

٢- وهي بإعتبارها مناطق غير شرعية وليس لسكانها أحقية فيها أو الإفادة من خدمات المدينة لأنها طفيلية فلذا يُهدد سكانها الطرد منهـا فـي أي وقت ودون سابق إنذار.

٣- عشوائية تنظيم هذه المناطق وتقسيمها، ومرجع ذلك التغيـر المـستمر لحدودها.

٤- العزلة الإجتماعية والثقافية لسكان هذه المنطق والنـاتج عـن البعـد الجغرافي عن المناطق المركزية للمدينة، فضلاً عن وجـود صـراع القيم، بين السكان العاملين بالزراعة، والسكان الذين يعملون بالنـشاط الحضري المتنوع، وبالتالي عدم التجانس بين الفئات السكانية.

إن المشكلات الناجمة عن التحضر السريع تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة نلاحظ أن التحضر ظرفًـا سـابقًا ونتيجـة الارتفاع مستوى المعيشة، أما في الدولة النامية فلا يشير التركيز السكاني الحضري إلى سيطرة واضحة للإنسان على الطبيعة بل أنه يمثل نتيجة أساسية لهجرة السكان الريفيين من مناطقهم المزدحمة إلى المدن حيث يواجهون البطالة والفقر ولعل ذلك كله يفرض علينا معرفة أهم مشكلات المجتمع الحضري والتي تمثل في:

١- الهجرة الداخلية غير المخططة للمدن:

الهجرة الداخلية هي أنتقال الأفراد من مكان إلى آخر أو من وحدة إداريـة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة... ويرتبط بالهجرة الداخلية في غالـب الأحيان الأنتقال من بنيان أو وسط اجتماعي واقتصادي إلى وسط آخر.. وهنا تكمن

دوافع الهجرة التي تتأثر بعاملين أساسين هما عوامل الجذب من ناحية والـدفع أو الطرد من ناحية أخر، وقد تكون الدوافع إقتصادية أو إجتماعية أو نفسية[1].

العوامل الدافعة للهجرة:

يمكن أن نحدد أهم العوامل الذاتية للهجرة في:

(أ) الزيادة الكبيرة في عدد سكان منطقة معينة مما يؤثر على مستوى الأفراد الإقتصادية والإجتماعية.

(ب) الإستفادة من الموارد الطبيعية في بعض المناطق.

(ج) الظروف الطبيعية غير المرضية كالزلازل والبراكين والفيضانات.

(د) عدم قدرة الأفراد على التكيف اجتماعيًا أو سياسيًا أو دينيًا أو عنصريًا.

(هـ) قد يكون الدافع شخصي مثل الرغبة في تحقيق مستوى إقتـصادي أو إجتماعي متقدم أو أكتساب مكانة وخبرات جديدة.

العوامل الجاذبة للهجرة:

(أ) أكتشاف وأستغلال موارد جديدة يجعل الأفراد مقبلـون عليهـا لاحتمـال الارتقاء الطبقي كأكتشاف البترول والمعادن الأخرى.

(ب) التقدم الصناعي وأرتفاع أجر العامل الصناعي عنه في العمل الزراعي.

(ج) بعض المميزات في المناطق الجديدة كتوفر المنـاخ المعتـدل، وتـوافر الخدمات الصحية والتعليمية والترويحية.

---

[1] صلاح العبد، الاتجاه العلمي في دراسة السكان، (في) علم الأجتماع دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحـديث المجتمعات النامية، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

• **أسباب الهجرة من الريف إلى الحضر:**

لقد كان من أهم العوامل المؤثر في الهجرة من الريف إلى الحضر هو قيام الثورة الصناعية، وكذلك قيام الثورة الزراعية بإستخدام الآلات الميكانيكية في الزراعية وإحلالها محل الأيدي العاملة الزراعية، ولقد كانت أسباب الهجرة من الريف إلى الحضر هي:

١- انهيار النظام الإقطاعي وتحرر الفلاحين من رق الأرض وتوفير الحرية لهم في الإنتقال والإقامة.

٢- سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية أدى إلى هجرة الفلاحين بحثًا عن الرزق والعمل.

٣- الثورة الصناعية وما كانت تتطلبه من أيدي عاملة كثيرة.

٤- قيام الحكومات بتنظيم المدن وتوفير الخدمات فيها وإتخاذ المدن كمراكز إدارية وتجارية وثقافية فامتازت بنشاطها العمراني.

٥- أزدحام المدن بوسائل الترفيه المختلف كالسينما والمسرح والمعارض والمحلات التجارية والحدائق العامة.

• **تأثير الهجرة غير المخططة من الريف إلى الحضر:**

الهجرة غير المخططة والعشوائية بدون تخطيط من قبل الحكومات تنتج عنها العديد من المشكلات أهمها:

١- بدأت نظرة الطبقات وظهور بعض السكان على هوامش المدن وبدأت أيضًا تظهر الأحياء المتخلفة والمناطق العشوائية.

٢- ظهور العديد من المشاكل الأخلاقية كالبغاء وانحراف الأحداث.

٣- الضغط المضاعف على المرافق الموجودة في المدينة وأصبحت غير قادرة على إشباع مختلف حاجات الأفراد.

٤- زيادة الأيدي العاملة غير الماهرة وبالتالي أنخفاض الأجور (قانون العرض والطلب).

٥- حرمان الأرض الزراعية من الأيدي العاملة المدربة واتجاهها إلى العمل في الصناعة والتجارة.

٦- عدم التكيف مع المناطق الحضرية الجديدة لأختلاف العادات والتقاليد وبالتالي ثقافتهم.

٢- تفكك المجتمع الحضري:

يعتبر لفظ تفكك بإعتباره مفهومًا غير محايد إذ يبدو كأنه حكم على أن هذه الظاهرة ضارة بحياة المدن بينما يقتضي العرض - الاجتماعي العلمي الحياد في هذه المواقف خاصة وأنه ليس هناك أتفاق بين رجال علم الاجتماع على مدى ضرر أو فائدة هذه الظاهرة.

المهم أن التحضر يؤدي عادة إلى ضعف العلاقات بين الناس في نفس الجيرة والسكن في أي عمارة من عمارات المدن الكبيرة يعرف هذا حق المعرفة فقد تمر على الساكن أعوام دون أن يتعرف على جيرانه في نفس العمارة ويقد يتعرف على شخص في النادي أو في العمل ثم يكتشف أنه جارة في نفس الشارع وقد يقابل أحد السكان في مصعد العمارة فلا يتبادلان التحية وقد يحدث هذا في المنزل فلا يعرف عنه إلا الشيء البسيط وقد يمر دون أن يتبادل التهنئة مع سكان نفس المنزل وغير ذلك من المظاهر الفردية والتحوصل الاجتماعي غير الترابط الذي يلاحظ بين سكان المجتمع الريفي من تزاور بين أهالي الجيرة الواحدة وتبادل

أدوات المطبخ والنظافة والسلام باليد في الطريق كلما مر جار بجيرانه وغير ذلك من مظاهر التماسك الاجتماعي.

وينقسم الاجتماعيون إلى قسمين من حيث رضائهم أو عدم رضائهم عن ظاهرة التفكك المشار إليها:

- قسم يرى بأنها ظاهرة طبيعية وأن تطور المجتمع من زراعي إلى صناعي يستدعى تطور في العلاقات بين الناس وأن المجتمع الجديد وأرتباطاته التخصصية يخدم التطور الصناعي ويخدم حاجاته الجديدة أي أن تدخل الإنسان في هذا النحو والتشكيل الذي تقتضيه الظروف ضار بتقدم المجتمع ويعترف هؤلاء بأن المجتمع المحلي في المدينة لا يتعاون في إطفاء حريق مثلاً أو إنشاء مدرسة ولكنهم في نفس الوقت يقولون أن المدينة ككل تدير التنظيمات وتدير الأجهزة التي تؤدي إلى إطفاء الحريق وإنشاء المدرسة بكفاءة أكبر مما لو قام به سكان المجتمع المحلي.
- أما القسم الثاني فيرى أن التفكك الحادث في المجتمعات الحضرية يؤدي إلى ظاهرتين:

أ. ضعف الضبط الاجتماعي:

فتقل بذلك سلطة المجتمع على أفراده ولسكانه ما يريدون دون مراعاة التقاليد والعادات ودون حساب للآخرين مما يؤدي على ظهور مشكلات مختلفة مثل الأحداث والبغاء والإفراط في شرب الخمور.

ب. عدم التعاون:

من حيث التعاون بين سكان الجيرة الواحدة لمقابلة حياتهم المحلية المشتركة

والتي لا تهتم بها المدينة كل على إعتبار أن المجتمع المحلي أكثر حساسية وأوفر إدراكًا لحاجياته ومشكلاته.. ويتفق الأخصائيون مع الرأي الآخر فتراهم ينظمون المحلات ومراكز المجتمع البيئية.. ويتفق أيضًا رجال تخطيط المدن مع هذا الرأي فتراهم ينظمون المباني الجديدة في شكل جيرات تحدها الحدائق وغيرها.

٣- الفقر في المدينة:

الفقر يعتبر من خصائص المجتمعات غير المصنعة سواء في الريف أو الحضر على أن ما يهمنا هنا هو التفاوت في الدخل الذي يؤدي إلى ظهور طائفة من المتسولين في المدن دون الريف وهي أسباب لهذا التسول.

(أ) ضعف التكافل في المدينة:

حيث يقل الترابط في المجتمع والأسرة وتقل أيضًا مسئولية الأفراد عن أقاربهم وجيرانهم مما يؤدي إلى ظهور طبقة لا مورد لها للرزق إلا سؤال الآخرين وطلب المساعدة.

(ب) ضعف سلطة المجتمع الحضري:

في المدينة نجد الإنسان مشغول بنفسه وحيث أن الفردية متفشية ولا يعرف معظم الناس بعضهم البعض وتزيد حرية الأشخاص فيفعلون ما يريدون بدل من الاسترشاد بالمجتمع وهذا الحق لا يشعر الفقير بالتردد والخجل في سؤال الغير.

٤- أهتمام أهل المدينة بالمظهر:

يهتم أهل المدينة بالمظاهر أهتمامًا شديدًا أي أنهم يحاولون سد حاجاتهم غير الأساسية بتقليد الآخرين دون مراعاة لحدودهم المالية فالزوجة تريد ثلاجة كهربائية لأن جارتها أشترت ثلاجة كهربائية والزوج يريد سيارة لأن هذا يعطيه نفوذ بين أصدقائه في العمل وكل منهم مقتنع بأن هذه الحاجات أساسية لا يمكن العيش بدونها

فتقول الزوجة أن الثلاجة تحفظ الطعام من التلف ويقول الزوج أن السيارة تزيد من دخله، ويتناسى وينسى الجميع أنه لا يزور الطبيب إلا نادرًا مع احتياجه للعلاج. فالأسرة الحضرية تسكن سكن أفخر مما تحتمله ميزانيتها وتلبس أرقى الملابس وتركب الدرجة الأولى وكل هذا يحدث بغرض التظاهر.

٥- تشرد الأحداث:

ترتبط مشكلة تشرد الأحداث بالتحضر فالبواعث الأسرية والبواعث المجتمعية تؤدي لظهور المشاكل في الحضر دون الريف فالأسرة الحضرية تؤدي بالحدث للبحث عن مصدر آخر للسلطة يضع له الحدود فيسير في نهجًا وغالبًا ما يكون هذا المصدر شلة الأصدقاء. وفي الأحياء الفقيرة حيث يقسو الآباء على الأبناء فيقضون نهارهم في الطرقات دون موجه في هذا الجو ثم تتحول شلل الأصدقاء إلى عصابات كي يتحول نشاطهم إلى نشاط معاد للمجتمع وهذا يؤدي إلى ظهور الأحداث وقد أهتم الأخصائيون الاجتماعيون بهذه الظاهرة فأنشأت مؤسسات الإيداع المختلفة لحماية الأحداث من التشرد.

٦- البغاء:

ويرجع انتشاره لعدة أسباب:

(أ) هجرة الشباب من الريف إلى المدن مما يؤدي إلى زيادة الذكور عن الإناث في المدينة.

(ب) ضعف الوازع الديني في المدينة.

(ج) تفكك المجتمع والأسرة في الحضر مما يقلل من الضبط الاجتماعي في المدن.

(د) الفقر الشديد الذي ينتاب بعض أسر المدينة.

(هـ) زيادة أفراد العمال الصناعيون فجأة عند أنتقالهم من المجتمع الزراعي

للمجتمع الصناعي وأنفصالهم عن أسرهم مما أعطى العامل الفرصة لإرضاء بعض نزواته وشهواته.

وقد أهتم الأخصائيون الاجتماعيون بهذه المشكلة فأنشئوا المؤسسات لحماية المرأة والرعاية للتائبات.

٧- إتصال المدينة بالثقافة الغربية:

اتصال المدينة بالثقافة الغربية ليس مشكلة في حد ذاته ولكن قبول أهل المدن لهذه الثقافة بما فيها من مميزات وعيوب هو المشكلة فنحن نسمع أنهم ينشئون بيوت للعجزة فننشئها وأنهم يقصرون الفساتين فنقصرها وأنهم يستصدرون قانون للضمان الاجتماعي فنصدره وغيرها كثير من أساليب المحاكاة.

وإذا تناولنا موضوع التقليد والفعل، فهذه ليست مشكلة ولكن المشكلة هي الأولويات فنحن بلد فقير متعدد المشكلات مما يتحتم علينا ترتيب سلم الأولويات طبقًا لظروفنا وأوضاعنا التي نعيشها.

ثالثًا: تنمية المجتمع المحلي الحضري.

تتركز تنمية المجتمع المحلي الحضري على المساعدة الذاتية ومشاركة المواطنين في أحيائهم أو في مجتمعاتهم الوظيفية، وتحقق التعاون والتكامل بين الجماعات من ناحية وبين المهنة والمساعدات الفنية من ناحية أخرى، في سبيل مساندة المواطنين في المدينة ككل، وفي أحيائهم المختلفة، على أكتساب الثقة في قدرتهم وعلى تقدير المسئولية التي لابد أن يستشعرونها نحو مجتمعاتهم في سبيل النهوض بهذا المجتمع وتحقيق حياة أفضل لسكانه.

١ – مفهوم تنمية المجتمع المحلي الحضري:

يعرف "أنور عبد الملك" تنمية المجتمع المحلي الحضري بأنها "العمليه التي

تعني الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى الوطنية. وتحديد مراحل التقدم استراتيجيًا وتكتيكيًا على ضوء التفاعل الجدلي بين الطاقة الوظيفية منظورًا إليها في تطورها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة. وكذا الخلفية أو المواكبة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى"(١).

وتعرف التنمية الحضارية بأنها "مجموعة العمليات الدينامية" المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة إجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري - وفي تزويد الحضريين بقدر من المشروعات الإقتصادية والتكنولوجية والخدمات الإجتماعية كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الإجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية، والطبيعية البشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى أستغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل الحضريين، وأدماج المجتمع الحضري المتخلف في الحياة القومية وتمكنه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية الحضرية الشاملة"(٢).

كما أنها تعني كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة، وتشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة، وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار ومواقف أنتظار السيارات.

---

(١) أنور عبد الملك، تنمية أم نهضة حضارية. الجوانب الحضرية لمشكلة الإنماء في الوطن العربي، الندوة الأولى عن المشكلات الإنمائية في الوطن العربي. المركز الإقليمي العربي (اليوسكو)، القاهرة، ١٩٧٨. ص٦

(٢) كمال التابعي وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٤٦-٤٧

ويعرف "حسين عبد الحميد رشوان" التنمية الحضرية بأنها "عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجه الذي يعتري المدينة، حيث أزدياد الكثافة السكانية، والأشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الاجتماعي الذي لا يستند على أسس قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في أستخدام الأرض[1].

وفي ضوء التعريفات السابقة للتنمية الحضرية يمكننا أن نحدد أهم عناصر المفهوم بما يلي:

(أ) أن التنمية الحضرية عملية دينامية موجهة أصلاً إلى الإنسان بإعتبار العنصر البشري في عملية تنمية المجتمع الحضري المحلي.

(ب) أن عمليات التنمية الحضرية تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد من خلال مجموعة البرامج الإقتصادية لتنمية المجتمع المحلي.

(ج) تعتمد التنمية الحضرية على المشاركة الشعبية وهذا يعني ضرورة مساهمة جميع أفراد وأعضاء المجتمع الحضري في مراحل التنمية المختلفة.

(د) أن التنمية الحضرية عملية إدارية موجهة، أي أنها تتحقق من خلال تدخل المجتمع لاستغلال إمكانياته وموارده المتاحة والميسرة بطريقة رشيدة.

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الجامعي الحديث. الأسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٦.

٢- أهداف تنمية المجتمع المحلي الحضري:

(أ) تنمية الجهود الذاتية:

إن تنمية الجهود الذاتية لدى سكان المجتمع المحلي الحضري يعد عنصرا هامًا من عناصر العناية التنموية لذا يجب إثارة الشعور الجماعي في سكان المجتمع الحضري بما يجعلهم يشاركون في تحديد الأحتياجات، والأولويات في تنفيذ البرامج والمشروعات وبذلك تتحقق ضرورة المساهمة بالجهود الذاتية في تنمية المجتمع الحضري، وتحقيق ذلك يستلزم ضرورة أكتشاف الطرق والأساليب الفعالة لتعليم الأهالي وتدريبهم ومساعدتهم على أكتساب المهارات الجديدة كالتي يساهمون عن طريقها في المشاركة بهذه الجهود في تحقيق أهداف التنمية لذا يجب العمل على مساعدة أفراد المجتمع الحضري للتعرف على مشاكل مجتمعهم وأفضل الطرق لحل هذه المشاكل والمساهمة بالجهود الذاتية في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية بالمجتمع[1].

(ب) تحقيق الجهود الذاتية:

هي عملية اكتشاف الطرق والأساليب الفعالة لاستثارة ومساعدة وتعليم الأهالي وأكسابهم مهارات جديدة، فالتنمية الإجتماعية والإقتصادية تعتمد على الجهود الذاتية بجانب المساعدة الفنية من جانب الحكومة ومن المهم في هذا المقام العمل على مساعدة الأهالي للتعرف على احتياجاتهم والطرق التي تعمل على تحقيق الأهداف المطلوبة، وأن العديد من العمليات المستمرة التي تبذل لتحسين الظروف المعيشية للأحياء الفقيرة لا يمكن تحقيقها عن طريق جمع كبير من الأفراد الذين يتصفون بعدم المبالاة.

---

[1] أنظر حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري- دراسة مبسطة، مرجع سابق، ص ص ٣٩٤ ٣٩٥

والواقع أن الأهالي أنفسهم يرغبون ويبغون التغيير ويمكن اختيار مبادأتهم في التخطيط وتنفيذ المشروعات والبرامج المقابلة وإشباع أحتياجاتهم. ويفترض الكثير من الخبراء أن سكان الأحياء السابق ذكرها يمكن أن يصلوا إلى أعلى مستوى اجتماعي عن طريق إتاحة الفرصة الإقتصادية والفعلية من مصادر قوى خارجية، لكن هذا غالبًا ما يجعلهم يعتمدون على الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى الجمود واللامبالاة وقد يستقر هذا بعد وقت في عادات وتقاليد ومنظمات الحي ويقف عائقًا أمام عمليات تحقيق الأهداف[1].

(ج) اكتشاف وتنمية القادة الطبيعيين:

في الواقع أنه بدون وجود نوع من الشعور المجتمعي في المناطق غير المتجانسة يصعب تحقيق الجهود الذاتية ومن ناحية أخرى فإن تحسين المجتمع يأتي عن طريق إدراك الحاجة للتغير وتعاون ومشاركة المواطنين في أنشطة الجهود الذاتية، ومثل إصلاح المنازل وتمهيد الطرق ومكافحة الأمراض والمحافظة على نظافة الحي ومحاربة الانحراف ويحتاج الأهالي للمشاركة في تحديد الاحتياجات وتحديد الأولويات وتنفيذ الأنشطة والمشروعات ويستلزم إحداث هذا التغيير الناجح اكتشاف وإعداد وتنمية القادة الطبيعيين وهؤلاء القادة يتحملون المسئولية المباشرة في خلق المبادأة لإحداث التغير في الأهالي ويعتمد التغيير الناجح في الأحياء المختلفة بدرجة كبيرة على واقع واهتمامات مثل هؤلاء القادة.

(د) التعاون بين الحكومة والأهالي في العمل على الإستفادة من الخدمات:

إن طبيعة حياة الأحياء تجعل الأهالي لا يستطيعون تحسين ظروف حياتهم بدون مساعدة واستثارة الحكومة والهيئات الأخرى وأن جهود المواطنين الحضريين

[1] أنظر في ذلك: مسعد الفاروق حمودة، تنمية المجتمعات المحلية، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ص ١٨٨-١٩١.

تتطلب بعض المساعدات المالية والفنية الحكومية في المجالات المختلفة (الصحة العامة – التعليم – الترويح...) وهناك خدمات ومشروعات تقدمها الحكومة حتى يكون لها فعالية وهي الخدمات العامة والتعليم والصحة والروحي ومهما بذل من جهود ذاتية في هذه الميادين لا يمكن أن يكون بديلاً كافيًا لمثل هذه الخدمات الضرورية.

(هـ) رفع كفاءة خدمات المجتمع المحلي الحضري:

تتطلب تنمية المجتمع المحلي الحضري زيادة الخدمات الإقتصادية والعمرانية بالمجتمع ورفع كفاءة الخدمات القائمة بالمجتمع، ويتم كل ذلك بتدعيم النظرة التكاملية في التنمية الحضرية بما يتضمنه ذلك من شمول للخدمات وتكاملها، ومنع التضارب والتداخل ، التكرار بين الجهود التنموية المختلفة وتهيئة المناخ المناسب لتعاونهم والتنسيق بينهم.

(و) تجميل المدن:

تهتم عمليات تنمية المجتمع المحلي الحضري بتجميل المدن وذلك من خلال الأهتمام بوجود طابع خاص للمباني، أو عن طريق اتخاذ إجراءات معينة من شأنها ألا توجد نوعًا من التنافر بين المباني بعضها ببعض.

(ز) إعداد وتنظيم الأسواق:

وهي تعد أهم المشروعات التي تعتمد على تنفيذها برامج التنمية المحلية الحضرية تخصيص مناطق خاصة بالأسواق، وأماكن انتظار السيارات والجراجات بحيث تكون هذه المناطق في متناول سكان المنطقة.

٣- تطور برامج وخدمات تنمية المجتمع المحلي الحضري المصري:

- **مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:**

بدأ الاهتمام بالبرامج والخدمات الإجتماعية الحضرية في تلك الفترة خلال

الثلاثينيات بواسطة بعض المجهودات المتواضعة للجمعيات والهيئات الأهلية، حيث قامت جماعة الرواد بمشروع محلات الرواد في كل من حـي الطبـي فـي عـام ١٩٣١، والقللي، ومصر القديمة في عام ١٩٤٠، بإعتبارهم من الأحيـاء الـشعبية المتخلفة والأشد حاجة لخدمات الإصلاح الاجتماعي بمحافظة القاهرة. وقد تلي ذلك قيام جمعية الشبان المسلمين بمشروع نادي كوبري الليمون لخدمة الأحياء الـشعبية بكل من الشرابية ومهمشة والعسال، والذي كان من شأنه تحويل نشاط النادي مـن مركز اجتماعي للصبية والشبان إلى مركز اجتماعي حضري متكامل يتم من خلاله أول ممارسة للتنمية المحلية الحضرية في المجتمع المصري.

وبدأت جمعية الدراسات الإجتماعية عملها في مجال الإصلاح الاجتمـاعي الحضري بإجراء دراسات إجتماعية عن أحياء القاهرة، وأعقبه ذلك إنـشاء نـادي السيدة زينب لأبناء الشعب والذي تطورت أغراضه لتشمل حي السيدة زينب وليتسع نطاق خدماته لتشمل أحتياجات الجيرة.

وفي عام ١٩٥٠ قامت وزارة الشئون الإجتماعية بإنشاء ما يشبه المركـز الاجتماعي الحضري – على سبيل التجربة – بمدينة العمال بإمبابة، وقد أنتهت في عام ١٩٥٥ بتمليك المساكن للعمال، وتوقفت وزارة الشئون الإجتماعية عن التجربة بالمنطقة[١].

بدأت الجهود الأولى للتنسيق بين الهيئات الإجتماعية الحضرية في مـصر بمدينة الإسكندرية، وترجع بدايات تنظيم وتنسيق الخدمات الإجتماعية بتلك المدينة إلى جهود "اللجنة الإجتماعية" لمحافظة الأسكندرية والتي أنشئت منذ عـام ١٩٤٠ والتي كانت تضم ممثلين للجمعيات الكبرى بالإضافة إلى أعضاء بحكم مراكـزهم يمثلون الجهات الحكومية المعنية بالخدمات، فلا شك أن مداولات هذه اللجنة كانت

---

(١) انظر: حسن على حسن، مرجع سابق، ص ص ٣٧٨- ٣٨٠.

فرصة لها قيمتها لإيجاد نوع من التفاهم بين المجتمعات حول شئون الرعاية الإجتماعية بالمدينة، وقد قامت هذه اللجنه ضمن أعمالها بإجراء بحوث عن تطور الحالة الإجتماعية، وقد أستمر نشاط اللجنة فترة الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٥ لاهتمامها بمطالب وأحتياجات السكان خلال فترة الحرب[١].

● **مرحلة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:**

في عام ١٩٥٩ أقيمت تجربة في التنمية الإجتماعية الحضرية في المناطق الصناعية بالحوامدية ثم في شبرا.

وفي عام ١٩٦٠ (صدر قانون تنظيم الإدارة المحلية ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، وتعديلاته اللاحقة) والذي أكد على حق السكان المحليين في إدارة شئون مجتمعهم وإعطاء مجالسهم الشعبية والتنفيذية التي تدير الحياة فيها، ولقد قامت العديد من الوحدات الإدارية في المدن والعديد من الخدمات والبرامج بالمجتمعات الحضرية سواء التعليمية أو الصحية أو الإسكان والموافق والمواصلات... الخ.

وفي أوائل التسعينات أقيمت أوائل مشروعات التنمية الحضرية في مصر، والذي أقامته أمانة الحكم المحلي بالتعاون مع هيئة اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة)، وقد بدأ المشروع باختيار ثلاث مناطق مختلفة بثلاث محافظات (بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة – وشبرا الخيمة بمحافظة القليوبية – والدرب الأحمر بمحافظة القاهرة) تمت فيها تجربة مدخل التنمية المتكاملة والذي يركز على دراسة احتياجات المواطنين في تلك المناطق واشتراكهم في إتخاذ القرارات حول أولويات تلك الاحتياجات من وجهة نظرهم بالأشتراك مع ممثلي مختلف الوزارات

---

[١] إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون، أساسيات تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ – ١٨١

على مستوى هذه المحافظات، ثم العمل على تدبير المــوارد المحليــة مــن قبــل المحافظات والمساعدات الأخرى من قبل هيئة اليونيسيف[1].

ولقد كان من ثمار هذا المشروع أقتناع أمانة الحكم المحلى بأهمية وجــود كيان قوى لتنمية المجتمع الحضري "في الميزانية العامة للدولة، كما تــم تحــديث مكاتب التنمية الحضرية في العديد من المحافظات للقيام بعمليات التخطيط والتنفيــذ بالاشتراك مع المواطنين المحليين، ولقد أصبحت جهود التنمية الحــضرية حاليًــا تستقطب اهتمام الحكومة ويظهر ذلك في القيــام بمــشروع الخــدمات الحــضرية للأحياء" والذي رصد له حوالي مائة مليون دولار لتغطيــة احتياجــات المنــاطق الحضرية المتخلفة على مستوى الجمهورية[2].

٤- أجهزة تنمية المجمتع الحضري:

تتخذ أجهزة وهيئات تنمية المجتمع الحضري أشكالاً متعــددة تتمثــل فــي جمعيــات تنميــة المجتمــع Community Development Arencies ومنهــا (جمعيات تنمية المجتمع بالمساجد والكنائس وأحياء المدن) ومثل محــلات الــرواد Sttlement أو مراكز الجيرة Naighbourhood Center.

وتشمل برامج ومشروعات التنمية الحضرية جميع جوانب حيــاة المجتمع مثل "مراكز تنظيم الأسرة، دورة الحضانة، مراكز التوعية بالاقتــصاد المنزلــي، وأندية الشباب، وفصول محو الأمية وتعليم الكبار، ومشروعات الأســر المنتجــة، وإنشاء دور الثقافة والمكتبات العامة، وتنظيم الرحلات وغيرها من الخدمات".

---

(1) قام بهذه التجربة قسم تنظيم المجتمع بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بجاردن سيتي بهدف تدريب الطلاب علــى أساليب التنمية الحضرية.

(2) أنظر: إبراهيم عبد الرحمن وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٩٤-١٩٥.

المجالس الشعبية المحلية للمدن:

حدد قانون المحليات ولائحته التنفيدية اختصاصات الوحدة المحلية للمدن والتي من شأنها تحقيق التنمية وتتمثل في:

١- الرقابة والإشراف على مجالس الأحياء والتنسيق بينها.

٢- تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية على مستوى المدينة في المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها.

٣- الموافقة على القواعد العامة لتنظيم تعامل أجهزة المدينة مع الجماهير في كافة المجالات.

٤- الموافقة على القواعد اللازمة لتنظيم المرافق العامة المحلية للمدينة ورفع كفاءة العمل بها.

٥- أقتراح خطط رفع الكفاية الإنتاجية.

الفصل الثامن

تقييم مشروعات تنمية المجتمع

أولاً: مفهوم التقييم.

- التقييم ينظر إلى الكم والكيف.
- متى ينبغي أجراء التقييم.
- المدة التي يستغرقها التقييم.

ثانيًا: الوسائل الملائمة للتقييم.

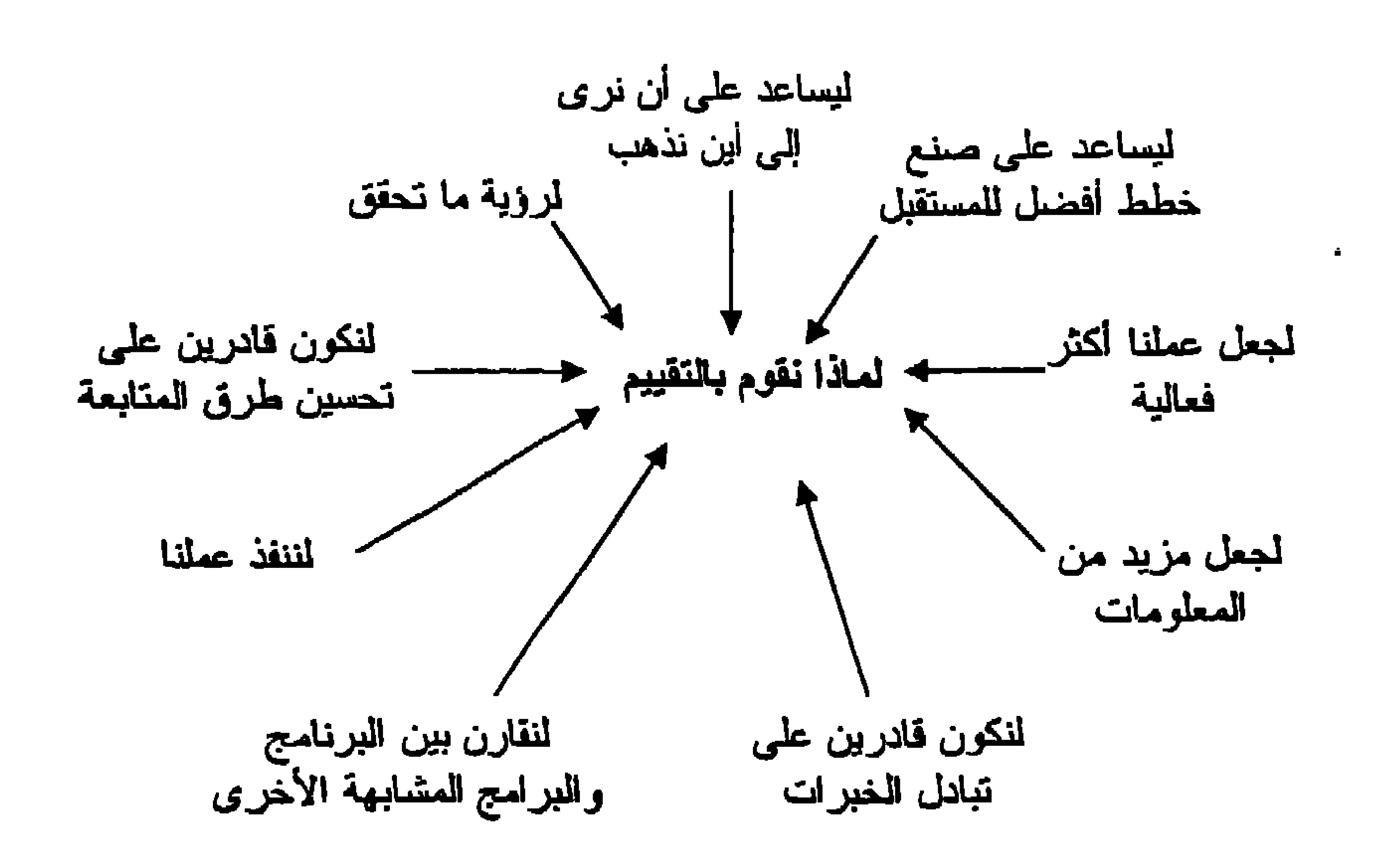
ثالثًا: نموذج خطة تقييم برنامج.

تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي

أولاً: مفهوم التقييم

أنها تعني ببساطة تقدير قيمة شيء ما. وتعني هنا في هذا الكتاب مساعدة المتخصصين الذين يعملون في مختلف برامج التنمية على تقدير ما يفعلونه. والكثير من هؤلاء الناس يقومون بالعمل بمتابعة عملهم وربما يكونوا قد لعبوا دورًا في تقييمه بطريقة عملية ومنظمة.

وعندما نسأل الناس لماذا يقيمون عملهم فأن الإجابات تختلف باختلاف الأفراد ومواقعهم ويمكن عرضها بما يلي:



ويتوقع الناس عادة الكثير من التقييم: ففي بعض الأحيان يقـدم مؤشـرات واضحة لنجاح وانجازات البرنامج، وفي أحيان أخرى يقدم معلومات مفيدة لـصنع القرار والتخطيط، ومع ذلك الحالة الغالية هي توقع الكثير من التقييم.

ويتوقع كثيرين من أن التقييم يبين لهم بوضوح متى كان النجاح قد تحقق. فمن العسير أن يقدم دليلا واضحًا على النجاح، في حين أنه من السهل أن يظهـر الفشل.

وجد الأسباب التي تجعل من الصعب إظهار النجاح والفشل هـو النجـاح والفشل يمكن أن يعني أشياء مختلفة لأفراد مختلفين. فمثلاً ما يمكن أعتباره فاشـلاً في وقت ما يمكن أعتباره ناجحًا إلى حد ما فيما بعد.

التقييم ينظر إلى الكم والكيف:

أن التقييم يتعامل إلى حد ما مع أشياء يمكن أن تحصى أو تقاس كأن تكون مثلاً عند الأفراد المشتركين في البرنامج، عدد المنتجات أو الخدمات لإدارة برنامج معين، أو حجم المساحة التي زرعت وهكذا...

وهذه الأرقام والكميات غالبًا ما توصف بأنها جوانب الكمية للتقييم ولـيس من العسير أن نحددها. ومثال ذلك برنامج للتطعيم لمدة شهرين يهدف إلى تطعـيم عدد معين من الأطفال ضد مرض معين خلال فترة زمنية. فعنـدما يكتمـل هـذا البرنامج يكون من الممكن أن نحدد بالضبط كم عدد الأطفال الذين تم تطعيمهم فعلاً من خلال هذا البرنامج.

ومع ذلك فالبرامج لا تتكون فقط من عناصر يمكن حسابها أو قياسها ولكنها تتكون أيضًا من عناصر يصعب حسابها أو قياسها ولكنها تؤثر على نجاح أو فشل البرنامج بطرق هامة تشمل هذه العناصر سلوك الأفراد، نوعيـاتهم، اتجاهـاتهم،

قيمهم ودوافعهم وكيف يتعامل الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقاتهم المتشابكة وهذه العوامل هي ما توصف بالجوانب الكيفية للتقييم حيث أنها تتعلق بنوعية ما يتم تقييمه.

من الذي يستطيع أن يقيم:

حتى وقت قريب كان يعتقد أن الخبراء فقط هم القادرون على إجراء التقييم – وما لا شك فيه فأنه مازال هناك العديد من التقييم الذي يفضل إجراؤه بمعرفة الخبراء المتخصصين.

ولكن ماذا عن تقييم برامج التنمية ذات النطاق الكبير أو الصغير؟

أن عددًا كبيرًا من الأفراد العاملين في مجالات الصحة، والتعليم، الشباب، تنمية المجتمع، تعليم الكبار يستخدمون طرق المتابعة بصفة منتظمة في مثل هذه البرامج منذ وقت طويل، وهذه الطرق غالبًا ما تتضمن مشاركة المجتمع المحلي بشكل أو بآخر.

إلا أنه رغم أن أفراد المجتمع أو المنطقة يقومون بجمع أو تقديم المعلومات أو الإحصائيات المتعلقة بعملهم، فأنهم عادة ما يلعبون دورًا ضئيلاً أو ليس هناك دورًا على الإطلاق.

وفي واقع الأمر فأنه غالبًا لا يعرفون بالتحديد لماذا تجمع مثل هذه المعلومات أو إلى أين ستذهب.

وهناك أدوات أو مسائل تساعد في عملية التقييم من أهمها السجلات وعقد الاجتماعات الدورية، جماعات مناقشة، ورش العمل لتقدير مدى تقديم الأنشطة وكاتبة التقارير الدورية (أسبوعية – شهرية – ربع سنوية – سنوية).

وقد يتوفر لدى العاملين في برنامج معين من فنيين ومهنيين خبـــرة كافيــة للقيام بعملية التقييم، وأحيانًا لا يكون الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين ســوف يقومون بالتقييم جزءًا من هيئة العاملين العاديين للبرنامج، كما قد يأتي هؤلاء الذين يقومون بالتقييم من داخل المجتمع أو من خارج المجتمع الذي ينفذ به البرنامج.

وهؤلاء الذين يقومون بالتقييم وليسوا مشاركين طبيعيــين فــي البرنــامج يعرفون باسم المقيم الخارجي، ولكن من الذي يستطيع أن يعطي صورة أوضــح؟ هل الشخص من داخل الهيئة أو من خارجها؟

أن المقيم الخارجي شخص قادر على أن يرى البرامج بنظرة جديدة لأنــه غير مشترك فيه بنفسه، لذلك فهو لن يكسب أو يخسر شيئًا شخصيًا من التقييم، وهو لن يتأثر كثيرًا بهيئة العاملين بالبرنامج أو الممولين أو الصداقات الشخصية، أو الأحقــاد، ولذلك فمن المرجح أن يكون أقل أنحيازًا وأكبر قدرة على أن يكون موضوعيًا.

أما المقيم الداخلي فهو الشخص من داخل البرنامج بنفسه أو ممن يعرفــون البرنامج جيدًا وهو يعرف بالفعل في أي اتجاه يعمــل البرنــامج وكــذلك أهدافــه ومشاكله ونقاط قوته وضعفه وقد يجدون صعوبة في أعداد تقريــر تقييمـــي غيــر منحاز، فقد يتأثرون مثلاً بمشاعرهم، وبمـــا يحبــون أو يكرهــون، وبالــصداقات الشخصية أو حتى بطموحاتهم الخاصة أي أنه يكونون ذاتيين وغير موضـــوعيين وهذا الاتجاه (عدم الموضوعية) يمكن أن يؤثر في درجة وضوح التفكيــر وفــي الأمانة في إعداد التقارير.

متى ينبغي إجراء التقييم؟

هناك حاجة ماسة إلى التقييم المستمر خلال فترات دورية منتظمـــة وذلــك لمنع تراكم المعلومات وأيضًا للحصول على صورة أوضح عن تقــديم البرنــامج

وأثره. ومن المناسب لبعض البرامج أن تكون هناك فترة فاصلة مناسبة يتوقف مداها على مدة البرنامج نفسه.

ومع ذلك فإن تحديد مواعيد إجراء التقييم سوف يعتمد في كل حالة على العديد من العوامل المؤثرة في برنامج على حدة منها على سبيل المثال:

* هل للبرنامج أهداف طويلة المدى فإذا كان كذلك فسوف يكون من غير المجدي أن تحاول تقييم التقدم بسرعة، وربما كان إجراء التقييم قبل مرور عامين على البرنامج يعتبر مبكرًا أكثر من اللازم.

* وهل البرنامج له أهداف قصيرة المدى (مثل التطعيم لمدة شهرين) ففي هذه الحالة يتم إجراء التقييم عندما ينتهي البرنامج.

* أي نوع من طرق المتابعة مستخدم بالفعل؟ هل هناك حاجة إلى جمع السجلات من أماكن بعيدة قبل أن يبدأ التقييم؟ هل سيكون هناك الكثير من السجلات لفحصها؟ هل سيتطلب ذلك وقتًا أضافيًا؟

* هل سيشترك مقيمون خارجيون في عملية التقييم؟ إذا كان الأمر كذلك فأنه سيؤثر على التوقيت، فمثلاً متى سيتمكنون من الحضور؟ وكم سيستغرق وصولهم إلى منطقة البرنامج؟ ولأي مدة يستطيعون البقاء؟

* ماذا عن المناخ وفصول السنة؟ هل يمكن الوصول إلى المجتمعات المنعزلة أو النائية في موسم المطر؟ وربما يجد بعض الأفراد أنه من الصعب عليهم التركيز في التقييم في الفصل الحار.

* ماذا عن وقت الأفراد وقت الاهتمام بالتقييم؟ هل من الممكن أختيار الوقت المناسب الذي يكون فيه الأفراد أكثر أرتباطًا ولديه أستعداد للاشتراك في التقييم؟

* ماذا عن وقت العاملين في البرنامج؟ ما هو أفضل وقت بالنسبة لهم؟

* ماذا عن الوزارات والهيئات الخارجية؟ مثل الإدارات والهيئات الممولة والمنظمات هؤلاء سيكون لديهم أيضًا أفكار خاصة بشأن التوقيت.

ما المدة التي سيستغرقها التقييم؟

تستغرق بعض التقييمات أيامًا قليلة معدودة، بينما يستغرق البعض الآخر عدة شهور أو ربما سنوات. وتتوقف طول مدة التقييم على العديد من العوامل منها:

* طول مدة عمل البرنامج... هل يوجد الكثير من السجلات لفحصها أم المتاح قليل؟

* عدد الأفراد المشتركين هل هم مائة؟ عدة الآلف أم أكثر من ذلك؟

* حجم المنطقة التي يغطيها البرنامج – هل توجد مسافات طويلة بين المناطق المختلفة التي يغطيها البرنامج.

* عدد الأفراد الذين يستطيعون تخصيص وقت للتقييم وحجم الوقت الذي يستطيعون تخصيصه؟ هل تعتبر أنشطة التقييم عملاً أضافيًا فوق الأنشطة المعاونة. فإذا كان العاملون بالبرنامج هم فقط الذين سيشتركون في التقييم فسوف يعرفون من لديه الوقت والمهام التي يمكن أن تسند إلى كل منهم والوقت اللازم لأدائها، أما في حالة اشتراك مقيمون من الخارج فربما لا يكون بمقدورهم البقاء سوى فترة معينة، كما سيكونون في حاجة لبعض الوقت لتعرف على البرنامج.

* إعداد وأختيار مواد التقييم مثل أستمارات الأستبيان ونماذج المسح وهذا يستغرق وقت.

* الموارد المتاحة مثل الورق والمواصلات والأدوات المختلفة لأن هذه

العوامل سوف تكون صرورية لأن مدى توافرها يؤثر على نطاق التقييد والوقت المطلوب للتنفيد.

* السرعة التي تحتاج الوزارات والهيئات والمنظمات لأن تعرف بهـا نتـائج التقييم فربما يعتمدون على النتائج لتساعدهم في إتخاذ قرار بشأن السياسات والخطط.

ثانيًا: الوسائل الملائمة للتقييم.

هناك وسائل عديدة للتقييم يستخدم بعضها لتقييم أثار البرنامج علـى الأفـراد ويساعد بعضها على تقييم بناء البرنامج، كما نستخدم بعـضها لتقيـيم أثـار أنـشطة البرنامج.

وسائل التقييم الشائعة الاستخدام:

* المقاييس الطبيعية مثل الطول، الوزن، الأختبارات الطبية.

* الأسئلة الشفهية مثل تلك التي يتم طرحها في الأستقصاءات، المقـابلات وأختبارات المعارف والمهارات وشرائط التسجيل والأجتماعات والمناقشات.

* الأسئلة المكتوبة مثل تلك التي تطرح من خلال الأستبيانات وأختبـارات المعارف والمهارات والاتجاهات.

* تحليل المعلومات الموجودة مثل السجلات – التقارير – الدفاتر اليوميـة والسير الذاتية (ما يكتبه الأفراد عن أنفسهم، مثال ذلك يوميات نائب في الأريـاف لتوفيق الحكيم) الأيام (طه حسين). ٢٠٠ يوم حول العالم (أنيس منصور).

* الملاحظة والصور الفوتوغرافية والرسوم الخاصة بالعادات والمهـارات والإجراءات.

ما هي الوسيلة الصحيحة وغير الصحيحة للتقييم:

عندما يقال أن شيئًا ما صحيحًا فالمفترض أنه يعمل بشكل جيد وأنه معقول

وقائم على أساس من المعلومات والاراء السليمة، لذا فإنه عندما يقال عن شيء أخر أنه غير صحيح فإن يعني عكس مـ سبق.

وتوصف أساليب ووسائل التقييم الرديئة أو التي لم تنفيذ بشكل سليم ونتائج التقييم غير الصادقة بأنها غير صحيحة أو غير حقيقية.

وهناك عوامل تفسد التقييم وتجعله غير صحيح ولعل ذكرها هنا يساعد من يقوم بالتقييم على تجنبها. وهذه العوامل هي:

١- افتراض أن التعبيرات التي حدثت فقط نتيجة وجود برنامج معين، والحقيقة أن التغيرات تحدث أحيانًا بسبب مرور الوقت فقط ومثال ذلك أن الأفـراد كلما يتقدمون في العمر يتعلمون المزيد ويغيرون آرائهم، وهكذا فإن التغيير قد لا يحدث بسبب البرنامج، وأن هناك تغييرات معينة قد حدثت حتى دون وجود البرنامج.

٢- تجاهل التأثيرات الخارجية عن إطار البرنامج، فالأفراد يتـأثرون أيـضًا بأشياء عديدة تحدث خارج البرنامج مثل التغيرات التي تحدث في الحكومة، في السياسة، في الخطط المحلية، وجود جماعات قـوة، فـرص العمـل، الأرض المتاحة، ما يسمع في الإذاعة ويشاهد في التلفزيون وما يقرأونه في الصحف...

٣- عدم إدراك أن أسلوب التقييم الواحد قد يعطي نتائج مختلفة، وذلك عنـدما يستخدم بواسطة أفراد مختلفين، ومثال ذلك إذا كان هناك أثنين من الباحثين يسألان نفس الأسئلة ولكن أحدهما صبور وودود وحساس والآخر عكـس ذلك فإن الإجابات التي يحصلون عليها بصدد ما يسألون عنه ربما تكـون مختلفة تمامًا.

٤- سوء أختيار الجماعات لمقارنة بين مجموعة السيدات من عدة قرى يسكن على مسافات مختلفة من مصادر المياه مثلاً، أو من موقع المركز الصحي، وتختلف مستويات دخولهن، وكل هذه الحقائق لها تأثير على أستيعابهن لفكرة تنظيم الأسرة. ومن ثم فلا يمكن مقارنة هذه الجماعات ببعضها دون أخذ هذه الحقائق في الإعتبار.

٥- فقدان الأهتمام بالبرنامج من جانب العاملين أو المشتركين فيه، وذلك خلال عملية التقييم. وإذا ما قل مستوى المشاركة والحماس بصورة كبيرة فإنه سيكون لذلك بعض التأثير على عملية التقييم.

٦- تكرار الأختبارات والمقابلات أو الأستبيانات في الوقت الذي يكون فيه المشتركون مازالوا يتذكرون الأسئلة التي طرحت عليهم من قبل أو عندما يكون لديهم أيضًا أسباب غير معروفة للإجابة بشكل مختلف.

٧- عدم إدراك أن الأفراد قد يجيبون بطريقة جيدة وذلك لمجرد أن هناك تقييم، فالناس يمكن أن يكونوا متحمسين جدًا لشيء جديد ويريدون له النجاح، ومن ثم فأنهم قد يمرون على مشاكل والصعوبات الحقيقية بسرعة أو يغفلونها كلية.

٨- الادعاء بأن نتائج التقييم محدود النطاق يمكن تطبيقها على نطاق أكبر من الأفراد أو على منطقة كبيرة. ومثال ذلك تقييم برنامج معين في دولة أفريقية ثم الادعاء بأن النتائج تصدق أيضًا بالنسبة لجميع دول قارة أفريقيا فمما لا شك فيه أنه يوجد بعض التشابه، ولكنه يوجد أيضًا أختلافا عديدة وذلك وفقًا لعادات وتقاليد ومناخ كل دولة على حدة.

٩- سوء تخطيط عملية التقييم منذ البداية، مثال ذلك تقييم مجموعة من كبار

السن الذين حضروا لمحو الأمية للوقوف على مدى ما تعلمـوه وأنعكـاس على حياتهم اليومية، ثم الادعاء بأن نتائج التعليم تتحدث أيضًا عن المعرفة والأستفادة من محو الأمية لدى مجموعات أخرى من الناس لم تحضر تلك الفصول على الإطلاق فخطة التقييم هنـا كـان يجـب أن تـشمل كـلا المجموعتين من كبار السن ثم تقارن النتائج بعد ذلك.

١٠- أستخدام طرق تقييم غير صادقة، مثال ذلك أستخدام نفس الميزان لـوزن مائة طفل وذلك دون فحص الميزان واختباره بانتظام، فإذا كان الميزان لا يعمل جيدًا فإنه بمرور الوقت ومع وزن آخر الأطفال ستكون نتائج التقيـيم غير صادقة بالنسبة للأطفال المائة، وذلك لأن طريقة التقييم قد تغيرت أثناء عملية التقييم.

ثالثًا: نموذج خطة تقييم برنامج.

هذا نموذج مقترح لعملية تقييم أي من برنامج التنميـة الاجتماعيـة يمكنـك كأخصائي اجتماعي أستخدامه لتقييم البرامج المختلفة التي تمارسها في مؤسسة العمل.

مقدمة:

* أين يقع البرنامج؟
* ما هي الملامح الأساسية للمجتمع الذي ينفذ البرنامج فيه؟
* ما هو المناخ السائد لهذا المجتمع؟
* ما هي خصائص هذا المجتمع: أنماط المعيشة – النشاط السائد – التعليم الظروف الصحية – الأحوال الاقتصادية.

٢- تاريخ البرنامج:

* متى بدأ البرنامج؟

* لماذا بدأ البرنامج؟

* أين بدأ البرنامج؟

* كيف بدأ البرنامج؟

* ما هي مراحل تطور البرنامج "ما هي الأحداث الهامة التي أثرت على تطوره"؟

* كم عدد الأفراد المشتركين في البرنامج من عاملين، مشاركين متطوعين، قيادات محلية...؟

٣- أهداف البرنامج:

* من الذي أختار الأهداف الأصلية للبرنامج؟ وهل ظلت كما هي حتى تاريخ التقييم؟

* ما هي أهم أهداف البرنامج حاليًا ولماذا؟

* هل كل المشتركين في البرنامج لديهم نفس الأفكار عن أهدافه؟

* ما هي نوع البيانات الأساسية التي كانت متوفرة عندما بدأ البرنامج وكيف جمعت وأستخدمت؟

* أي أهداف البرنامج تعتبر محددة جدًا، ومتى ستتحقق وفقًا لتخطيطك.

مراجع الكتاب

أولاً: الكتب العربية.

ثانيًا: مجلات علمية وبحوث.

ثالثًا: نشرات وقوانين.

رابعًا: المراجع الأجنبية.

مراجع الكتاب

أولاً: الكتب العربية

١- إبراهيم حلمي عبد الرحمن وآخرون: التنمية الإقتصادية والحركة التعاونية في البلاد العربية، سرس الليان، ١٩٦٢.

٢- إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر، مؤسسة الشرق الأدنى، القاهرة، ١٩٨٨.

٣- إبراهيم عبد الرحمن وآخرون: أساسيات تنظيم المجتمع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣.

٤- أحمد السيد العادلي: الإرشاد الزراعي في المجتمعات الريفية المستحدثة، دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

٥- أحمد كمال أحمد: تنظيم المجتمع – نظريات وحالات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.

٦- أحمد كمال أحمد وآخرون: طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ١٩٧٠.

٧- أحمد مصطفى خاطر: التغير الاجتماعي والتحديث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٨- ــــــ: تنمية المجتمعات المحلية – الاتجاهات المعاصرة والاستراتيجيات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٩- السيد محمد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٧٩.

١٠- السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعي – مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.

١١- الفاروق زكي يونس: تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.

١٢- حامد عبد الهادي: المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية – دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب، القاهرة، (د. ت).

١٣- حامد عمار: تأسيس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلي، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، ١٩٦٨.

١٤- ــــــ : خبرات في التدريب على تنمية المجتمع الريفي، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، ١٩٦٤.

١٥- حسن على حسن: المجتمع الريفي الحضري، دراسة مبسطة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩.

١٦- حسين عبد الحميد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩.

١٧- سامية محمد جابر وآخرون: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٨- سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، (في) إستراتيجية التنمية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

١٩- سيد أبو بكر حسانيين: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظـيم المجتمـع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.

٢٠- صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٤.

٢١- صلاح العبد وآخرون: الكتاب السنوي الأول في التنميـة الريفيـة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠.

٢٢- صلاح مصطفى الفوال: تنمية المجتمعات الصحراوية، مكتبـة القـاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.

٢٣- عاطف وصفي، وعبد الهـادي الجـوهري: دراسـات فـي الاجتمـاع الحضري، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٥.

٢٤- عبد الباسط عبد المعطي، وعادل الهواري: علم الاجتمـاع والتنميـة – دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٢٥- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبـة وهبـة، القـاهرة، ١٩٧٧.

٢٦- عبد الرازق العبد، وعبد الوهاب أبو الخير: تنمية المجتمعات المـستحدثة ودور التعاون الدولي، دار التعاون للنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

٢٧- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبـة القـاهرة الحديثـة، القاهرة، ١٩٦٣.

٢٨- ــــــ: مشاركة المواطنين في التنمية، المنظمة العربية للعلوم الإداريـة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦١.

٢٩- على لطفي: التنمية والتخطيط الإقتصادي، مطبعة لجنة البيان العمري، القاهرة، ١٩٦٦.

٣٠- عليه حسن حسين: التنمية نظريًا وتطبيقيًا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

٣١- غريب سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٣٢- ــــــ، ومريم احمد مصطفى: الجماعات والمجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٣٣- فاروق محمد العادلي: دراسات في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٢.

٣٤- فوزية دياب: القيم والعادات الإجتماعية مع دراسة ميدانية، دار الكتب العربي للنشر، القاهرة، ١٩٦٩,

٣٥- لويس كامل مليكة: قراءات في علم النفس الاجتماع، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

٣٦- كمال التابعي وآخرون: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

٣٧- محمد الجوهري: الكتاب السنوي الأول في التنمية الريفية، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٠.

٣٨- محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، دراسة بمحافظة الدقهلية، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٦٥.

٣٩- محمد طلعت عيسى: الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٥.
٤٠- محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
٤١- ــــــ: الإتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٤٢- محمد عبد المنعم: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠.
٤٣- محي الدين صابر: الحكم المحلي وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، ١٩٦٣.
٤٤- مريم احمد مصطفى: التغير والتحدي في المجتمع الجديد – محاولة لتقييم تجربة المجتمعات الجديدة في مصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٤٥- محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية – دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.
٤٦- نبيل محمد توفيق السمالوطي: علم اجتماع التنمية – دراسة في اجتماعات العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٤.
٤٧- هدى بدران: تنظيم المجتمع، مطبعة المليجي، الجيزة، ١٩٦٩.

<u>ثانيًا: مجلات علمية وبحوث:</u>

٤٨- أنور عبد الملك: تنمية أو نهضة حضارية، الندوة الأولى المشكلات الإنمائية في الوطن العربي، المركز الإقليمي العربي "اليونسكو"، القاهرة، ١٩٧٨.

٤٩- عبد الحليم رضا عبد العال: طريقة تنظيم المجتمع في خدمة اجتماعية تنموية متكاملة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول. القاهرة، ١٩٨١.

٥٠- عبد المنعم شوقي: التنمية الحضارية، مؤتمر التنمية الاجتماعية في ظل مرحلة السلام، نقابة المهن الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٩.

٥١- عدلي سليمان: التنمية الريفية والمشاركة الشعبية، مجلة تنمية المجتمع، القاهرة، ١٩٧٧.

٥٢- علية حسن حسين: دور المرأة في تنمية المجتمعات الصحراوية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٤)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧٧.

٥٣- محمد صلاح بسيون: المجتمعات المخططة مع دراسة مجتمع مديرية التحرير كنموذج لها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٢.

٥٤- محمد على محمد: القيم والتنمية الريفية - دراسة في اتجاهات ومواقف الأسرة في المجتمعات المستحدثة، تقرير بحثي للمركز الدولي للتنمية الريفية، الإسكندرية، ١٩٨١.

٥٥- محي الدين صابر: التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج - تنمية البيئة البدوية، ورقة عمل مقدمة بمؤتمر التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٨٩.

٥٦- هيفاء الشنواني: مهج الدراسة الاستكشافية عن المشاركة الشعبية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان. مركز البحوث، القاهرة، ١٩٨٠.

٥٧- نفيسة سيد أبو السعود: المشاركة الشعبية والتنمية في المجتمعات المحلية، دراسة تقويمية لبعض جوانب التنمية في مجتمع شمال سيناء، معهد التخطيط القومي، يونيو ١٩٩٣.

ثالثًا: نشرات وقوانين.

٥٨- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم – التنمية المستدامة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

٥٩- القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٩، لنظام الإدارة المحلية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩.

٦٠- المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضي: المؤشرات الإحصائية للتنمية بالمجتمعات المستحدثة، ١٩٧٤.

٦١- معهد التخطيط القومي: تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وآفاق تطويرها نشريه بحثية – رقم (٩)، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤.

٦٢- الكتاب الإحصائي السنوي لهيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٨١.

رابعًا: الكتب الأجنبية.

1- Andrson Nels, Urban Community, Aworld Perspective Rou Tledge an D Kegan Pual, Landon, 1960.

2- Barker, R.L.. The social work Dictionary, (2nd ed.). silver Spring, N.A.S.W., 1991.

3- B. Clinard Marchal, Slums and Community Development, The free Press, New York, 1966.

4- Demographic, Year Book, United Nation, 1960.

5- Department of Economic and Social Affairs Pepular participation (in), Decision Making for development, United.

6- Duham Arthur, The New Community organization crowell, New York, 1970.

7- Gergen, K. J., The saturated self: Dilemmas of Identity in Temporary Lire, N.Y. Basic Books, 1991.

8- Intermediary institutions, community organization and urban Environmental Management, the case of three Banghok slums, http//enrgoue-ewc-hawalledu/env/ working. Papers/ wp4/60 by, Html, 1999.

9- K. Nyetere Julins, Rural Development, (in) IFDA, Dossierll, September 1979.

10- Karve, D.C. Voluntary Participation planning by the people, j. Aponsionened social welfare policy, first.

11- Lippit. R.westly, Watson, The dynamics of planned change, Harcourt Braceand company. New York.

12- M. Evan, William, Dimensions of participation in voluntary Association Socil forces vol 36. December 1957.

13- Nelson and other, Community structure and change 1960.

14- Paul chawdhry, Interoduction to social work 3ed, Alma Ramsans, Delhi, 1983.

15- Population Communication services, center for communication programs, Johns Hopkins, School of public Health, Baltimore, U.S.A, 1999.

16- Pusic Eugen, social welfare and social Development, the Hugve Mouton, institute of social studies, Paris, 1972.

17- Ross Marray, Community organization, Throry and Principles, Harper and brothers, New York 1955.

18- Siporin Max, introduction to social work practice, Macmillan publishing co, INC, N.Y 1975.

19- Steven Vago, Social change, prentice – Hall, Englwood cliffs N.J 1989.

20- Tylor karl, community Development program and Method, (in) Lury Nelson, community structure and change.

21- Walton., R. &Aboel Nasr, M. Indigenization and authentzation of social work in Egypt. International social work, 1988.

22- W.D. Harrison "Community Development" (in), Encyclopedia of social work, 19^{th} Edition. N.A.S.W. Washington, 1996.

23- Webessters. New collegiate Dictionary, Merriam Co, U.S.A. 1976.

24- Ziolkowshi J.A. Methodological Problems in the sociology of Regional Development Geneva January, 1959.

محتويات الكتاب

الموضوع — الصفحة

الفصل الأول

الإطار النظري المرجعي لتنمية المجتمع المحلي

الفصل الثاني

المدخل النظري لتنمية المجتمع المحلي

الفصل الثالث

المشاركة في تنمية المجتمع المحلي

الفصل الرابع

القيم الاجتماعية وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي

الفصل الخامس

تنمية المجتمع الريفي المحلي

الفصل السادس


تنمية المجتمعات المحلية الزراعية المستصلحة

الفصل السابع

تنمية المجتمع الحضري المحلي

الفصل الثامن

تقييم مشروعات تنمية المجتمع


الاتجاهات المعاصرة
فى
تنمية المجتمعات المحلية
2010
Bibliotheca Alexandrina
09466678
المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير - أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل (2) - الأزاريطة - الإسكندرية
تليفون : 4818707 / 03 - تليفاكس : 4865277 / 03 / 002
E-mail: modernoffice25@yahoo.com